نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية

الكسندر بريماكوف

ترجمة

بسام خليل

بيروت ١٩٨٤

الطبعة الأولى

إلى القارئ العربي

الكتاب، الذي نقدمه للقارئ العربي، تركه لنا الاقتصادي السوفياتي الموهوب الكسندر بريماكوف، الذي اختطفته يد المنون وهو في السابعة والعشرين من العمر. وهو لا شك سوف يثير اهتمام الكثيرين.

يتحدث الكتاب عن القضية الرئيسية في الحياة الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط، وبالدرجة الأولى، البلدان العربية، أي عن صراع البلدان المصدرة للنفط مع الاحتكارات الدولية التي تلقى الدعم من قبل الدوائر الامبريالية، وبالدرجة الأولى، الولايات المتحدة الأميركية.

يقدم الكتاب تحليلاً عميقاً ومثمراً، برأينا، للخلفية الاقتصادية لهذا الصراع، أي لنضال البلدان المصدرة للنفط من أجل تحديد أسعار عادلة له وهو الثروة الرئيسية للمنطقة. وهو لم يكتف بدراسة التطور التاريخي لهذا النضال، بل عرض عدداً من الآراء المثيرة للاهتمام حول تطور العلاقات بين بلدان "الأوبك" والغرب.

ومما يميز الكتاب أنه يبحث القضايا الاقتصادية بعلاقتها الوثيقة بالأحداث السياسية العاصفة، التي تجري في منطقة الشرق الأوسط. وسيجد القارئ في الكتاب، إجابات على العديد من المسائل المرتبطة بالعلاقات المعقدة للدول المنتجة للنفط بالرأسمال الاحتكاري الأجنبي في مجرى بناء بلدان "الأوبك" اقتصادها الوطني.

لم تطرأ على الطبعة العربية من الكتاب تغييرات تذكر. ولتسهيل تناوله من قبل القارئ غير المتخصص عمدنا في عدد من الحالات إلى تبسيط بعض المصطلحات واختصرنا عدداً من الجداول والمعطيات الاحصائية.

الناشر

حول مؤلف الكتاب

الكتاب، الذي نضعه بين يدي القارئ هو الاول والاخير بقلم الكسندر بريماكوف. من المؤلم الكتابة عن ذلك، سيما أن الموت غيب انساناً كان له من العمر سبعة وعشرون عاماً، وكان ممتلئاً بالحيوية والطموحات العلمية الكبيرة. جاءه المنون على حين غرة، وكان من الصعب تصديق ذلك. كان موته مأساة لكل من عرفه.

ولا ضرورة للحديث عما فقدته أسرة الكسندر بريماكوف وفقده أقرباؤه وأصدقاؤه بموته. لكن العلم أيضاً فقد الكثير بموته، وهو الذي كان قرر تكريس حياته له. لقد أظهرت أعماله خلال عدة سنوات أمضاها في العمل بمعهد الولايات المتحدة الأميركية وكندا التابع لاكاديمية العلوم السوفياتية أن عالماً حقيقياً، باحثاً حقيقياً كان في طور التكون. ولا شك أن الموت لو أمهله لاضيفت لاسمه ألقاب رصينة مثل البارز، الأصيل أو حتى العظيم.

والكتاب، الذي تركه ساشا بريماكوف بعد موته، يثبت هذا كلياً، برأيي. وهو يبين أن الكاتب لم يبحث عن الطرق السهلة، بل كان يريد أن يكون في المواقع الأمامية للأبحاث العلمية.

ومن المعروف أن اختيار الموضوع في العلم لا يغني بعد النجاح إذ المهم هو التنفيذ. والحَكَمُ هنا هم القراء في نهاية المطاف.

وكواحد منهم أعبر عن رأيي. يتميز الكتاب بالنضوج، بل حتى بالنضوج المدهش إذا أخذنا بالاعتبار صغر سن الكاتب. وأن كتابه هو الأول. وتبرز برأيي، بوضوح، موهبة الكاتب، التي لم تتكشف كلياً للأسف.

وأعتقد أن الكتاب سيقرأه باهتمام ليس الاختصاصيون فحسب. إن القارئ عندنا أصبح من الصعب ارضاءه كلياً، وأعتقد أنه في الحالة الراهنة سوف يقيم الكتاب تقييماً عالياً دون أن يلفت إلى ملابسات مصير الكاتب. لقد قال الكسندر بريماكوف كلمته المتواضعة، انما الرصينة، في العلم.

الأكاديمي ج. أ . اربلتوف

مقدمة

الاستعمار الجديد هو النهج السياسي لرأسمالية الدولة الاحتكارية وممارستها في المستعمرات وشبه المستعمرات السابقة الواقعة على "أطراف" النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وعلى الرغم من كافة الأشكال والأساليب الجديدة التي يتبعها الاستعمار الجديد في استغلال البلدان النامية، إلاّ أن من الواضح كلية أنه قد نشأ على أساس الاستعمار القديم. ولذا فالتسمية نفسها للنظام الجديد في الهيمنة على البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ليست مسألة لفظية، بل أتت لتركز على العلاقة العضوية للاستعمار الجديد بنظام استعباد المستعمرات والبلدان التابعة واستغلالها، الذي كان سائداً في السابق.

لقد تبدل ميزان القوى على الصعيد العالمي لصالح الاشتراكية، وأحرزت بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية انتصارات هامة في معركتها التاريخية لنيل حريتها واستقلالها، وتعمقت الأزمة العامة للرأسمالية وخاصة بنتيجة تطور أزماتها البنيوية.

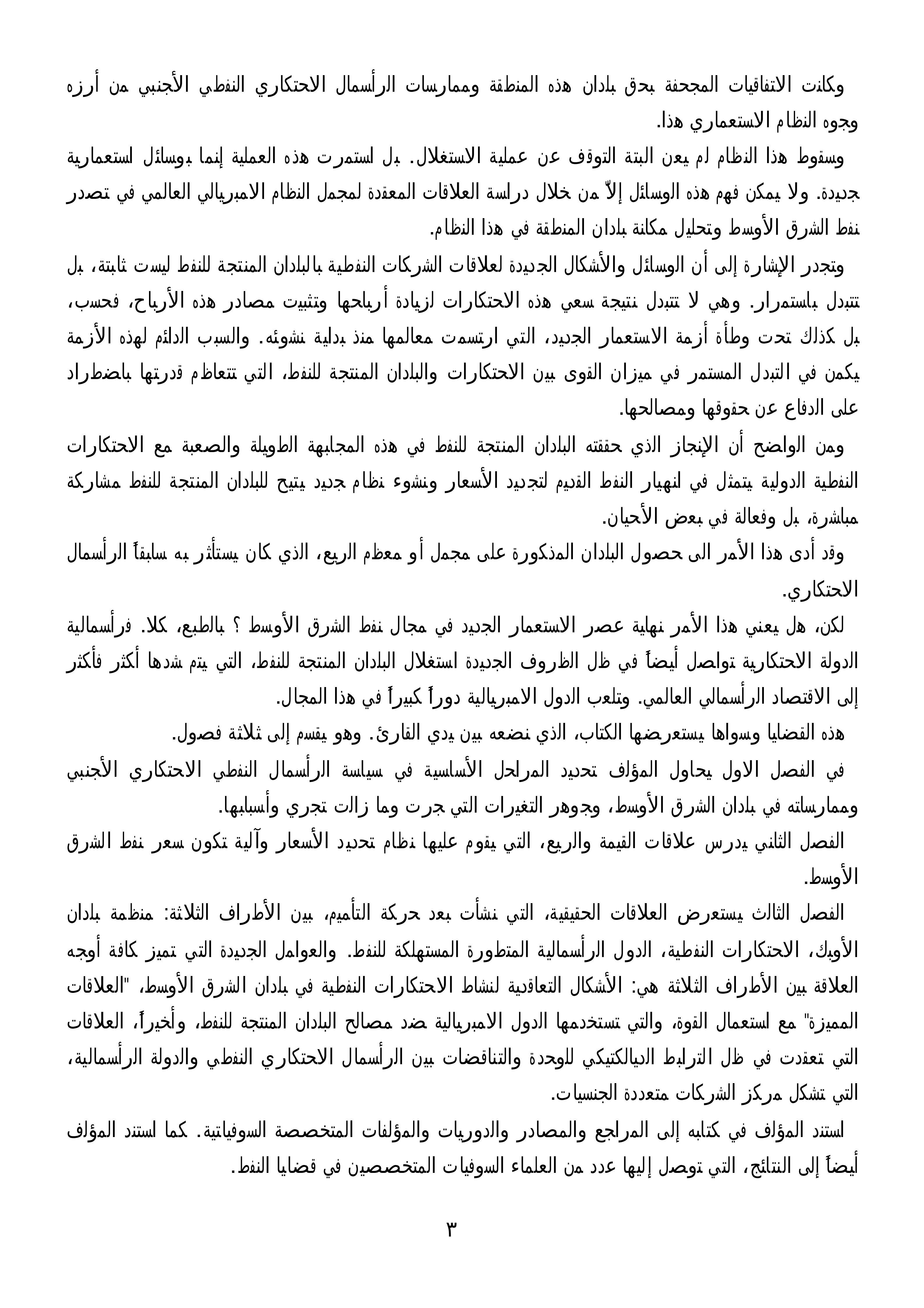
إن هذا كله قد بدل، بالطبع، سياسة الدول الامبريالية والرأسمال الاحتكاري وممارستهما في "أطراف" النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وأجبرهما على التكيف مع الوضع الناشئ، والتخلي عن الأشكال والوسائل المفضوحة في استغلال هذه الأطراف، والتركيز على الجانب الاقتصادي في نشاطهما.

ومع هذا لا تزال منتشرة على نطاق واسع الأساليب "التقليدية" في عملية النهب هذه، والتي يجري تنفيذها أو تتم المحافظة عليها بمساعدة "البوارج".

يشكل نفط الشرق الأوسط أحد أهم المجالات، التي ينشط فيها الاستعمار الجديد. وخلال حقبة طويلة من الزمن كانت البلدان المالكة للثروة النفطية ترزح تحت وطأة نظام استغلال استعماري بواسطة الكارتل [*] النفطي.

---

[*] اتفاق بين مؤسسات يرمي إلى احتكار اصناف من البضائع.



وكانت الاتفاقيات المجحفة بحق بلدان هذه المنطقة وممارسات الرأسمال الاحتكاري النفطي الأجنبي من أرزه وجوه النظام الاستعماري هذا.

وسقوط هذا النظام لم يعن البتة التوقف عن عملية الاستغلال. بل استمرت هذه العملية إنما بوسائل استعمارية جديدة. ولا يمكن فهم هذه الوسائل إلاّ من خلال دراسة العلاقات المعقدة لمجمل النظام الامبريالي العالمي في تصدر نفط الشرق الأوسط وتحليل مكانة بلدان المنطقة في هذا النظام.

وتجدر الإشارة إلى أن الوسائل والأشكال الجديدة لعلاقات الشركات النفطية بالبلدان المنتجة للنفط ليست ثابتة، بل تتبدل باستمرار. وهي لا تتبدل نتيجة سعي هذه الاحتكارات لزيادة أرباحها وتثبيت مصادر هذه الأرباح، فحسب، بل كذلك تحت وطأة أزمة الاستعمار الجديد، التي ارتسمت معالمها منذ بداية نشوئه. والسبب الدائم لهذه الأزمة يكمن في التبدل المستمر في ميزان القوى بين الاحتكارات والبلدان المنتجة للنفط، التي تتعاظم قدرتها باضطراد على الدفاع عن حقوقها ومصالحها.

ومن الواضح أن الإنجاز الذي حققته البلدان المنتجة للنفط في هذه المجابهة الطويلة والصعبة مع الاحتكارات النفطية الدولية يتمثل في انهيار النفط القديم لتحديد الأسعار ونشوء نظام جديد يتيح للبلدان المنتجة للنفط مشاركة مباشرة، بل وفعالة في بعض الأحيان.

وقد أدى هذا الأمر الى حصول البلدان المذكورة على مجمل أو معظم الريع، الذي كان يستأثر به سابقاً الرأسمال الاحتكاري.

لكن، هل يعني هذا الأمر نهاية عصر الاستعمار الجديد في مجال نفط الشرق الأوسط ؟ بالطبع، كلا. فرأسمالية الدولة الاحتكارية تواصل أيضاً في ظل الظروف الجديدة استغلال البلدان المنتجة للنفط، التي يتم شدها أكثر فأكثر إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتلعب الدول الامبريالية دوراً كبيراً في هذا المجال.

هذه القضايا وسواها يستعرضها الكتاب، الذي نضعه بين يدي القارئ. وهو يقسم إلى ثلاثة فصول.

في الفصل الاول يحاول المؤلف تحديد المراحل الأساسية في سياسة الرأسمال النفطي الاحتكاري الأجنبي وممارساته في بلدان الشرق الأوسط، وجوهر التغيرات التي جرت وما زالت تجري وأسبابها.

الفصل الثاني يدرس علاقات القيمة والريع، التي يقوم عليها نظام تحديد الأسعار وآلية تكون سعر نفط الشرق الأوسط.

الفصل الثالث يستعرض العلاقات الحقيقية، التي نشأت بعد حركة التأميم، بين الأطراف الثلاثة: منظمة بلدان الأوبك، الاحتكارات النفطية، الدول الرأسمالية المتطورة المستهلكة للنفط. والعوامل الجديدة التي تميز كافة أوجه العلاقة بين الأطراف الثلاثة هي: الأشكال التعاقدية لنشاط الاحتكارات النفطية في بلدان الشرق الأوسط، "العلاقات المميزة" مع استعمال القوة، والتي تستخدمها الدول الامبريالية ضد مصالح البلدان المنتجة للنفط، وأخيراً، العلاقات التي تعقدت في ظل الترابط الديالكتيكي للوحدة والتناقضات بين الرأسمال الاحتكاري النفطي والدولة الرأسمالية، التي تشكل مركز الشركات متعددة الجنسيات.

استند المؤلف في كتابه إلى المراجع والمصادر والدوريات والمؤلفات المتخصصة السوفياتية. كما استند المؤلف أيضاً إلى النتائج، التي توصل إليها عدد من العلماء السوفيات المتخصصين في قضايا النفط.

الفصل الاول

أزمة نظام الاستغلال الامبريالي لنفط الشرق الأوسط

الأدبيات الاقتصادية والسياسية العديدة، التي ظهرت في الغرب أثر أزمة الطاقة ولا سيما النفط في السبعينات، تعيد أسباب هذه الأزمة، عادة، لعوامل طبيعية أو تقنية، اقتصادية مثل التفاوت في توزيع احتياطي النفط ومناطق استهلاكه الرئيسية في العالم وتباعدها الجغرافي، النفقات المرتفعة لاستثمار مصادر جديدة في الطاقة، الخ.

وفي هذه المجالات بالذات (التكنولوجية الجديدة، الاقتصاد في استهلاك الطاقة) يرى المحللون البرجوازيون المخرج من هذه الأزمة.

هذه المجالات قد لعبت، دون شك، دورها في الأحداث العاصفة، التي دارت في السبعينات حول وضع تموين العالم الرأسمالي بالنفط ومستقبله. إلاّ أن الماركسية ـ اللينينية تشير إلى أن جذور الأحداث التاريخية الكبيرة لا ينبغي البحث عنها في حركة إعادة الانتاج بحد ذاتها، بل في تلك العلاقات الاجتماعية التي تتم فيها هذه الحركة، في طبيعة القوى الاجتماعية والسياسية المتصارعة في ظل هذه العلاقات.

في ضوء وجهة النظر هذه الوحيدة الصحيحة تبرز أزمة السبعينات النفطية ليس كخلل في العرض والطلب على النفط (مهما كان هذا الخلل كبيراً)، فحسب، بل أيضاً كأزمة في النظام الاستعماري الجديد في استثمار النفط، الذي أنشأته الامبريالية وفقاً لمقاييسها ومصالحها، وظهر كنظام مجحف واستغلالي بصورة خاصة في بلدان الشرق الأوسط.

وهذا ما يفسر الشعور بالصدمة الذي أحدثه لدى الامبريالية تحطم هذا النظام حين دخلت البلدان النامية مرحلة التخلص من الاستعمار الاقتصادي بعدما تخلصت من الاستعمار السياسي.

مرحلة السيطرة الاستعمارية للاحتكارات النفطية على الشرق الأوسط

تعود نشأة هذا النظام بأشكاله الأولية إلى مطلع القرن العشرين. وقد ارتبطت نشأته هذه، من جهة، ببروز الحاجة الموضوعية للصناعة الثقيلة إلى كميات كبيرة من الطاقة، ومن جهة ثانية، بتسارع تطور الرأسمالية، التي كانت قد دخلت مرحلتها العليا ـ الإمبريالية بسماتها المميزة كتشكل الاحتكارات ونشوء النظام الاستعماري والتقسيم الاقتصادي للعالم بين اتحادات الاحتكاريين.

وقد انعكست هذه السمات بأجلى صورها وأشكالها في صناعة النفط الرأسمالية الدولية منذ نشأتها، إذ تميزت بسيطرة الكارتل النفطي الدولي ليس على منابع النفط واستخراجه فحسب، بل على شحنه أيضاً وتكريره وحفظه وتصريفه وكذلك على تكنولوجية هذه العمليات جميعها. ولم يكن يقف بوجه هذا الكارتل سوى المستعمرات أو شبه المستعمرات المشتتة، التي كان قد بدأ يستخرج النفط من أراضيها. وكانت هذه البلدان في وضع غير متكافئ مع الكارتل، إذ كانت تابعة له اقتصادياً وسياسياً.

يقول الباحث الانكليزي تيورنر: "خلال القسم الأكبر من القرن الحالي كان دور الدول المنتجة ضعيفاً في إدارة صناعة النفط الدولية.

لقد كانت تشرف عليها الشركات النفطية الكبرى أما بصورة مستقلة أو عن طريق جر هذه البلدان إلى تحالف معقد يرتكز إلى توافق محدد في مصالحها (مصالحها قيادلتها ـ المؤلف) وقد استمر هذا التحالف غير المحدد ببنيته هذه حتى السبعينات"

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المنتجة للنفط، ولأسباب تاريخية عدة من بينها تخلف أنظمتها الاجتماعية، بقيت لفترة ما عرضة للاستغلال دون مقاومة تذكر من جانبها. والحديث عن "توافق المصالح" في اطار "التحالف غير المحدد" لا يعني توافق مصالح الكارتل النفطي مع المصالح الوطنية لبلدان الشرق الأوسط، التي تملك منابع النفط، بل مع مصالح فئة ضيقة من زعاماتها الاقطاعية أو شبه الاقطاعية.

ولكن حتى على هذا الصعيد، فإن مجال التوافق في المصالح، وكما بينت الأحداث لاحقاً، كان مجالاً ضيقاً وغير مستقر.

في ظل هذا الوضع لم يكن مستغرباً أن العلاقة بين الكارتل والبلدان، التي بدأ استخراج النفط في أراضيها. كانت تحمل ليس طابعاً فعلياً فحسب، بل وطابعاً شكلياً قانونياً أيضاً، لأنها كانت تستند إلى سلسلة كاملة من عقود الامتيازات، التي فرضت أما عن طريق الاستعمار المباشر، وأما بالقوة أو التهديد باستخدامها.

وقد حدد هذا النظام نفسه تقسيم مناطق نفوذ الاحتكارات على المناطق التي يوجد فيها النفط في الشرق الأوسط.

المؤلف لا يضع نصب عينيه مهمة عرض تاريخ الحملات الاستعمارية وما فرضته الاحتكارات النفطية من شروط استعمارية لنشاطها في بلدان الشرق الأوسط.

فهذا التاريخ، الذي تتميز مختلف حلقاته بالحملات العسكرية والرشاوى والقتل والغش والتهديد والشانتاج، الخ، قد كتب عنه ما يكفي في الأدبيات العلمية. في هذا الكتاب نود أن نبين أن سياسة الحصول على الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط أبان النصف الاول من القرن العشرين، والتي كانت ترتكز إلى قاعدة حقوقية كالمعاهدات والاتفاقيات، كانت سياسة استعمارية في جوهرها.

وتجدر الإشارة إلى ان المعاهدات، التي منحت بموجبها الامتيازات، كانت تتنكر للسيادة الوطنية لبلدان الشرق الأوسط وتنتقص من حقها في التصرف بمواردها الطبيعية وادارة شؤونها الاقتصادية.

فالشركات صاحبة الامتيازات كانت تحصل بموجب هذه المعاهدات على الحق في استغلال القوة العاملة المحلية، والقيام بمختلف انواع العمليات النفطية، وتحديد حجم الاستثمارات ومجالاتها، وبناء شبكات المواصلات اللازمة، وحماية ممتلكاتها بما في ذلك الحق في انشاء اجهزة شرطتها الخاصة بها وسواها من الأجهزة المماثلة.

لقد كان صاحب الامتياز يحدد حجم التنقيب وكميات النفط المستخرجة، وكذلك حجم الصادرات وتوزيعها الجغرافي. كما كان يحدد مستوى الاسعار وضرورة قيام منشآت تكرير النفط ام لا.

وكان يحصل على الحق في احتكار تموين السوق الداخلية للبلد المعني بالمنتجات النفطية وكذلك حق ملكية كافة الوثائق الجيولوجية. ولم يكن البلد الذي يمنح الامتياز، يملك حق تغيير الاتفاقية ولا الغائها قبل موعد انتهائها. عملياً، كان هذا البلد يمثل شريكاً دون حقوق، خاضعاً بصورة كلية للقرارات، التي تتخذها الشركات صاحبة الامتياز.

كانت مدة المعاهدات التي تمنح بموجبها الامتيازات، تفوق، عادة، مرات عديدة ما هو متعارف عليه في مثل هذه الأحوال في البلدان "المتمدنة"، حيّث كانت هذه المدة تمتد إلى القرن الواحد والعشرين (في البحرين حتى عام ٢٠٢٤، في محمية عمان حتى العام ٢٠٢٦، في المملكة العربية السعودية حتى عام ٢٠٠٥) وتتراوح بين ٦٦ و٩٩ سنة.

إن مثل هذه المدة الطويلة للمعاهدات المذكورة لم تكن تسبغ "الطابع الشرعي" ولمرحلة طويلة على الاستغلال الفاحش للبلدان، التي تمتلك الثروة النفطية، فحسب، بل كانت تحد أيضاً من امكانياتها لتعديل شروط الاتفاقيات مع الشركات صاحبة الامتياز لصالحها ولو إلى حد ما. فمن المعروف ان مخزونات الثروات الطبيعية بما فيها النفط، محدودة.

ولذا في كل معاهدة جديدة يمنح بموجبها امتياز، تتحسن الشروط بالنسبة للبلد المنتج. اضافة إلى ذلك لدى الاتفاق على مدة جديدة للامتياز، فإن جميع رؤوس الاموال، التي تم توظيفها إبان الفترة السابقة من قبل الشركة بهدف زيادة الانتاج أو تخفيض نفقاته، تعتبر ملكاً لصاحب الثروة الطبيعية. مدة الامتياز الطويلة كانت تحرم البلد صاحب الثروة النفطية من جميع هذه الافضليات.

هذا، وكانت مساحة الأراضي، التي تشملها الامتيازات النفطية في بلدان الشرق الأوسط، أكبر مما لا يقاس من تلك، التي كانت تشملها معاهدات الامتياز والايجار في الدول "المتمدنة". وفي بعض الحالات كانت تشمل مساحة اراضي البلد المعني كلها. مثلاً، الامتياز الذي حصل عليه دارسي عام ١٩٠١ كان يغطي ثلاثة على أربع مساحة ايران.

وكان امتياز "شركة نفط العراق" والشركتين المرتبطتين بها "شركة نفط الموصل" و"شركة نفط البصرة" يغطي كل الأراضي العراقية، تقريباً. امتياز "شركة نفط البحرين" الأميركية كان أيضاً يغطي كل اراضي الإمارة.

وكذلك كان الأمر بالنسبة "لشركة نفط قطر" في قطر و"شركة زيت الكويت في الكويت. وكانت شركة "ارامكو" المعروفة تسيطر على مساحة ٨٨٠ الف كلم مربع في المملكة العربية السعودية، أي ما يوازي ثلث اراضي البلاد تقريباً.

ان الاستيلاء على هذه المساحات الشاسعة قد اتاح للاحتكارات استبعاد المنافسة في الوصول إلى منابع النفط التي تم اكتشافها والتي لم يتعد بعد، واحتكار استخراج النفط في كل بلد على حدة من بلدان الشرق الأوسط.

ما هو السبب الذي جعل من الممكن فرض مثل هذه الشروط المجحفة على بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط؟ من الواضح ان ليس من السهل اعطاء جواب واحد على هذا السؤال. إذ ينبغي بالدرجة الأولى، ان نأخذ بعين الاعتبار ان العديد من بلدان الشرق الأوسط ومناطقه، التي كانت ترزح سابقاً تحت نير التبعية الاقطاعية لتركيا، تحولت، بعد هزيمة هذه الأخيرة في الحرب العالمية الأولى إلى مستعمرات أو شبه مستعمرات لفرنسا وبريطانيا.

فعناصر السيطرة الاستعمارية كانت توجد في علاقات بريطانيا بايران والعراق والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة (في تلك الفترة كانت تعرف باسم محمية عمان). وكانت الجزائر مستعمرة من قبل فرنسا وليبيا من قبل ايطاليا.

نتائج الحرب العالمية الأولى اخمدت مؤقتاً حدة التنافس بين الدول الامبريالية في هذه المنطقة من العالم، مما حرم بلدان الشرق الأوسط امكانية توظيف هذا التنافس لصالحها. ومع ان الشركات النفطية الأميركية استطاعت ان تحشر نفسها في صفوف احتكارات الدول الإمبريالية المنتصرة، إلاّ ان هذا اقترن باتفاقات جديدة نظمت الأمور في بعض مجالات النفوذ. هذه الاتفاقات، ألغت أو حدت إلى درجة كبيرة من المنافسة بين الدول الامبريالية.

وكانت الأمور تسير نحو تشكل ناد نفطي إمبريالي مقفل. بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى تم إخراج رأسمالها النفطي (٢٥% من اسهم "شركة النفط التركية"، التي أصبحت تسمى فيما بعد "شركة نفط العراق") من الشرق الأوسط، وانتقلت حصة ألمانيا في "شركة نفط العراق" إلى الفرنسيين.

ويعود الفضل في ظهور الاحتكارات النفطية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط بصورة أساسية إلى الضغط السياسي الشديد من جانب واشنطن على حلفائها في الحرب بمطالبتها لهم "بحصتها" الاستعمارية.

ففي عام ١٩٢٨ تمكنت الولايات المتحدة الأميركية من فرض اتفاقية على بريطانيا وفرنسا انتقل بموجبها ٢٣,٧٥% من اسهم "شركة نفط العراق" إلى الشركات النفطية الأميركية" ستاندارد اويل كومباني" (نيوجرسي) (حالياً "اكسون" و"موبيل اويل").

إلاّ انه تم بعد ذلك عقد ما سمي باتفاقية "الخط الأحمر" حددت فيها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا المناطق التي لا يجوز فيها لشركات البلدان الأربعة القيام بأية عمليات نفطية.

وراء هذا الحاجز بالذات الذي كان يحمل طابع الحماية الجمركية الاستعمارية، نما وترعرع الكارتل النفطي "للشقيقات السبع": "أكسون" ، "موبيل" ، "ستاندارد اويل كومباني اوف كاليفورنيا"، تكساكو" ، "غالف" الأميركية، و" بريتش بتروليوم" البريطانية، "رويال دوتش ـ شل" البريطانية الهولندية، والتحقت بها "كومباني فرانسيز دي بترول" الفرنسية.

وبنتيجة الحرب العالمية الثانية تغير ميزان القوى في هذه المنطقة لصالح الولايات المتحدة الأميركية، التي بسطت سيطرتها على الثروات النفطية للملكة العربية السعودية، والتي اتضح انها الاضخم في العالم.

وكما في السابق لعبت واشنطن الدور الحاسم في هذا المجال، إذ اجبرت تشرشل على التسليم لشركة "ارامكو" بالحق في منابع النفط العربي السعودي مقابل الوعد بوقف التوسع الأميركي في ايران والعراق (الولايات المتحدة تراجعت عن وعدها هذا في عام ١٩٥٤ بعد اعادة تنظيم شركة "انكلو ـ إيرانيان اويل" وتحويلها إلى كونسرن[*] النفط الإيراني).

إلاّ ان زيادة حصة الولايات المتحدة الأميركية لدى اعادة تقاسم النفوذ داخل الكارتل النفطي الدولي لم يؤد بالطبع، إلى تحسين شروط اتفاقيات الامتيازات وممارسات الشركات صاحبة هذه الامتيازات لصالح البلدان صاحبة الثروات النفطية.

---

[*] كونسرن: مؤسسة تجارية أو انتاجية متعددة الاختصاصات.

فقد "ضبطت" اتفاقيات الكارتل هذه الشروط لصالح الرأسمال الاحتكاري الأجنبي ككل وشكلت عائقاً منيعاً بوجه "جموح" أي شركة خارج الكارتل تطمح للوصول إلى نفط الشرق الأوسط المنشود وتدفع مقابل استخراج النفط ثمناً أتعلى من الثمن الذي تدفعه الشركات صاحبة الامتياز.

ان شروط الامتيازات النفطية، التي كانت بجوهرها شروط نهب استعماري، على يد الرأسمال الاحتكاري الأجنبي، ترتبط أيضاً بطبيعة البلدان المالكة لمنابع النفط. فصناعة النفط في الشرق الأوسط بدأت تاريخياً في اراضي دول إقطاعية مع مخلفات قوية للعلاقات القبلية العشائرية وبدايات علاقات رأسمالية.

إلاّ ان هذه الصناعة ألحقت منذ البداية بنظام العلاقات الإنتاجية للرأسمال الاحتكاري وعزلت إلى حد كبير عن علاقات الانتاج السائدة في مجتمعات الشرق الأوسط نفسها.

خلال مدة طويلة بقيت المدفوعات بموجب الامتيازات العلاقة الوحيدة في حل الاقتصاد بين الاحتكارات النفطية والقيادة التيوقراطية الاقطاعية المحلية.

إلاّ ان حجم هذه المدفوعات كان يحتسب على نحو غريب جداً. كان صاحب الأرض من أبناء البلاد يحدد حجم هذه المدفوعات ليس على أتساس الربح، الذي تحصل عليه الشركات النفطية الأجنبية صاحبة الامتياز، إنما على أتساس قيمة المحاصيل والريع والضرائب، التي يجمعها من السكان المحليين، الذين يمارسون اقتصادياً طبيعياً (قبائل الرحل، بعض المزارعين، تجار المدن وسواهم).

ولذا، لدى تحديد حجم المدفوعات النفطية كان يتم بكل بساطة، وتقدير ما كان سيجنيه صاحب قطعة الأرض المعنية فيما لو استغلها وفق الطرق التقليدية في هذا الاقتصاد المتخاف، مثلاً، لتربية الماشية.

وبالفعل، بموجب اتفاقيات الامتيازات الأولى كان الحكام المحليون يحصلون على عائدات زهيدة للغاية. دارسي، مثلاً، كان يدفع للشاه ١٦% من أرباح إنتاج النفط الإيراني وتصديره ـ وكانت شركة "أنكلو ـ بيرشين اويل" تحسم من هذا المبلغ نسبة ٣% تدفعها لمشايخ العشائر مقابل حماية الامتياز.

وبموجب اتفاقية ١٩٢٥ تعهدت شركة "نفط العراق" بدفع ٤ شلنات للحكومة المحلية مقابل الطن الواحد من النفط المستخرج، أي ما يعادل تقريب ١ على ٨ من سعر التصدير.

لكن مع هذا فإن مدفوعات شركات النفط للحكام المحليين، على الرغم من انها كانت لا تقارن بحجم أرباحها، إلاّ انها كانت اكبر بكثير من حجم المداخيل، التي كان يمكن لهؤلاء الحصول عليها من السكان المحليين.

اضافة لذلك، حقوق الامتياز الممنوحة لشركات النفط الأجنبية على مساحات شاسعة من الأراضي لم تقف حجر عثرة في وجه الاستمرار في استغلال هذه الأراضي بالطرق التقليدية، مما كان يتيح للحكام المحليين الحصول على دخل مزدوج: من السكان المحليين ومن الشركات النفطية.

ان طبيعة العلاقات هذه بين الاحتكارات النفطية و الحكام المحليين ساعدت في تشديد سيطرة الرأسمال الأجنبي على صناعة النفط واستغلال الثروات الطبيعية لبلدان الشرق الأوسط وشعوبها.

اضافة لذلك ساعدت أيضاً في المحافظة على التخاف الاقتصادي لدول المنطقة.

في اطار هذه العلاقات كان يجري تمويل الفئات الاقطاعية وغيرها من الفئات الطفيلية مما اتاح لها ليس امكانية البقاء فحسب، بل والاحتفاظ بالسلطة السياسية والاقتصادية أيضاً. وبالمقابل أعفيت الشركات صاحبة الامتيازات من دفع الضرائب والرسوم الجمركية المحلية ومنحت الحرية في إخراج كامل أرباحها من البلاد.

عملياً، لقد أطلقت يدها كلية في استغلال الثروات الطبيعية لدول الشرق الأوسط. في نهاية الخمسينات بلغت مساحة الأراضي التي تشملها اتفاقيات الامتيازات والايجار المعقودة مع "الشقيقات السبع" في اغنى مناطق العالم الرأسمالي بالنفط؛ الشرق الأوسط، حوالي ٥,٨ مليون كلم مربع.

وقد ساعد هذا الأمر، و لا شك، الشقيقات السبع على أحكام سيطرتها بقدرلتها الذاتية عبر فروعها وعبر الشركات الرديفة التي أنشأتها على ٦٠% من استخراج النفط و٥٥% من تكريره في العالم الرأسمالي.

وكانت تسيطر على أكثر من نصف أسطول ناقلات النفط في العالم الرأسمالي وعلى جميع أنابيب النفط الكبرى خارج الولايات المتحدة الأميركية.

ومع كذل دلالة هذه الأرقام، التي تظهر مستوى رفيعاً جداً في الاحتكار عامودياً وافقياً، إلاّ انها لا تعطي تصوراً كاملاً عن القدرة الاقتصادية الحقيقية والنفوذ السياسي للاحتكارات النفطية الكبرى.

فهذه الاحتكارات كانت تسيطر في الاقتصاد الرأسمالي على القطاع، الذي يحتل قمة التطور الاقتصادي في الدول الامبريالية في مرحلة ما بعد الحرب ويمد في نفس الوقت تلك الفروع الهامة من الاقتصاد كالطاقة الكهربائية والكيمياء وبناء السيارات والطائرات والصناعات الحربية باسباب التطور الهائل.

إن السيطرة الاستعمارية بجوهرها على منابع النفط في الشرق الأوسط اعطت الاحتكارات النفطية جملة من المزايا الاحتكارية الهامة في الجانب الآخر من "السلسلة النفطية"، أي في البلدان الرأسمالية المستهلكة.

فبواسطة التحكم بحجم انتاج النفط في الشرق الأوسط (بزيادته أو تخفيضه) اتيحت "للشقيقات السبع" امكانية هائلة في "ضبط" السوق الرأسمالية الدولية للنفط ومنتجاته. كما ان نفقات انتاج النفط العربي والايراني المنخفضة للغاية اعطت هذه الشركات افضلية كبرى على شركات الطاقة والنفط الأخرى المنافسة، التي لم تتوفر لها مصادر خامات شبيهة.

ومن هنا يمكن فهم المستوى المرتفع جداً للاحتكار في فرع صناعة النفط، والذي بقي فترة طويلة من الزمن من ارفع مستويات الاحتكار في فروع الاقتصادي الرأسمالي العالمي.

ان احكام السيطرة على دورة صناعة النفط ومشتقاته بكاملها بدءاً من الانتاج وانتهاءاً بالتصريف في السوق اتاح للرأسمال الاحتكاري النفطي امكانية جني ارباح هائلة. ولقد لعبت دوراً كبيراً في ذلك طريقة احتساب السعر، التي سنتحدث عنها فيما بعد، والتي كانت الاسعار المنخفضة نسبياً على النفط الخام تشكل احد عناصرها الالزامية.

ان تخفيض سعر النفط الخام بصورة مصطنعة مع ما يتمتع به هذا النفط من مواصفات تقنية ممتازة كمادة للمحروقات قد ادى إلى ازاحة الفحم واحتلال النفط المرتبة الأولى بين مصادر الطاقة.

الجدول رقم ١ ـ ١

تطور استهلاك الطاقة في العالم الرأسمالي

(دون الطاقة الذرية)

(بالنسبة المئوية)

السنة	النفط	الفحم	الغاز الطبيعي	الكهرمائية
١٩٥٠	٣١	٥٦	١١	٢
١٩٥٥	٣٦	٤٧	١٥	٢
١٩٦٠	٤٠	٣٩	١٨	٣
١٩٦٥	٤٥	٣٣	١٩	٣
١٩٧٠	٥٠	٢٥	٢٢	٣
١٩٨٠	٤٥	٣٠	١٩	٦

المصدر: للسنوات المعنية UN. World Energy suplies

نلاحظ من الجدول ان نسبة استهلاك النفط بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى قد وصلت عام ١٩٦٠ إلى ٤٠ بالمائة، في حين ان هذه النسبة لم تكن تشكل سوى ٣,٩ بالمائة عام ١٩٠٠. وهكذا اصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة في العالم.

ان الجمع بين الخصائص الاحتكارية والخصائص الاستعمارية لبنية نظام استثمار النفط في الشرق الأوسط خلق الآلية المناسبة لاعادة انتاج هذا النظام ذاتياً بصورة مستمرة.

في اطار هذه البنية انقسمت العمليات المرتبطة ببعضها البعض إلى قسمين: "الدنيا" (التنقيب على النفط واستخراجه) وتتركز في اراضي بلدان الشرق الأوسط، و"العليا" (التكرير والتصريف والاستهلاك) وتتركز في الدول الرأسمالية المتطورة بصورة رئيسية.

في اطار هذه "السلسة النفطية" كانت البلدان المنتجة بلداناً تابعة مجردة من الحقوق وتتنافس فيما بينها حول تصدير النفط الخام.

وفي ظل الظروف التي كانت سائدة داخل هذه البلدان نفسها وفي العالم ككل في النصف الاول من القرن العشين لم تتمكن البلدان المذكورة من الافلات من هذه السلسلة. وبدا للكثيرين آنذاك ان مكانها هذا في "السلسلة النفطية" لن يتغير. وكان الكارتل النفطي الدولي يبدو ذا قدرة مطلقة.

ان نظام سيطرة الاحتكارات الاستعماري على نفط الشرق الأوسط قد اثر تأثيراً جدياً على علاقات الانتاج أيضاً، وعلى طبيعة نمو القوى المنتجة في "المركز" الرأسمالي" كما ساعدت الطاقة الرخيصة في احراز وتائر مرتفعة نسبياً للنمو الاقتصادي.

٢ نهاية المرحلة الاستعمارية

والانتقال إلى الاستعمار الجديد

امتد "العصر الذهبي" للنظام الاستعماري في توفير النفط للعالم الرأسمالي حتى أواخر الخمسينات ومطلع الستينات. وكان نشاط الكارتل النفطي الدولي يشكل احدى الحلقات الرئيسية في هذا النظام.

وكثيراً ما يربط الباحثون نهاية هذا العصر بدخول شركات نفطية من خارج الكارتل إلى منطقة الشرق الأوسط كسرت احتكار الشركات القديمة لنفط الشرق الأوسط.

ويؤكد هذا الأمر ما اشار إليه كلاسيكيو الماركسية ـ اللينينية اكثر من مرة بان الاحتكارات والامبريالية ككل لا تلغي المنافسة، بل، بالعكس تسرع خطاها. وقد حدث هذا عشية الستينات في سوق النفط الدولية، حيّث دخله مرة واحدة حوالي ٢٠ شركة من خارج الكارتل كانت قد تمركزت في مختلف مناطق استخراج النفط.

وكان العديد من هذه الشركات، كالشركة الايطالية (ENI) تستند إلى دعم الدولة، كما كان الحال سابقاً بالنسبة "للشقيقات السبع".

في محاولتها للوصول إلى منابع النفط أخذت هذه الشركات تعرض على البلدان المنتجة للنفط عقود امتيازات بشروط أفضل. وبدأ التعامل بنظام المناصفة، الذي كانت الدولة المصدرة للنفط تحصل بموجبه من صاحب الامتياز على قسم من عائدات مبيعات النفط يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه سابقاً.

إلاّ ان من الخطأ تفسير انهيار الممارسة الاستعمارية للاحتكارات النفطية في الشرق الأوسط على أساس العمليات، التي تجري في اطار تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية فقط.

أولاً، ان انهيار الممارسة الاستعمارية في الشرق الأوسط حدث نتيجة تغير ميزان القوى في هذه المنطقة وفي العالم ككل: ثانياً: الممارسة الاستعمارية استبدلت بنظام جديد ذي طابع استعماري جديد لنشأه الرأسمال الاحتكاري النفطي الاجنبي.

دون أخذ هذين العالمين بالحسبان يستحيل تفسير دخول الشركات التي كانت خارج الكارتل، منطقة النفط في الشرق الأوسط وكذلك استباقها الاحتكارات القديمة، التي كانت اقوى منها بما لا يقاس، إلى الأخذ بالمعادلة الجديدة في الحسابات مع بلدان الشرق الأوسط، صاحبة الثروات النفطية.

في ظل التبدل العام لميزان القوى في العالم لصالح الاشتراكية بدأ انهيار النظام الاستعماري بخطى سريعة. واستعادت المستعمرات السابقة وشبه المستعمرات حقوقها الوطنية المشروعة بمواردها الطبيعية وتعمقت الأزمة العامة للرأسمالية.

ونتيجة لذلك اخذت تتراجع بعض اشكال استثمار النفط المستندة إلى الإكراه الاقتصادي وترتفع أهمية العوامل الاقتصادية والاتفاقات في هذه العلاقات .

إلاّ ان طبيعة نظام استثمار النفط وتكون الاسعار في الشرق الأوسط لم تتبدل في ذلك الحين تبدلاً جذرياً. فالمحتوى الاستعماري لهذا النظام استبدل بمحتوى استعماري جديد حافظ على شروط متجددة نوعاً ما لاستغلال

البلدان المنتجة للنفط من قبل الاحتكارات النفطية الأجنبية. إلاّ أنه لا شك، وهذا ما سوف نبينه، أدناه، بأن النظام الجديد قد احتفظ بسلسلة من الوسائل العسكرية القمعية المميزة للنظام الاستعماري السابق.

لكن نبدأ باستعراض الجانب الاقتصادي "الجديد".

من المعروف أن مبدأ المناصفة، الذي أعلن عنه في الخمسينات، كانت تجري الدعاية له على انه "شراكة متساوية" و" تقسيم عادل متساو للأرباح بين شركات النفط والبلدان المالكة لمنابع النفط".

لكن في الواقع كانت البلدان المصدرة للنفط تحصل على أقل من نصف عائدات مبيعات النفط بكثير. أولاً في الـ ٥٠%، التي كانت تحصل عليها الدول المصدرة كرسوم جمركية، كانت تدخل جميع بنود المدفوعات الأخرى، التي كانت تشكل آنفاً، بنوداً مستقلة، ثانياً، من أجل تخفيض حجم مدفوعاته انتهج الكارتل سياسة تخفيض أسعار الأساس، التي كانت تحسب على أساسها الضرائب ويحسب الريع.

في أواخر الأربعينات ومطلع الخمسينات كان سعر نفط الشرق الأوسط أدنى من مستوى أسعار النفط المستخرج من شواطئ خليج المكسيك. وفي فترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ لجأ الكارتل مرتين إلى تخفيض سعر الأساس لنفط الشرق الأوسط.

إضافة إلى ذلك بدأت فروع الشركات تبيع نفطها للشركات الأم بأسعار خاصة مخفضة تقل حتى عن سعر الأساس. شركة أرامكو، مثلاً أقرت تخفيضاً مقداره ١٨%. وفي عام ١٩٦٥ حين كان الكارتل مرغماً على القبول ان يدفع أولاً ما يتوجب عليه للبلدان المصدرة للنفط مقابل حقوق الامتياز ومن ثم استبقاء ٥٠% من عائدات النفط بسعر الأساس، تمكنت الاحتكارات من الحصول على تخفيض في أسعار الأساس بلغ ٦,٥% عام ١٩٦٧.

كما كان يجري تخفيض ضريبة الدخل عن طريق تحديد معدلات مرتفعة لاستهلاك الرأسمال الأساسي. فقد كانت الشركات صاحبة الامتيازات تحصل لهذه الغاية من إيران وحدها تعويضاً بمقدار ١٠ سنتات عن كل برميل نفط مستخرج، مما بلغ مجموعه حتى مطلع العام ١٩٦١ حوالي ١٠٠ مليون دولار.

وحتى نهاية العام ١٩٥٩ أعادت السعودية تحت الحجة نفسها مقدار ١٥٠ مليون دولار لشركة "ارامكو".

لقد أدى مبدأ المناصفة إلى زيادة مداخيل بلدان الشرق الأوسط من تصدير النفط من ٢٤ سنتاً للبرميل عام ١٩٥٠ إلى ٦٦ سنتاً في عام ١٩٥٤ و٨٢ سنتاً عام ١٩٦٧. لكن للمقارنة نشير إلى أن أصحاب الأراضي التي يوجد فيها النفط في الولايات المتحدة الأميركية، والتي لا تقارن من حيّث الإنتاجية بالأراضي الواقعة يف الشرق الأوسط، كانوا يحصلون على ريع مقداره ٦٣ سنتاً.

كانت الشركات النفطية، وهي احتكارات متكاملة عامودياً، تحصل على الجزء الأساسي من أرباحها من مبيع مشتقات النفط في البلدان المستوردة. ولم تكن تتقاسم هذا الجزء من الأرباح مع البلدان المنتجة للنفط.

في عام ١٩٦١ لم تبلغ حصة بلدان الشرق الأوسط من العائدات النهائية لتصريف مشتقات نفطها في أوروبا الغربية، أكثر من ٥,٦%. ونشير أخيراً إلى ان اتفاقيات الامتيازات، التي كانت تتضمن مبدأ المناصفة، احتفظت لاصحاب الامتياز بحق احتكار استثمار المنطقة النفطية ومنع الدولة المحيطة من ذلك. كما حافظت على المدة ومساحة الأرض التي كانت تنص عليها الاتفاقيات السابقة.

وبشكل عام، يمكن القول ان اتفاقيات "التقسيم المتساوي للأرباح" رفع بعض الشيء عائدات الحكومات المحلية، إلاّ أنها أبقت لصاحب الامتياز حصة الأسد من عائدات النفط والسبب الرئيسي في ذلك يكمن في استمرار وجود "الحلقة النفطية" المعروفة، التي كانت تحول دون دخول البلدان المصدرة للنفط السوق مباشرة، وتحفظ للاحتكارات النفطية دور الوسيط بين المنتج والمستهلك.

ولم ينفع كثيراً في هذا المجال كون هذه البلدان قد نالت استقلالها السياسي، إذ ان هذا الاستقلال، كما يشير لينين، لا يعني تلقائياً التحرر من ربقة استغلال الرأسمال المالي.

حين كانت الحركات الثورية في بلدان الشرق الأوسط تشكل تهديداً لمواقع الاحتكارات النفطية، كانت هذه الأخيرة تقاومها بضراوة أما بمفردها وأما باللجوء إلى مساندة الدول الامبريالية.

وخير دليل على ذلك كانت أحداث ايران في النصف الاول من الخمسينات. في عام ١٩٥١ أممت حكومة مصدق امتيازات النفط الأجنبية. ورداً على ذلك قامت الاحتكارات الدولية بمقاطعة ايران.

وقد أسفر ذلك عن انخفاض استخراج النفط في البلد من ٣٢،٢٥ مليون طن في عام ١٩٥٠ إلى ١,٣٤ مليون طن عام ١٩٥٣، وانخفاض صادراته من ١١,٧٠ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى ٤٢،. مليون طن عام ١٩٥٣.

ان الفائض النفطي، الذي كان موجوداً في السوق العالمية في الخمسينات والستينات، قد ساعد الاحتكارات النفطية على تقوية مواقعها وسهل عليها انتهاج سياسة "حازمة" تجاه تلك البلدان في الشرق الأوسط، التي تجرأت على التصدي لدور الزعامة في النضال من أجل الاستقلال النفطي.

ومن أجل الحؤول دون اتساع نضال البلدان المنتجة للنفط في سبيل حقوقها لجأت الدول الامبريالية والاحتكارات النفطية إلى أعمال التخريب والمؤامرات وحتى إلى شن الحروب ضد الأنظمة التقدمية في الشرق الأوسط.

فقد تمكنت، مثلاً، الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا نتيجة تدخلهما في الحرب الأهلية في اليمن الشمالي من الحؤول دون امتداد المد الثوري إلى المملكة العربية السعودية التي تعتبر المنتج الأساسي للنفط في المنطقة.

لدى الانتقال إلى النظام الاستعماري الجديد في تموين "المركز" الرأسمالي بنفط الشرق الأوسط تعرضت أساليب ممارسة القوة في الضغط على البلدان المنتجة للنفط لتغيرات طفيفة. لكن بشكل عام استمر استخدام اسلوب القوة بما في ذلك اللجوء إلى الحروب المباشرة، التي بدأت في الربع الأول من القرن الحالي.

فمن المعروف ان بريطانيا احتلت اراضي العراق اثناء الحرب العالمية الأولى في معرض سعيها للاستيلاء على مناطق النفط في الموصل، في عام ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ قام الجيش البريطاني المحتل باغراق الانتفاضة الشعبية في العراق بالدم.

وفي العام ١٩٢١ نصب على عرش العراق الدمية البريطانية الملك فيصل وفرض على العراق معاهدة ١٩٢٢، التي ربطت البلاد سياسياً ببريطانيا.

ووفقاً لمعاهدتي عام ١٩٢٢ وعام ١٩٣٠ وضعت القوات المسلحة العراقية والمنشآت العسكرية الاساسية تحت إشراف بريطانيا. كما دخل العراق منطقة الجنيه الإسترليني.

ولم تختلف عن صورة هذه الأحداث كثيراً ردود فعل بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية على تأميم شركة " انكلو - إيرانيان كومباني "البريطانية في ايران عام ١٩٥١. فقد أعلنت لندن النفط الذي تصدره ايران "نفطاً مسروقاً"، ورفضت شراءه وهددت بإقامة دعوى ضد كل من يشتريه.

ولم تقف لندن عند هذا الحد، إذ كان الأسطول البحري البريطاني يتصدى لحاملات النفط التي تنقل النفط المؤمم ويمنعها من إكمال طريقها، ودخل الطرد "موريسوس" الخليج العربي ورسا في المياه الإقليمية الإيرانية قبالة عبدان.

وفي نهاية المطاف قامت وكالة المخابرات الأميركية بتنظيم انقلاب أطاح حكومة مصدق الشرعية.

هذه الأحداث ليست المثال الوحيد، بل تشكل استمراراً لنموذج سلوك الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وسواها من الدول الامبريالية حيال أي خطر كان يهدد مصالحها النفطية في الشرق الأوسط.

ان احدى المهمات الاساسية لحلف بغداد الذي أنشئ عام ١٩٥٥ كانت تقوم في حماية امتيازات الكارتل النفطية. ومشاركة بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي ضد مصر عام ١٩٥٦ لم يكن يمليها الهدف بإلغاء تأميم "شركة قناة السويس" فحسب، بل كذلك الحؤول دون ضرب مواقع احتكاراتها النفطية في المنطقة.

كتبت مجلة "لايف" آنذاك تقول: "الإنكليز والفرنسيون مقتنعون بأنه إذا لم تلق خطوة ناصر هذه رداً فعالاً، ينبغي ضياع منابع نفط الشرق الأوسط، التي لا تقدر بثمن". كما ان مشروع ايزنهاور للشرق الأوسط أيضاً كان يتوخى مباشرة "الدفاع" عن مصالح الاحتكارات النفطية. فقد أشارت صحيفة "كابيتال تايمز" إلى أن "القوات، التي وضعت بتصرف الرئيس، سوف تستخدم من أجل مساعدة الشركات النفطية الأميركية الجبارة في الحصول على الأخيرة من استثماراتها في الشرق الأوسط".

والفكرة هذه نفسها نجدها في أساس سياسة الولايات المتحدة الأميركية المؤيدة لإسرائيلي، والتي انعكست في صفقة " كامب - ديفيد". فلا كارتر ولا ريغان لم يخفيا ان قوات التدخل السريع قد أنشئت بالدرجة الأولى، من أجل توفير الظروف الضرورية لاستمرار استغلال ثروات الشرق الأوسط النفطية.

وأعلنت منطقة الخليج العربي "مجالاً" حيوياً لمصالح الولايات المتحدة الأميركية. ومن الملفت للنظر ان جزءاً من هذه القوات يقوم بانتظام منذ عام ١٩٧٤ بتدريباته في الولايات المتحدة الغربية، التي تشبه منطقة الجزيرة العربية من حيّث طبيعتها.

ان النظام السعودي الجديد في تموين الغرب بنفط الشرق الأوسط قد ساعد الدول الامبريالية في تخطي نتائج الحظر على تصعيد النفط الذي فرض مرتين ولفترات وجيزة: عام ١٩٥٦ اثناء العدوان الثلاثي، الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، وعام ١٩٦٧ رداً على العدوان الإسرائيلي ضد مصر وسوريا والأردن.

لكن، حتى هذه المنطقة من العالم، التي كانت حتى وقت قريب تعتبر نوعاً من محمية للنفوذ الامبريالي، تؤكد هي الأخرى الاستنتاج، الذي توصل إليه "المؤتمر العالمي للقوى المحبة للسلام" عام ١٩٧٣.

"حيّث يوجد الاستعمار، سوف يوجد النضال من اجل التحرر الوطني. حيّث يوجد الاستغلال، يوجد النضال من اجل تحرير العمل. وحيث يوجد العدوان، سوف توجد مجابهته. الجماهير الشعبية تسعى لتغيير العالم وسوف تغيره".

وبالفعل، فمنذ الخمسينات والستينات لخذت تتكون ظروف موضوعية تدعم مواقع بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط في العالم المعاصر. فاشتدت حدة تناقضاتها مع الاحتكارات النفطية.

ومع اقتراب السبعينات، كان الرأسمال الاحتكاري الاجنبي، وعلى الرغم من كل الجهود التي كان يبذلها ودعم الدول الامبريالية له، يجد صعوبة متزايدة في الوقوف بوجه المطالب العادلة للبلدان المنتجة للنفط. ويفقد زمام المبادرة في الصراع معها. لقد نضجت ظروف أزمة عميقة في العلاقات الاستعمارية الجديدة في مجال النفط بالمنطقة وأخذت تتسع.

٣ـ أزمة الأساليب الاستعمارية الجديدة في استغلال البلدان المنتجة للنفط

كان النظام الاستعماري في استغلال نفط الشرق الأوسط ينطوي منذ البداية على تلك التناقضات، التي أدت فيما بعد إلى بروز الأزمة في العلاقة بين أطرافه: الاحتكارات النفطية والبلدان المالكة للثروات النفطية.

ولذا ليس مستغرباً ان يكون نضال هذه البلدان ضد الاحتكارات النفطية قد بدأ منذ المراحل الأولى لنشوء هذا النظام. إلاّ ان هذا النضال بقي لفترة طويلة مفككاً لم تبرز فيه سمات نهوض عام يتميز ولو بأهمية بسيطة.

إلاّ ان الوضع بدأ يتغير منذ النصف الثاني من الخمسينات تقريباً. فقد ادى تغير ميزان القوى الطبقية العالمية لصالح الاشتراكية ونهوض حركة التحرر الوطني إلى انحسار قدرة الامبريالية على انتهاج السياسة الاستعمارية وممارسة الضغط السياسي والعسكري على البلدان النامية، وكذلك قدرتها على تنظيم عمليات الحصار والمقاطعة وما إلى ذلك.

كان فشل العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر في عام ١٩٥٦ النقطة الفاصلة في هذا المجال. وقد شكل الانتصار العظيم الذي حققه الوطنيون المصريون والشعب المصري بأسره في النضال من أجل القضاء على قلعة الاستعمار "شركة قنال السويس" علامة بارزة في حركة التحرر الوطني للشعوب العربية.

لأول مرة اجبرت الدول الاستعمارية الرئيسية على التراجع في معركة مكشوفة دون ان تحقق أهدافها. لقد كانت هذه النهاية المخزية نتيجة لنضال الشعب المصري نفسه ولدعم الاتحاد السوفياتي، الذي طالب بحزم شديد وقف العدوان وانسحاب القوات المعتدية.

كان لهذا الانتصار أثر كبير في استنهاض جميع الشعوب العربية. ففي عام ١٩٥٨ أطاحت الثورة المعادية للملكية والامبريالية في العراق نظام "الحكم الأسود" لعلماء الإنكليز وأعلنت عن ميلاد جمهورية فتية مستقلة.

وفي عام ١٩٦٢ أسقطت الثورة في اليمن الشمالي النظام الملكي، الذي كان من مخلفات القرون الوسطى. وفي السنة ذاتها تكلل النضال البطولي الطويل للشعب الجزائري ضد المستعمرين الفرنسيين بنصر تاريخي وولدت جمهورية الجزائر الشعبية الديموقراطية وقبل ذلك بسنة واحدة كان قد أعلن استقلال الكويت.

اضافة إلى ذلك كانت ثورات التحرر الوطني في العالم العربي تتطور في عدد من الحالات إلى ثورات وطنية ديموقراطية. فالنضال من أجل الاستقلال السياسي الحقيقي اخذ يتحول في بعض البلدان العربية إلى رفض الرأسمالية كنظام اجتماعي.

ولم ينحصر الأمر في المجال السياسي. في البداية تم تقويض احتكار الغرب للمعدات والتكنولوجيا والوسائل الضرورية للتطور، ثم أزيل هذا الاحتكار فيما بعد. فقد اتيحت أمام البلدان المنتجة للنفط الفرصة للاستعانة بمصادر بديلة للتكنولوجيا من البلدان الاشتراكية. وقد ازدادت أهمية التعاون الاقتصادي مع البلدان الاشتراكية خاصة في مرحلة تأزم علاقات دول الشرق الأوسط بالدول الامبريالية والاحتكارات النفطية.

فالعراق، مثلاً، الذي اصطدم بعداء الاحتكارات أعادت لتطوير صناعته النفطية، اتجه في نهاية الستينات للاتحاد السوفياتي، الذي قدم له المساعدة في تطوير الصناعة النفطية وخاصة في تجهيز حقل الرميلة الشمالي.

لقد ساعد الدعم النشيط والمخاص، الذي قدمته الحكومة السوفياتية لمصر في تعزيز هيبة الدولة الاشتراكية الأولى في العالم في الشرق الأوسط. واستجابة للاقتراحات الموجهة إليه بدأ الاتحاد السوفياتي حركة تعاون شامل مع عدد من البلدان العربية وخاصة مصر وسوريا والعراق والجزائر.

وقد شكلت المساعدة السوفياتية في مختلف المجالات (الدعم السياسي نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية، تقديم الأسلحة الحديثة، إيفاد المستشارين العسكريين، تقديم القروض الاقتصادية للتنقيب عن الخامات، إقامة المنشآت الاقتصادية الهامة في الصناعة والنقل والزراعة، إعداد الاختصاصيين من البلدان العربية في مؤسسات التعليم السوفياتية) عاملاً هاماً في تدعيم استقلال البلدان العربية وتقدمها الاجتماعي والاقتصادي.

في هذه السنوات تم عقد معاهدات للتعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفياتي وكل من مصر والعراق واليمن والكويت وسوريا وسواها من البلدان العربية. وقد أصبح سد أسوان في مصر رمزاً للمساعدة السوفياتية.

وبمشاركة الاتحاد السوفياتي وعدد من البلدان الاشتراكية الأخرى بدأ التنقيب عن النفط في كل من سوريا والعراق ومصر والجزائر وتم بناء عدد من مصانع تكرير النفط. بالاستناد إلى دعم الاتحاد السوفياتي بالذات بدأت تقوم في العالم العربي صناعة نفطية وطنية متحررة من سيطرة الرأسمال الاجنبي.

ومقابل الممارسة الاستعمارية الجديدة للاحتكارات النفطية، كان الاتحاد السوفياتي يهتدي في دعمه هذا بمبادئه الديموقراطية للعلاقات مع البلدان النامية، التي تقوم على أساس المساواة والمصالح المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وفي الوقت نفسه احتدم الصراع بين الدول الامبريالية في الشرق الأوسط. لكن هذه العملية، وكما أشرنا سابقاً لم يكن بوسعها أن تؤدي بحد ذاتها إلى تقويض الأسس الاستعمارية والاستعمارية الجديدة لنظام استغلال النفط.

إلاّ أنه في ظل الضعف العام، الذي أصاب مواقع الامبريالية وتراجع قدرتها على فرض هيمنتها السياسية والعسكرية على بلدان هذه المنطقة، ساعدت هذه العملية موضوعياً في تدعيم مواقع البلدان المنتجة للنفط.

ان احتدام المنافسة بين الدول الامبريالية ادى بالدرجة الأولى، إلى تقويض السيطرة الاحتكارية للكونسرنات النفطية "الانكلوسكسونية" على صناعة النفط المحلية. فمنذ الخمسينات اخذت تفد إلى الشرق الأوسط شركات نفطية

من اليابان وإيطاليا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وسواها من البلدان الأوروبية، وكذلك شركات من الولايات المتحدة الأميركية نفسها لم تكن منضمة إلى الكارتل.

كانت هذه الشركات تتعاون في بعض الحالات مع دول المنطقة على أساس شروط افضل لهذه الأجنبية مما كانت تقدمه احتكارات "الرعيل الاول" النفطية. فقد كانت الاتفاقيات، التي أبرمت مع هذه الشركات، تنص على حق حكومات البلدان المنتجة للنفط ببعض الإشراف على نشاطها.

كما لعبت دوراً هاماً أيضاً في تعزيز مواقع البلدان المنتجة للنفط العمليات، التي كانت تجري في الاقتصاد الرأسمالي نفسه وليست متعلقة بأوضاع الشرق الأوسط.

ففي النصف الثاني من الستينات بدأ سوق النفط يتحول تدريجياً من "سوق بائعين" إلى "سوق مستهلكين". وكان هذا التحول نتيجة مجمل تطور صناعة الطاقة الرأسمالية بعد الحرب وارتباطها المتزايد بالنفط الرخيص المستورد.

فاستهلاك النفط في البلدان الرأسمالية المتطورة كان يرتفع في الستينات بوتائر لم يعرفها من قبل، إذا وصلت إلى ١١% في حين كانت تبلغ ٧% في الخمسينات. ومن نهاية الستينات تحولت الولايات المتحدة الأميركية ولأول مرة في التاريخ إلى مستورد كبير للنفط.

في عام ١٩٥٨ لم يتعد حجم استيرادها ٦٢١ مليون برميل من النفط، أما في عام ١٩٧٢ (مع بقاء الكوتات في التصدير وسواها من الضوابط) فقد قفز حجم استيرادها إلى ١٧٣٥ مليون برميل.

ان تحول الولايات المتحدة الأميركية، باقتصادها الضخم وطلبه الهائل على الطاقة، إلى بلد يعتمد كلياً على الاستيراد قد ترك تأثيراً هائلاً على سوق النفط الدولية. وأصبح تأمين استمرار تدفق النفط في منطقة الشرق الأوسط من أهم عوامل ضمان استقرار الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ويشير وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني إلى أن "الشركات لا تستطيع أن تسمح لنفسها بعد الآن بفقدان المنابع في أي من البلدان الكبيرة المنتجة".

هذه الحقيقة كانت تفهمها بوضوح أيضاً حكومات البلدان المصدرة للنفط. وترسخت الثقة لديها بأنه في ظل تفوق الطلب على العرض يصبح من المشكوك فيه أن تتمكن الاحتكارات النفطية من اللجوء إلى مقاطعة المنتجين أو معاقبتهم بتخفيض الانتاج. وأصبح من الممكن استبدال الاتفاقيات مع الشركات القديمة باتفاقيات أخرى مع شركات جديدة بما فيها شركات حكومية من دول أوروبا الغربية واليابان، التي كانت تفضل ان تبقى بمنأى عن الأساليب المفضوحة في نهب النفط.

وكانت تجري أيضاً تغيرات هامة في سياسة الاحتكارات النفطية ذاتها. فالنفط، الذي شكلت سيطرتها عليه مصدر جبروتها الاقتصادي والسياسي، اصبح يحتل المرتبة الأولى في الطلب العالمي على الطاقة وهزم مزاحمه الأساسي الفحم، واصبح لا غنى "عنه في عدد من الفروع الاقتصادية وخاصة في البتروكيمياء والنقل البري.

في ظل هذا الواقع الجديد أصبحت أسعار النفط المنخفضة، التي كان من بين أهدافها أيضاً استبعاد الفحم من لائحة مصادر الطاقة، تتعارض مع هدف الحصول على الحد الأقصى من الأرباح.

فقد انخفض معدل الربح من ١٥% في الخمسينات إلى ١١ ـ ١٢% في الستينات. وانخفضت بالتالي المداخيل من برميل النفط الواحد بين هاتين الفترتين من ٥٥ إلى ٣٣ ـ ٣٥ سنتاً".

ولهذا عمدت قيادة الكونسرنات النفطية الاساسية كما يشير الاختصاصي المعروف بدراسة مشكلة الطاقة أوديل، إلى اتخاذ قرار هام في أواخر الستينات "بإقامة علاقة صلبة بين أسعار النفط وانتاجه والطلب عليه".

أن اجتماع الظروف الخارجية هذه كلها خلق شروطاً إضافية ملائمة لبلدان الشرق الأوسط لخوض نضالها من اجل حقوقها والقضاء على التخلف الاقتصادي الاجتماعي، الذي كانت تحافظ عليه الامبريالية.

ومع تطور فروع قطاع النفط بدأت غالبية هذه البلدان بتطوير اقتصادياتها. فنشأت الصناعة وتطورت فروع منها على أساس منشآت التصليح التي كانت تخدم آبار النفط. كما تطورت بسرعة إلى حد ما فروع النقل والمواصلات، التي لم يكن بوسع الشركات النفطية، العاملة في مختلف أنحاء البلاد الاستغناء عنها إذ كانت بحاجة إلى وسائل لنقل النفط إلى الموانئ. ومع نمو التجارة الداخلية أخذت السوق الداخلية تتسع وتتوحد.

وقد ترك هذا كله آثاراً اجتماعية هامة تجلت بالدرجة الأولى، في ظهور أو بداية نمو الطبقة الثورية الاساسية في المجتمع، البروليتاريا، في بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط. وكانت التجمعات الرئيسية لهذه الطبقة تتركز في فروع الاقتصاد الاساسية والأكثر نمواً (في صناعة النفط بالدرجة الأولى).

وأخذت البروليتاريا تلعب دوراً متزايد الأهمية في المجتمع يتخطى وزنها العددي بين السكان.

ومع تعمق الفرز الاجتماعي كان يحتدم الصراع الطبقي. وقد ادى نمو المدن والصناعة إلى تخلي السكان عن الزراعة والقطاعات الاقتصادية التقليدية. ونشطت الفئات الاجتماعية المتوسطة. وتجلى ذلك في ظهور مختلف التجمعات الاثنية والدينية والقومية المعادية في توجهها للإمبريالية. وكانت الفئات شبه البروليتارية في المدن تشكل الحليف الدائم لها.

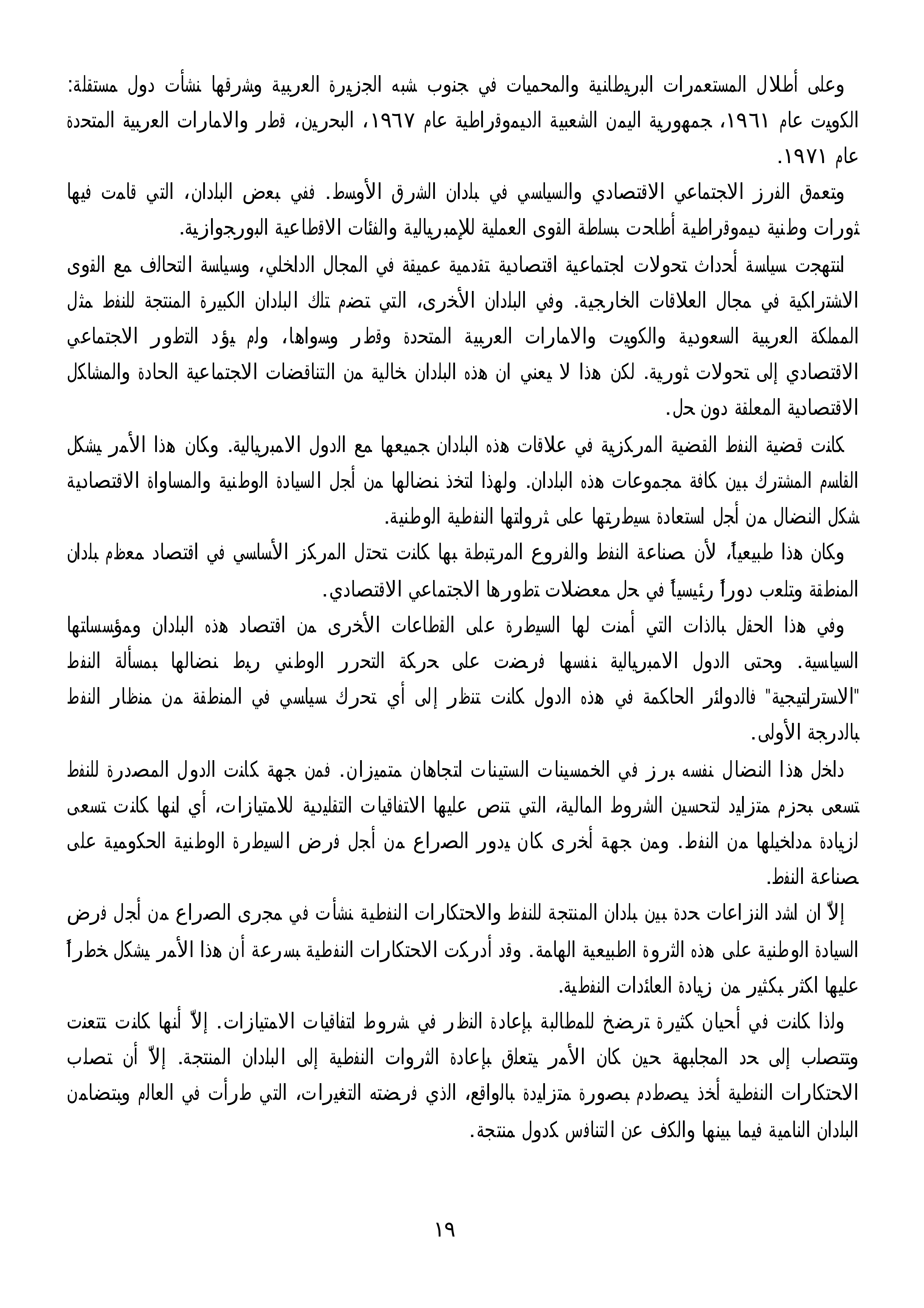
في عدد من البلدان المنتجة للنفط تعززت مواقع البروجوازية الوطنية. وعلى الرغم من ان هذه البورجوازية كانت ملتحمة مع الفئات الكومبرادورية والأوساط الحاكمة إلاّ ان تأثيرها قد ساعد موضوعياً في تشديد حدة الصراع بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات النفطية الدولية.

كان يتعاظم رفض هذه البورجوازية وكذلك الفئات الحاكمة للنسب السابقة في توزيع ارباح النفط وأساليبه. وكانت تطالب بزيادة هذه النسب وتوجيهها إلى حقل التنمية الاقتصادية. ولم تبق على حالها الفئات الحاكمة أيضاً في تلك البلدان التي ظلت ممسكة بزمام الأمور فيها ولم تقض عليها الثورات التحررية الوطنية.

من حيّث طبيعة وجودها الاقتصادي "تبرجزت" هذه الفئات، ولم تعد ترضى بحصتها، التي تشكل جزءاً يسيراً من مداخيل الاحتكارات النفطية، وبدأت تسعى لتكون شريكاً كامل الحقوق في استغلال الثروات الطبيعية والطبقة العاملة المحلية.

كانت كل منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا تمر في ذلك الحين بمرحلة من التغيرات الاجتماعية السياسية العميقة إلاّ ان هذه التغيرات كانت تختلف فيما بينها من حيّث الشكل ومن حيّث الطبيعة.

فقد قامت في بعض البلدان ثورات رافقتها تطورات اجتماعية وسياسية واقتصادية هائلة. ونشأت في بلدان أخرى حركات جماهيرية واسعة أدت إلى خلق وضع ثوري، لكن لم يتحول إلى ثورة منتصرة (ايران عام ١٩٥٢). وفي عدد آخر من البلدان تطابقت الثورات الديموقراطية مع حرب الاستقلال (الجزائر في بداية الستينات).



وعلى أطلال المستعمرات البريطانية والمحميات في جنوب شبه الجزيرة العربية وشرقها نشأت دول مستقلة: الكويت عام ١٩٦١، جمهورية اليمن الشعبية الديموقراطية عام ١٩٦٧، البحرين، قطر والامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١.

وتعمق الفرز الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في بلدان الشرق الأوسط. ففي بعض البلدان، التي قامت فيها ثورات وطنية ديموقراطية أطاحت بسلطة القوى العملية للإمبريالية والفئات الاقطاعية البورجوازية.

انتهجت سياسة أحداث تحولات اجتماعية اقتصادية تقدمية عميقة في المجال الداخلي، وسياسة التحالف مع القوى الاشتراكية في مجال العلاقات الخارجية. وفي البلدان الأخرى، التي تضم تلك البلدان الكبيرة المنتجة للنفط مثل المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر وسواها، ولم يؤد التطور الاجتماعي الاقتصادي إلى تحولات ثورية. لكن هذا لا يعني ان هذه البلدان خالية من التناقضات الاجتماعية الحادة والمشاكل الاقتصادية المعلقة دون حل.

كانت قضية النفط القضية المركزية في علاقات هذه البلدان جميعها مع الدول الامبريالية. وكان هذا الأمر يشكل القاسم المشترك بين كافة مجموعات هذه البلدان. ولهذا اتخذ نضالها من أجل السيادة الوطنية والمساواة الاقتصادية شكل النضال من أجل استعادة سيطرتها على ثرواتها النفطية الوطنية.

وكان هذا طبيعياً، لأن صناعة النفط والفروع المرتبطة بها كانت تحتل المركز الأساسي في اقتصاد معظم بلدان المنطقة وتلعب دوراً رئيسياً في حل معضلات تطورها الاجتماعي الاقتصادي.

وفي هذا الحقل بالذات التي أمنت لها السيطرة على القطاعات الأخرى من اقتصاد هذه البلدان ومؤسساتها السياسية. وحتى الدول الامبريالية نفسها فرضت على حركة التحرر الوطني ربط نضالها بمسألة النفط "الاستراتيجية" فالدوائر الحاكمة في هذه الدول كانت تنظر إلى أي تحرك سياسي في المنطقة من منظار النفط بالدرجة الأولى.

داخل هذا النضال نفسه برز في الخمسينات الستينات اتجاهان متميزان. فمن جهة كانت الدول المصدرة للنفط تسعى بحزم متزايد لتحسين الشروط المالية، التي تنص عليها الاتفاقيات التقليدية للامتيازات، أي انها كانت تسعى لزيادة مداخيلها من النفط. ومن جهة أخرى كان يدور الصراع من أجل فرض السيطرة الوطنية الحكومية على صناعة النفط.

إلاّ ان اشد النزاعات حدة بين بلدان المنتجة للنفط والاحتكارات النفطية نشأت في مجرى الصراع من أجل فرض السيادة الوطنية على هذه الثروة الطبيعية الهامة. وقد أدركت الاحتكارات النفطية بسرعة أن هذا الأمر يشكل خطراً عليها اكثر بكثير من زيادة العائدات النفطية.

ولذا كانت في أحيان كثيرة ترضخ للمطالبة بإعادة النظر في شروط اتفاقيات الامتيازات. إلاّ أنها كانت تتعنت وتتصلب إلى حد المجابهة حين كان الأمر يتعلق بإعادة الثروات النفطية إلى البلدان المنتجة. إلاّ أن تصلب الاحتكارات النفطية أخذ يصطدم بصورة متزايدة بالواقع، الذي فرضته التغيرات، التي طرأت في العالم وبتضامن البلدان النامية فيما بينها والكف عن التنافس كدول منتجة.

وكل انشاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) عام ١٩٦٠ محطة تاريخية، دون شك، في نضال بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط من أجل فرض سيادتها على ثرواتها الطبيعية ووضعها في خدمة المصالح الوطنية. كما كان انشاء المنظمة محطة بارزة كذلك في أزمة النظام الاستعماري الجديد في استغلال نفط الشرق الأوسط من قبل الرأسمالي الاحتكاري الاجنبي.

وكان السبب المباشر لإنشاء "الاوبك" لجوء الاحتكارات اكثر من مرة في نهاية الخمسينات ومن جانب واحد إلى تخفيض اسعار الاساس على النفط. في البداية كانت البلدان، التي اتحدت في هذه المنظمة، تضع أمامها هدفاً متواضعاً جداً يتمثل في الحيلولة دون تخفيض أسعار الاساس لاحقاً والمحافظة بذلك على عائداتها النفطية عند مستوى ثابت على الاقل.

وسرعان ما تحقق هذا الهدف، إذ بعد نشوء "الاوبك" لم تعد تجرؤ الاحتكارات على القيام من جانب واحد باعادة النظر باسعار الاساس.

لكن الواقع أظهر ان امكانيات "الاوبك" تتعدى بكثير الإمكانيات الضرورية لتحقيق الهدف الجزئي المتمثل في تأمين استقرار اسعار الاساس. فالدول المنتجة للنفط اصبحت قادرة بعد ان اتحدت على الوقوف جبهة واحدة بوجه الاحتكارات، وتنسيق سياستها، وتقديم الدعم المعنوي والسياسي والاقتصادي الضروري لبعضها البعض، وتركيز جهودها في الاتجاهات الأكثر أهمية في الصراع مع الاحتكارات النفطية.

كان دور الاوبك كقوة محددة لتطور صناعة النفط في العالم الرأسمالي ينمو باضطراد. كما كانت تتزايد أيضاً أهمية القرارات الصادرة عن مؤتمراتها. ومن أهم ما صدر عنها وكان له تأثير بالغ في الأحداث التي اعقبته في مجال النفط في الشرق الأوسط كانت الوثيقة التي صدرت تحت عنوان "بيان حول السياسة النفطية للبلدان الاعضاء في المنظمة" عن المؤتمر السادس للمنظمة في حزيران عام ١٩٦٣. وقد تضمن الاعلان عن الاهداف التالية:

١ ـ على حكومات البلدان الاعضاء في منظمة الاوبك ان تعمل للقيام بنفسها باستثمار مخزونات النفط والغاز في أراضيها. وبما أن هذه المهمة لا يمكن تنفيذها فوراً على الوجه الأكمل يبقى من المفضل عقد مختلف الاتفاقيات مع شركات النفط الاجنبية. لكن في اطار هذه الاتفاقيات على الحكومات ان تحتفظ باقصى حد من الاشراف على نشاط الرأسمال الاجنبي مع حقها بإعادة النظر دورياً باتفاقيات الامتيازات.

٢ ـ يجب أن يكون للحكومات الحق في المساهمة بمشاريع مشتركة مع الشركات الاجنبية.

٣ ـ على الشركات ان تعيد للحكومات كافة الأراضي التي لم تنظم فيها استثماراً فعلياً لمخزونات النفط.

٤ ـ ان اسعار الاساس على النفط يجب ان يتم تحديدها من قبل حكومات البلدان المنتجة نفسها ويعاد النظر بها بانتظام بالارتباط مع حركة أسعار العملات الرأسمالية الرئيسية.

إضافة إلى ذلك أعلن البيان عن حق الحكومات في تحديد قواعد وأشكال المحاسبة التي ينبغي ان تتبعها شركات النفط والاشراف على هذه المحاسبة، الزام اصحاب الامتياز بالتقيد بالقوانين الوطنية المتعلقة باستثمار الثروات النفطية، حل كافة النزاعات مع الشركات الأجنبية عن طريق المحاكم الوطنية.

استقبلت الاحتكارات النفطية هذا القرار بعداء شديد. إلاّ ان الأحداث التي جرت عشية السبعينات في الشرق الأوسط، اثبتت قدرته على الحياة.

ونصل هنا إلى استنتاج شديد الاهمية. فقد بينت الاحداث ان موقف الاحتكارات يغدو اكثر مرونة في كل مرة كانت تتصاعد فيها موجة حركة التحرر الوطني في احد البلدان المنتجة للنفط في المنطقة.

في عام ١٩٦٩ اطاح الضباط الثوريون في ليبيا بنظام الملك ادريس. وبعد وصولهم إلى السلطة بفترة قصيرة قضوا على الوجود العسكري الأميركي في البلاد، واقاموا تحالفاً سياسياً مع مصر عبد الناصر.

وبدأت سياسة النظام الجديد المعادي للامبريالية تمتد إلى مجال العلاقات مع الاحتكارات النفطية الاجنبية. فقد أعلن القادة الليبيون الجدد في كانون الثاني عام ١٩٧٠ عن عزمهم المباشرة بالمفاوضات مع هذه الشركات حول اعادة النظر بشروط اتفاقيات الامتيازات.

ومنذ تلك اللحظة بدأت مرحلة تحولات عاصفة في صناعة النفط الرأسمالية العالمية.

يخيل الينا انه لم يكن من قبيل الصدفة ان تقوم ليبيا بدور الرائد في نضال البلدان المنتجة للنفط في سبيل حقوقها. فقد بينت تجربة الخمسينات والستينات ان هذا النضال لا يمكن ان يكون إلاّ بزعامة بلد ينتهج خطاً تقدمياً معادياً للامبريالية في تطوره.

القيادة الليبية لم تقتصر بنشاطها على اتخاذ التدابير التقدمية. فالنظام الجديد كان قد خرج لتوه منتصراً من المعركة الشرسة التي خاضها مع الرجعية الداخلية والخارجية، وتوطدت خلالها ثقته بقدراته الموجهة الرأسمال الاجنبي.

وتجدر الاشارة إلى ان الغاماً كثيرة كانت قد تجمعت في العلاقات بين ليبيا والشركات النفطية. فالرأسمال الاجنبي في ليبيا كان يتمتع قبل الثورة بامتيازات هائلة تستند إلى شروط مجحفة للغاية (حتى بالمقارنة مع البلدان الأخرى المنتجة للنفط) بحق ليبيا.

ان الاعفاءات والتسهيلات الضريبية وسواها من التنازلات، التي فرضتها الاحتكارات النفطية على الحكومة الليبية، كانت تتيح لها الابقاء على عائدات ليبيا النفطية وأسعار النفط الليبي منخفضة بصورة مصطنعة.

في حين ان هذه الاحتكارات كانت تضاعف الانتاج وتستثمر ثروات البلاد النفطية استثماراً فاحشاً. في عام ١٩٦٢ بلغ حجم الانتاج الليبي ٨,٧٨ مليون طن وفي عام ١٩٧٠ وصل هذا الحجم إلى ١٥٩,٧ مليون طن.

وكانت الاحتكارات الاجنبية تستفيد في تصريف النفط الليبي من جودته العالية وقربه من الاسواق مما كان يتيح لها تحقيق ارباح اضافية.

بعد اغلاق قناة السويس في العام ١٩٦٧ ارتفعت كثيراً تكاليف شحن النفط العربي من الخليج العربي إلى موانئ اوروبا الغربية. فقد اضطرت ناقلات النفط إلى سلوك طريق تدور حول القارة الافريقية مما تسبب في بروز الحاجة إلى اعداد اضافية منها. واشتد الوضع تفاقماً سبب الزيادة الملحوظة في الطلب على النفط ومشتقاته الناجمة عن فترة الانتعاش الدوري في الاقتصادي الرأسمالي.

في ظل هذه الظروف اكتسب نفط شمال افريقيا أهمية فائقة بالنسبة لاقتصاد أوروبا الغربية. فقد كانت عملية شحنة تتطلب وقتاً أقل بكثير وعدداً من ناقلات النفط أقل بكثير مما تحتاجه كمية مماثلة من نفط الجزيرة العربية.

وأخذ استناد بعض بلدان أوروبا الغربية على نفط شمال أفريقيا يتحول تدريجياً إلى ارتهان حقيقي لوارداته. في عام ١٩٧١، مثلاً، كانت ليبيا تغطي حوالي ٣٠% من الحجم الإجمالي لواردات النفط إلى ألمانيا الاتحادية.

وأصبح واضحاً للجميع، بالدرجة الأولى للحكومة الليبية والشركات النفطية صاحبة الامتيازات، انه لم يعد بوسع البلدان المستهلكة في هذه الظروف محض دعمها آلياً ودون قيد أو شرط للرأسمال الاجنبي في نزاعه مع البلد المنتج.

ان أوروبا الغربية أصبحت معنية بضمان وصول نفط شمالي أفريقيا إليها اكثر بكثير من الحفاظ على سيطرة مجموعة معينة (أميركية في الغالب) من الاحتكارات على مصادره. وبينت الاحداث لاحقاً أن القيادة الليبية الجديدة عرفت كيف تستفيد بمهارة من هذه الظروف الملائمة.

إضافة إلى هذه العوامل كان تفتت الامتيازات النفطية في ليبيا عاملاً آخراً ساعد في تدعيم موقف القيادة الجديدة في المفاوضات مع الشركات النفطية. لقد استفادت ليبيا، التي دخلت نادي منتجي النفط متأخرة بعض الشيء عن البلدان الأخرى، من التجربة، التي تراكمت لدى هذه الأخيرة.

ولهذا لم تقدم على تسليم أراضيها كلها أو جزء كبير منها لامتياز مجموعة واحدة من الاحتكارات. إضافة إلى "الشقيقات السبع" كانت تلعب دوراً هاماً في استثمار النفط الليبي شركات نفط أخرى أميركية وأوروبية غربية خاصة وحكومية.

هذه الشركات لم تكن في أكثر الأحيان تسيطر على منابع نفط أخرى، مما جعل أسواقها تعتمد بصورة كلية على النفط الليبي. القيادة الليبية كانت تضع هذه العوامل جميعها بالحسبان حين دخلت في مطلع العام ١٩٧٠ في مفاوضات مع الشركات صاحبة الامتيازات.

طالبت ليبيا بزيادات كبيرة بالنسبة لذلك الحين في أسعار الأساس على نفطها، وبعلاوات إضافية على السعر مقابل قرب منابعها من سوق التصريف ومقابل جودة نفطها المرتفعة. ووضعت خطة للمفاوضات أصبحت فيما بعد خطة كلاسيكية في تجربة "ألاوبك". فقد اختارت ليبيا الشركة الأكثر ارتباطاً بمصادر نفطها وطلبت إليها بشكل حازم التسليم بكافة شروطها الجديدة. هذه الشركة كانت "اوكسيدنتال بتروليوم".

في أيار عام ١٩٧٠ فرضت عليها الحكومة الليبية تخفيض الإنتاج بدرجة كبيرة. ووضعتها عملياً أمام خيارين: أما التسليم بكافة المطالب وأما تأميمها. ولجأت الشركة إلى "الشقيقات السبع" طالبة التعويض عليها فقدان النفط الليبي. إلاّ أن طلبها هذا رفض واضطرت للرضوخ لكافة المطالب الليبية. وتبعتها في ذلك الشركات الأخرى جميعها.

بنتيجة الاتفاقية الجديدة التي تم التوصل إليها ارتفع فوراً سعر الأساس على النفط الليبي ٣٠ سنتاً للبرميل الواحد، (وتقرر رفعه ١٠ سنتات أخرى خلال خمس سنوات). كما ارتفعت ضريبة الدخل من ٥٠ إلى ٥٤ سنتاً.

واعتبر الليبيون هذه الزيادة ٤ - ٨%) في ضريبة الدخل تعويضاً على المبالغ، التي تدفعها الشركات كاملة للحكومة الليبية في ظل النظام السابق. في تموز العام ١٩٧٠ سارت الجزائر على خطى ليبيا ورفعت أيضاً أسعار الأساس على نفطها.

بعد رضوخها لمطالب ليبيا، أخذت الاحتكارات النفطية تسعى للحيلولة دون تقدم بلدان الخليج العربي بمطالب مماثلة. وعمدت لهذه الغاية إلى تقديم بعض التنازلات من جانب واحد، إذ رفعت أسعار الأساس للبرميل الواحد من النفط الثقيل ٩ سنتات وضريبة الدخل إلى ٥٥%. إلاّ أن هذه التنازلات لم تحل دون تقدم بلدان هذه المنطقة أيضاً

بمطالب مشابهة للمطالب الليبية. وأقر مؤتمر "الأوبك" الحادي عشر، الذي عقد في كانون الاول العام ١٩٧٠، مهمة المباشرة بجولة جديدة من المفاوضات مع الشركات النفطية حول مجمل نظام أسعار الأساس على النفط. وتنفيذ لهذا القرار تم انشاء لجنة من بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط ضمت كل من المملكة العربية السعودية والكويت وإيران والعراق وأبو ظبي، أنيطت بها مهمة إجراء مفاوضات مع الاحتكارات النفطية تهدف إلى عادة نظر شاملة بشروط الامتيازات.

بعد مقاومة عنيفة وافقت شركات النفط في كانون الثاني عام ١٩٧١ بصورة مبدئية على المباشرة بالمفاوضات. إلاّ أنها اشترطت أن تجري المفاوضات مع وفد من "الأوبك" وان تكون القرارات التي تسفر عنها ملزمة لجميع أعضاء المنظمة.

كان سلوكها هذا يختلف عما كان عليه في الماضي، حيّث ك أنت تسعى للتعامل مع كل من البلدان المنتجة على حدة. لكن من الواضح أنها كانت تخشى الآن استمرار "التنافس" بين مختلف مجموعات البلدان المنتجة (بالدرجة الأولى بين دول شمالي أفريقيا ودول الخليج العربي) لانتزاع تنازلات جديدة أخرى، وحاولت توجيه وحدة البلدان أعضاء "الأوبك"، التي برزت داخل المنظمة ضد هؤلاء أنفسهم.

وفي الوقت نفسه تم اتخاذ اجراءات لتأجيل الخلافات الداخلية بين الاحتكارات مؤقتاً من أجل مواجهة الخطر المشترك. في مطلع عام ١٩٧١ تم انشاء ما سمي "بفريق لندن السياسي" الذي كان يضم عملياً ممثلي كافة الشركات النفطية التي تملك امتيازات في الشرق الأوسط. فقد تمثلت فيه ٢٣ شركة من بينها: "اكسون"، "موبيل"، "سوكال"، "غالف" ، "تكساكو"، "اوكسدنتال"، "كونوكو"، "امبراداهس" (الولايات المتحدة الأميركية)، "بريتش بتروليوم" ، "رويال داتش ـ شل" (بريطانيا ـ هولندا)، "كومباني فرانسيز دي بترول" (فرنسا)، "ارابيان اويل (اليابان)، "بتروفينا" (بلجيكا)، "اسبانويل" (اسبانيا)، "هلس برغ" (المانيا الاتحادية) وسواها.

ولم تبق خارجة إلاّ "أي. أن. أي" الايطالية و"ألف ـ اراب" الفرنسية. رسمياً كان هذا الفريق مكلفاً بمهمة تنسيق مواقف الشركات في المفاوضات. أما عملياً فقد أنشأت الشركات النفطية عبر هذا الفريق كارتلا موسعاً غير شكلي.

إلى جانب انشاء هذا الفريق تم عقد اتفاقية سرية بين الشركات العاملة في ليبيا تحصل بموجبها كل شركة توقف الحكومة الليبية أعمالها أو تحد منها على "تعويض" يتمثل في إعادة توزيع تصدير النفط من ليبيا من قبل الشركات الأخرى.

في مرحلة الإعداد للمفاوضات بين الشركات والبلدان المنتجة للنفط في العام ١٩٧١ كان لموقف الدول الامبريالية الرئيسية المستهلكة للنفط أهمية كبيرة للغاية. وقد لعبت الولايات المتحدة الأميركية دوراً بارزاً في هذا المجال.

لم يكن موقف الولايات المتحدة الأمريكية حيال المفاوضات مع "الأوبك" واحداً. من جهة، كانت واشنطن تدعم الاحتكارات، إذ وافقت على انشاء فريق لندن وعقد الاتفاقية السرية بين الشركات العاملة في ليبيا وعمدت من أجل ذلك إلى ضمان استثناء الاحتكارات النفطية الأميركية من التشريعات الوطنية الموجهة ضد الترستات، ومن جهة أخرى، كانت الولايات المتحدة الأميركية تسعى لإقناع ممثلي الرأسمال النفطي بضرورة تقديم بعض التنازلات للبلدان المنتجة.

هذه الازدواجية في الموقف كانت تعكس وجود تعارض معين بين مصالح رأسمال الدولة الاحتكاري الأميركي ككل ومصالح الاحتكارات النفطية.

فالأول كان معنياً بارتفاع أسعار الأساس على نفط الشرق الأوسط بعض الشيء، إذ أن ذلك يمنح الاقتصاد الأميركي، وهو الأقل ارتباطاً باستيراد النفط، افضليات معينة في المنافسة مع أوروبا الغربية واليابان.

اضافة إلى ذلك فغن مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط لم تكن في يوم من الأيام محصورة بالامتيازات النفطية فحسب. فالإدارة الأميركية كانت تسعى للمحافظة على العلاقات السياسية مع الأنظمة المحافظة في البلدان العربية وايران وتعزيز مواقعها في المنطقة. واعتبرت أن رفض الرأسمال الاحتكاري النفطي تقديم تنازلات لصالح حلفاء الولايات المتحدة الأميركية التقليديين كالمملكة العربية السعودية وايران أمر غير مبرر سياسياً بل وقد يكون مقصراً، سيما وأنه قدم التنازلات لليبيا الثورية.

كانت السياسة الأميركية في خلق مراكز اقليمية تدور في فلك الامبريالية قد بدأت في تلك المرحلة. وكان ذلك يتطلب زيادة الموارد المالية لهذه البلدان وهو ما كان مستحيلاً عملياً إلاّ من خلال زيادة عائداتها النفطية.

من بين مؤيدي رفع أسعار الأساس والتوصل إلى حل وسط بين الشركات النفطية ودول الأوبك، كان ايكنس أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الاميركية، الذي كان يقوم عملياً بتنظيم العلاقة بين الحكومة والشركات النفطية أثناء الاعداد للمفاوضات.

كان ايكنس يعتبر أنه في حال تصلب الشركات في المفاوضات مع "الأوبك" سوف يترتب على ذلك،

أولاً: نشوء خطر تحول هذه المنظمة باتجاه راديكالي وتعزيز مواقع تلك الدول فيها، التي تدعو إلى تأميم صناعة النفط.

ثانياً: تهديد استقرار نظام تموين الغرب بالنفط مما يؤدي إلى بقاء مصادر الطاقة في العالم الرأسمالي فترة طويلة "رهينة" النزاعات الدائمة بين الاحتكارات النفطية والبلدان المنتجة.

ثالثاً: إذا امتنعت شركات النفط الأميركية عن بذل الجهد لايجاد حل وسط للنزاع مع "الأوبك" فقد ينشأ تهديد حقيقي لسيطرتها الكاملة تقريباً على نظام تموين العالم الرأسمالي بالنفط وبروز شركات نفطية أخرى من بلدان أوروبا الغربية واليابان تزاحمها على مواقعها.

الأسابيع الأولى من عام ١٩٧١ تميزت بغموض كبير في الموقف. الشركات النفطية استمرت في اصرارها على اجراء المفاوضات مع وفد موحد من البلدان المنتجة متحججة حتى بقرارات المؤتمر الحادي عشر "للأوبك".

الدول المنتجة كانت ترفض هذا المطلب رفضاً قاطعاً معتبرة، وهي محقة في ذلك، أن شركات النفط ترمي من وراء ذلك إلى المماطلة وتعقيد المفاوضات المقبلة إلى أقصى حد وجعلها عقيمة لا تسفر عن أية نتائج.

وفي ظل هذه الظروف نشطت وزارة الخارجية الأميركية لتقريب وجهات نظر الفرقاء. في ١٦ كانون الثاني عام ١٩٧١ بدأ نائب وزير الخارجية الأميركي ايرفين جولة في الشرق الأوسط.

وبنتيجة زيارته لكل من ايران والمملكة العربية السعودية ايد ايرفين عملياً موقف البلدان المنتجة في قضية اجراء مفاوضات منفصلة في طهران (لمجموعة بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط) وفي طرابلس (لبلدان شمال أفريقيا المنتجة للنفط).

ومن الواضح، أنه تم اقناع ايرفين، على ما يبدو، بالموافقة على ذلك بعد قطع الوعود له بأن دول الخليج العربي لن تدخل في سباق مع ليبيا والجزائر وتتقدم بأية مطالب اضافية.

ويرى عدد من الباحثين أن شاه ايران والملك السعودي أكدا للمبعوث الأميركي أن الشركات النفطية إذ دخلت بمفاوضات معهما وأبعدت ليبيا الراديكالية المتصلبة عن المفاوضات في المرحلة الأولى، سوف يكون بوسعها التوصل بسرعة أكبر إلى اتفاق ما.

بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأميركية مساندة طلب الشركات النفطية باجراء المفاوضات مع وفد موحد من "الأوبك"، وجدت هذه الشركات نفسها مضطرة للقبول باجراء مفاوضات منفصلة، إلاّ أنها رهنت موافقتها هذه بضرورة اقامة "صلة" بين طهران وطرابلس.

بدأت المفاوضات في طهران في النصف الثاني من كانون الثاني عام ١٩٧١. لكن سرعان ما توقفت في ٢ شباط بسبب الموقف غير البناء للشركات النفطية.

بعد هذا عقدت منظمة "الأوبك" مؤتمراً استثنائياً لدراسة الموقف الناشئ. وتم اتخاذ قرار بتحديد ١٥ شباط موعداً أقصى للتوصل إلى اتفاق. وفي حال لم توافق الشركات حتى هذا التاريخ على زيادة أسعار الأساس بنسبة مقبولة "للأوبك"، تعمد البلدان المنتجة إلى رفعها من جانب واحد.

كما لجأت "الأوبك" في الوقت نفسه إلى التهديد (وهي المرة الأولى بعد انشائها منذ عشر سنوات) بتخفيض الانتاج تخفيضاً شديداً وحتى إلى التوقف عنه كلياً في حال لم تستجب الشركات لمطالبها.

استسلمت الشركات في ١٤ شباط. وتم رفع سعر الأساس مقدار ٣٣ سنتاً للبرميل من النفط العربي كمقياس. كما أقرت علاوات مقابل جودة النفط وكذلك قرب بعض مصادر النفط من سوق التصريف (٢ سنت للبرميل).

كما وافقت الشركات أيضاً على رفع السعر سنوياً بنسبة ٢,٥% اضافة إلى ٥ سنتات للبرميل الواحد كتعويض عن التضخم.

بعد عقد اتفاقية طهران ارتفع سعر البرميل من النفط العربي كمقياس (٣٤ وفق سلم أ. ب. أي) من ٨٠، ١ دولار إلى ٢,١٨ دولار.

وبالمقابل وافقت بلدان الخليج العربي المنتجة على ضمان استقرار الأسعار خلال ٥ سنوات، أي حتى ١٣ كانون الأول عام ١٩٧٥.

في آذار عام ١٩٧١ تجددت المفاوضات في طرابلس بين الشركات النفطية وليبيا. وعلى الرغم من أن الشركات حاولت أن تفرض على ليبيا اتفاقية مماثلة لاتفاقية طهران، تمكنت القيادة الليبية من انتزاع تنازلات اضافية.

فقد تم رفع سعر الأساس للنفط الليبي ٩٠ سنتاً للبرميل. السعر كما تقرر رفعه بنسبة ٢,٥% سنوياً مع اضافة ٧ سنتات للبرميل الواحد. ووافقت الشركات في الوقت نفسه على رفع ضريبة الدخل، التي سبق للحكومة الليبية أن فرضتها إلى ٥٥%.

في حزيران عام ١٩٧١ اضطرت الشركات لرفع سعر الأساس على ذلك الجزء من النفط العراقي والسعودي، الذي كان يصل عبر الأنابيب إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط. كما شملت هذا النفط كافة الامتيازات، التي انتزعتها ليبيا لنفسها.

إلاّ أن قصة لتفاقيتي طهران وطرابلس لم تنته عند هذا الحد. ففي آب عام ١٩٧١، أعلن الرئيس الأميركي نيكسون عن تخفيض قيمة الدولار الأميركي. وتبعاً لذلك انخفضت عائدات البلدان المنتجة للنفط، التي سارعت لمطالبة الشركات بالتعويض المناسب.

وبدأ الطرفان مفاوضات جديدة بينهما استمرت بضعة أشهر وانتهت في كانون الثاني عام ١٩٧٢ بتوقيع "اتفاقية جنيف"، التي ألزمت الشركات برفع سعر برميل النفط من بلدان الخليج العربي ٨,٤٩ سنتات. وفي أيار من السنة نفسها تم توقيع معاهدة مماثلة مع ليبيا.

وفي شباط عام ١٩٧٣ تم تخفيض قيمة الدولار من جديد. وبموجب اتفاقية جنيف ارتفعت أسعار النفط آلياً مقدار ٥,٨ سنتات للبرميل الواحد. وفي حزيران عام ١٩٧٣، وتحت ضغط البلدان المنتجة، تم في جنيف توقيع اتفاقية جديدة حول التعويض عن انخفاض قيمة الدولار نصت على رفع أسعار الأساس مقدار ١١,٩ سنتاً للبرميل الواحد (بما فيه الزيادة السابقة). واعتبرت اتفاقيتا جنيف ملحقاً لاتفاقيتي طهران وطرابلس.

تكمن اهمية اتفاقيتي طهران وطرابلس في كون حكومات دول "الأوبك" قد خرقت، ولأول مرة، تفرد الشركات النفطية بتحديد أسعار الأساس واشتركت مباشرة في وضع هذا الأسعار. وبرهنت "الأوبك" كمنظمة عن قوتها في أول صدام كبير مع الاحتكارات النفطية. وأسفر ذلك عن تعزيز مواقع البلدان المنتجة وتحسين أوضاعها المالية.

فقد ارتفعت العائدات النفطية لبلدان الشرق الأوسط الأعضاء في "الأوبك" من ٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٩ مليارات عام ١٩٧١ و١٠,٩ مليارات دولار العام ١٩٧٢. لقد تمكنت "الأوبك" في تلك الفترة من وقف نزوع الأسعار للانخفاض، الذي كان سائداً أبان فترة الستينات كلها، وأنجزت بذلك احدى المهام التي أنشئت من أجلها.

إن عقد هاتين الاتفاقيتين قد منع الاحتكارات دون الابقاء على الوضع الراهن في مجال السيطرة على منابع النفط. في عام ١٩٧١ تقدم المؤتمر الخامس عشر "للأوبك" من الاحتكارات النفطية بمطلب جديد: منح حكومات البلدان المنتجة للنفط حق المشاركة في الامتيازات الأجنبية على أراضيها.

في بادئ الأمر حاولت الشركات تجاهل هذا المطلب. إلاّ ان البلدان المنتجة في الخليج العربي أجبرتها في مطلع عام ١٩٧٢ على الدخول في مفاوضات حول هذه القضية، وشكلت لجنة خاصة لاجرائها.

في كانون الثاني عام ١٩٧٢ بدأت في جنيف المفاوضات بين الاحتكارات النفطية واللجنة المذكورة التي كانت تضم ممثلين عن كل من المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وأبو ظبي وقطر.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، التي ترأست وفد بلدان الخليج العربي، كانت المفاوضات تمثل محاولة "لتنظيم" العلاقة بين البلدان المنتجة والاحتكارات النفطية، وايجاد بديل ما عن التأميم.

أما أعضاء اللجنة الآخرون، كالعراق مثلاً، كانوا يفهمونها على نحو آخر. إذ كانوا يرون فيها مفاوضات حول تأميم امتيازات النفط الكبرى في الشرق الأوسط، التي كانت تستند إليها عملياً سيطرة الاحتكارات على نظام استثمار النفط في الشرق الأوسط.

خلال المفاوضات طالبت المملكة العربية السعودية بـ ٢٥% من أسهم "أرامكو" من رفع حصتها فيما بعد إلى ٥١%. وافقت الشركات على المشاركة المتكافئة في الامتيازات الجديدة وفي استثمار الحقول الجديدة.

إلاّ أنها رفضت أن تمس سيطرتها على منابع النفط القديمة. كانت الرياض على استعداد لدفع تعويضات عما يجري تأميمه وفقاً لقيمته الدفترية. أما الشركات فقد طالبت بأن تشمل التعويضات أيضاً قيمة الثروات النفطية التي تم اكتشافها خلال مدة امتيازها وهكذا، حتى موقف المملكة العربية السعودية المعتدل لم تقابله الشركات في بادئ الأمر بموقف ايجابي.

في آذار عام ١٩٧٢ أحرزت المفاوضات بعض التقدم، إذ وافقت الشركات على مشاركة البلدان المنتجة في امتيازاتها بنسبة ٢٠%. إلاّ أن "الأوبك" بقيت تصر على نسبة ٢٥% استمرت المفاوضات حتى كانون الأول عام ١٩٧٢.

واضطرت الشركات أن توافق في نهاية المطاف على الشروط الأساسية، التي وضعها وزير النفط السعودي، ووفقاً للاتفاق النهائي الذي وقعه ممثلو كل من المملكة العربية السعودية والكويت وأبو ظبي وقطر والشركات صاحبة الامتيازات، على هذه الأخيرة ان تبيع حكومات البلدان المنتجة نسبة ٢٥% من امتيازاتها.

كما أن ٢٥% من النفط المستخرج من الأراضي التي تشملها الامتيازات، ينبغي أن تسلم لشركات النفط الوطنية. وكان هذا النفط يتوزع على النحو التالي: نسبة ١٠% منه تبيعها الشركات الوطنية للنفط بنفسها وبالسعر الذي تراه في السوق الحرة.

أما القسم المتبقي منه يتم تصريفه وفق اتفاقيات طويلة الأمد مع الشركاء الأجانب في الامتياز وبسعر ينخفض قليلاً عن سعر الأساس.

وصف أحمد زكي اليماني الاتفاقية، التي تم التوصل إليها، بانها "حزام التعاون" الذي يشد حكومات البلدان المنتجة والرأسمال الأجنبي إلى بعضهم لسنوات طويلة وتضمن استقرار نظام امدادات النفط.

إلاّ أن حركة التحرر كانت لها كلمتها المختلفة عن هذا التقييم. في حزيران عام ١٩٧٢ قام العراق، الذي لم ترضه نتائج المفاوضات بتأميم امتيازات "شركة نفط العراق" الأساسية في أراضيه تأميماً كاملاً.

ونصل هنا إلى بلورة قانون عام آخر. ان التنازلات الكبيرة التي قام بها الرأسمال النفطي الأجنبي في الشرق الأوسط والتي انعكست في التغيرات الجذرية في ممارسات الشركات صاحبة الامتيازات لم تأت عامة نتيجة مطالب الدول النفطية الكبرى في "الأوبك"، انما نتيجة مطالب البلدان، التي كانت تنتهج سياسة حازمة معادية للامبريالية.

وقد برهن النموذج الليبي هذا الأمر من قبل، ذلك النموذج الذي شكل نقطة البداية في إعادة نظر شاملة في شروط الامتيازات النفطية بالشرق الأوسط.

أما الآن، في مطلع السبعينات، فقد أخذ العاق يلعب الدور الحاسم.

ولهذا نرى أنه ينبغي التوقف بالتفصيل بعض الشيء عند تاريخ العلاقات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية.

خلال السنوات العشر، التي سبقت التأميم في عام ١٩٧٢. كانت الشركات صاحبة الامتيازات تقوم بتخفيض انتاج النفط في العراق بصورة مصطنعة، وترفض حتى أن تدفع له العائدات المتفق عليه سابقاً. وكانت تهدف من وراء ذلك "معاقبة" العراق لمصادرته في عام ١٩٦١ أراضي الامتيازات، التي لم تستخدمها الشركات، في ربيع عام ١٩٧٢ قامت الشركات مجدداً بتخفيض الانتاج في حقول كركوك.

وردا على ذلك أنذرت الحكومة العراقية الشركات النفطية بضرورة إعادة الانتاج في كركوك فوراً إلى مستواه السابق وتسليم النفط "الفائض" إلى شركة النفط الوطنية لتصريفه بصورة مستقلة في السوق الحرة.

إلاّ أن الشركات رفضت ذلك، فأعلن العراق عن تأميم النفط. وهكذا، حتى موعد توقيع اتفاقية المشاركة في كانون الأول عام ١٩٧٢، كان العراق قد أمم كلياً الشركات الأجنبية العاملة على أراضيه.

لقد أعطى تأميم النفط في العراق دفعاً جديداً للنضال المعادي للإمبريالية في الشرق الأوسط كافة. فقد رفض البرلمان الكويتي تصديق الاتفاقية التي تم التوصل إليها وطالب بإعادة النظر فيها. وسارعت الحكومة السعودية إلى الإعلان بأنها سوف تسعى في المستقبل لتأميم الامتيازات النفطية كلياً.

وهكذا تكررت قصة اتفاقيتي طهران وطرابلس. إذ ان التوصل إلى حلول جزئية بين الاحتكارات النفطية والبلدان المنتجة للنفط لم يؤد إلى استقرار النظام الاستعماري الجديد في استثمار النفط.

بدأ عام ١٩٧٣ بارتفاع كبير في أسعار النفط في الأسواق الحرة(*). للمرة الأولى منذ ١٥ عاماً كانت أسعار الأساس على النفط منخفضة جداً عن أسعار السوق الحرة، أي الأسعار الفعلية. وقد كتبت الصحافة الأميركية كثيراً آنذاك بأن ارتفاع الأسعار في السوق العالمية يعود لاختلال العلاقات التجارية الطبيعية بنتيجة عقد اتفاقية المشاركة.

لكن خلافاً لهذه التأكيدات فإن الاحتكارات النفطية هي التي استفادت من ارتفاع الأسعار الفعلية وليس البلدان المنتجة.

لأن هذه الأخيرة بقيت كما في السابق تحصل على عائداتها انطلاقاً من أسعار الأساس. أما الاحتكارات فكانت في الغالب تحصل على أرباحها على أساس الأسعار الفعلية. ولهذا طالب مؤتمر "الأوبك" الذي عقد في أيلول عام ١٩٧٣ في فيينا بإعادة النظر بصورة جذرية باتفاقيتي طهران وطرابلس، والعودة إلى العلاقة التي كانت حتى عام ١٩٧٣ بين أسعار الأساس والأسعار الفعلية، إذ كانت الأولى، أعلى من الثانية.

بدأت المفاوضات حول هذه القضية بين البلدان المنتجة والاحتكارات النفطية في فيينا في ٨ تشرين الأول عام ١٩٧٣، أي في اليوم التالي لاندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الجديدة.

طلبت البلدان المنتجة زيادة أسعار الأساس فوراً بنسبة ٧٠%. غير ان الشركات لم توافق على زيادتها إلاّ بنسبة ٢٠%. في ١٢ تشرين الأول عام ١٩٧٣ توقفت المفاوضات. وفي ١٦ من الشهر نفسه عقد وزراء النفط في الدول المنتجة مؤتمراً استثنائياً في الكويت، اتخذوا فيه، ولأول مرة، قرارا من جانب واحد برفع سعر الأساس على النفط ٧٠% بالمتوسط. وبالنتيجة ارتفع سعر البرميل من النفط السعودي من ٣,٠١ دولار إلى ٥,١٢ دولار، وارتفعت حصة الحكومة في البرميل من ١,٧٧ دولار إلى ٣,٠٥ دولار.

كما قرر المؤتمر بأن أسعار الأساس يجب ان تبقى في المستقبل في جميع الحالات أعلى من الأسعار الفعلية بنسبة ٤٠% على الأقل.

(*) أي الاسواق، التي يباع النفط فيها ليس وفق الاتفاقيات الرسمية حول الاسعار مع البلدان المنتجة، انما انطلاقاً من العلاقة بين الطلب الحر والعرض الحر. ومع ان حجم النفط الخام الذي يمر عبر هذه الاسواق ليس كبيراً، إلاّ ان اسعارها تشكل نوعاً من البارومتر للحال العامة السائدة في صناعة النفط. اهم هذه الاسواق يوجد في روتردام بهولندا (المترجم).

في اليوم التالي، أي في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٧٣، انعقد في الكويت مؤتمر منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوبك واتخذ قراراً باستخدام سلاح النفط" في حرب الدول العربية مع إسرائيل.

ان العديد من الباحثين البورجوازيين يميل إلى تضخيم التأثير الذي تركته حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ مع إسرائيل على أزمة النظام الاستعماري الجديد في تموين الغرب بالنفط.

ونتوقف في هذا المجال عند الأسئلة التالية: في أية ظروف تم استخدام "سلاح النفط" وما هو الدور الحقيقي الذي لعبه هذا السلاح في الأزمة التي شهدها النظام الاستعماري الجديد في مد الغرب بالنفط في فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤؟

ان تطور أزمة الشرق الأوسط ترك تأثيراً مزدوجاً على امدادات النفط. فالدول الامبريالية نفسها كانت تتدخل في هذه الأزمة باستمرار مستخدمة إسرائيل كأداة لمكافحة تطور دول المنطقة الاجتماعي الاقتصادي المعادي للامبريالية.

وكانت الولايات المتحدة والدول الامبريالية الأخرى تدعم إسرائيل وتشجعها ضد الدول العربية بهدف أضعاف الحركات التقدمية في الشرق الأوسط.

ومن جهة أخرى فإن نضال العالم العربي ضد سياسة إسرائيل التوسعية وممارساتها، وعبرها ضد الامبريالية العالمية قد ساعد في نهوض حركة التحرر الوطني العربية مما انعكس سلبياً، بالطبع، على مواقع الرأسمال الاحتكاري النفطي الأجنبي. وعبر مشاركتها في التصدي للعدوان الإسرائيلي وجدت الأنظمة العربية المعتدلة نفسها ملزمة باتخاذ اجراءات محددة ضد الدول المساندة للصهاينة.

بعد بدء العمليات العسكرية اجتمع وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني برئيس "ارامكو" جونغرس وابلغه بان المملكة العربية ستجد نفسها قريباً مضطرة لفرض حظر على امدادات النفط للولايات المتحدة الأميركية.

هذا التحذير نفسه تم إبلاغه قبل يومين من فرض الحظر للرئيس نيكسون شخصياً من قبل وزير الخارجية السعودي عمر السقاف.

وهكذا، فالمملكة العربية السعودية، التي تأتي في طليعة الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأميركية في سياستها بالشرق الأوسط، ساهمت في عام ١٩٧٣ في تنفيذ التوجه العربي العام باستخدام "سلاح النفط" ضد الولايات المتحدة الأميركية وسواها من الدول المساندة لإسرائيل.

في ١٧ تشرين الاول عام ١٩٧٣ اقر مؤتمر "الأوبك" المنعقد في الكويت تخفيض انتاج النفط في البلدان الأعضاء في المنظمة بنسبة ٥% بالمقارنة مع مستوى الانتاج في أيلول والاستمرار في تخفيضه شهرياً بنفس النسبة إلى ان تسحب إسرائيل جيشها من الأراضي العربية المحتلة.

كما تقرر فيما بعد زيادة نسبة تخفيض الانتاج على حساب النفط المخصص للولايات المتحدة الأميركية وهولندا، إذ اعتبر هذان البلدان معديان للقضية العربية واعلن عن فرض الحظر على امدادات النفط ومشتقاته اليهما.

في تشرين الاول قررت كل من السعودية والكويت (البلدان العربيان الرئيسيان المنتجان للنفط) تخفيض انتاجهما ليس بنسبة ٥% كباقي البلدان، بل بنسبة ١٠%.

المؤتمر التالي لمنظمة "الأوبك" عقد في الكويت في مطلع تشرين الثاني عام ١٩٧٣ وقرر زيادة تخفيض الانتاج في البلدان العربية. وبنتيجة ذلك كانت الاسوق العالمية في شهر كانون الثاني عام ١٩٧٣، ووفقاً لمختلف التقديرات، تخسر يومياً حوالي مليون برميل من النفط العربي.

هذه الخسارة بحد ذاتها لم يكن بوسعها الاخلال باستقرار صناعة الطاقة في العالم الرأسمالي ولا بالأحرى استقرار الاقتصاد الرأسمالي العالمي. إلاّ ان تخفيض الانتاج في البلدان العربية والغموض بالنسبة لمستقبل الامدادات النفطية ساعدت، دون شك، منظمة "الأوبك" على رفع اسعار النفط والابقاء عليها مرتفعة.

في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٧٣، ونتيجة لنشاط الشركات النفطية المستقلة، التي فقدت امدادات النفط المضمونة، ارتفعت اسعار النفط في الاسواق الحرة وبلغة ١٦ ـ ٢٠ دولارا للبرميل الواحد.

في كانون الاول عام ١٩٧٣ جرت في فيينا اتصالات بين البلدان المنتجة والشركات النفطية تركزت حول اعادة النظر مجدداً في اسعار الاساس. إلاّ ان هذه الاتصالات لم تدم طويلاً ولم تسفر عن اية نتائج. في ٢٢ كانون الاول عام ١٩٧٤ عقدت البلدان المنتجة اجتماعاً لها في طهران لمناقشة رفع اسعار الأساس مجدداً من جانب واحد، وبعد نقاشات حادة تم التوصل إلى حل وسط يقضي برفع سعر برميل النفط المقياس من ٥,١٢ دولارات إلى ١٢,٦٥ دولارا.

كما رفعت حصة الدولة في السعر من ٣,٠٥ دولارات إلى ٧ دولارات. وقد صدق مؤتمر "الأوبك"، الذي عقد في كانون الثاني في جنيف هذه الزيادات وفيما بعد اصبحت اعادة النظر من جانب ولحد بالاسعار امراً عادياً في منظمة "الأوبك".

إلاّ ان التغيرات التي طرأت على نظام الاسعار لا تختصر كافة التحولات التي جرت في مجال النفط بالشرق الأوسط. خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦ قامت كل من الجزائر والكويت والعراق والامارات العربية المتحدة وقطر بتأميم اهم الامتيازات الاجنبية على اراضيها تأميماً كاملاً.

في عام ١٩٧٩ اعادت ايران النفط بالاتفاق المعقود مع الكارتل النفطي الدولي، ووضعت صناعة النفط في البلد تحت اشراف الدولة الكامل. في عام ١٩٨٠ اممت المملكة العربية السعودية "ارامكو" كلية. ومن الشرق الأوسط امتدت عملية التأميم إلى اندونيسيا وفنزويلا والاكوادور والغابون وسواها من البلدان المنتجة للنفط.

وهكذا انتهى عهد نظام استثمار النفط القائم على الامتيازات، مما شكل انجازاً من اكبر الانجازات التي حققتها البلدان النامية في النضال من اجل استقلالها الاقتصادي.

وهكذا نرى ان الشركات النفطية فقدت في السبعينات جزءاً هاماً من اشرافها المباشر على انتاج النفط.

في الماضي كانت تحدد بمفردها حجم الانتاج وتوزيعه الجغرافي وبنية النفط المنتجة وحجم الاستثمارات في التنقيب عن النفط واستخراجه. اما الآن، في الظروف الجديدة لم يعد بوسعها في احسن الاحوال إلاّ التأثير غير المباشر على قرارات البلدان المنتجة بشأن هذه القضايا جميعها.

الجدول رقم ١ ـ ٢

تأميم امتيازات النفط الاجنبية في

الشرق الأوسط

السنة	الدولة	الشركات صاحبة الامتيازات
١٩٥١	ايران	"انكلو ـ ايرانيان"[١]
١٩٧٠	الجزائر	"شل" ، "موبيل" و"فيليبس"
١٩٧١	الجزائر	٥١% من ممتلكات جميع الشركات الفرنسية
١٩٧١	ليبيا	"بريتش بتروليوم"
١٩٧٢	العراق	"شركة نفط العراق"
١٩٧٣	ليبيا	٥١% من ممتلكات "اكسون" ، "موبيل"، "شفرون" "كونتيننتال" ، "امبراداهس"، "بنكرهانت"، وسواها.
١٩٧٣	العراق	شركة نفط الموصل
١٩٧٤	ليبيا	"ليبيان ـ اميركان" ، رويال داتش ـ شل"
١٩٧٥	العراق	"شركة نفط البصرة"
١٩٧٥	الكويت	"شركة زيت الكويت"
١٩٧٦	قطر	تأميم كامل
١٩٧٦	دبي	تأميم كامل
١٩٧٧	الكويت	"امينويل"
١٩٧٨	البحرين	"شركة نفط البحرين"
١٩٧٩	ايران	كونسرت النفط الايراني
١٩٨٠	المملكة العربية السعودية	"ارامكو"

إن القضاء على اشراف الاحتكارات الدولية على نظام تحديد اسعار النفط يمكن اعتباره المضمون الأساسي لأزمة النظام الاستعماري الجديد في استثمار نفط الشرق الأوسط. لقد شكلت المفاوضات في طهران وطرابلس سابقة في التدخل المباشر من قبل حكومة المنتج في تحديد الاسعار.

[١] اعيدت الممتلكات الاجنبية عام ١٩٥٤ تحت اسم "كونسرت النفط الايراني".

وثبتت احداث عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ هذا التحول، الذي جرى عملياً منذ هذه اللحظة بدأت البلدان المنتجة تقوم بتحديد الاسعار من جانب واحد اما بصورة منفردة واما بصورة جماعية في مؤتمرات "الأوبك" مسترشدة في ذلك باعتبارات تختلف مبدئياً عن اعتبارات الشركات.

ان احداث عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ قد اسفرت عن القضاء عملياً على تلك الامتيازات. واضطرت الشركات إلى تغيير نظام علاقاتها مع البلدان المنتجة والتأقلم مع التطورات الجارية من اجل المحافظة على مواقعها في صناعة النفط الرأسمالي. وتتأكد في هذا المجال صحة الاستنتاج، الذي يشير إلى انه في ظل ميزان القوى الراهن بين القوى الطبقية العالمية تستطيع البلدان النامية الوقوف بوجه التحكم الامبريالي بها، والتوصل إلى علاقات اقتصادية عادلة، أي متكافئة.

ان جميع هذه التحولات، التي تركت بصماتها على مجمل تطور صناعة الطاقة في العالم الرأسمالي، خلقت ازمة بنيوية في الاقتصاد الرأسمالي وهي ازمة الطاقة، التي تشابكت مع الأزمات الدورية في السبعينات وساهمت في تشديد حدتها وتعميقها.

ويمكننا التأكيد دون ادنى شك ان ازمة النظام الاستعماري الجديد في تموين "مركز" الاقتصاد الرأسمالي العالمي بنفط "الاطراف" في الشرق الأوسط، كانت من العناصر الرئيسية في الأزمة البنيوية هذه.

الفصل الثاني

الريع وتكون الأسعار في صناعة النفط بالشرق الأوسط

رأينا في الفصل السابق، ان الاشراف على تحديد الاسعار انتقل إلى ايدي البلدان المنتجة للنفط، التي اتحدت في منظمة "الأوبك". وقد احدث هذا إلى جانب غيره من العوامل، تحولات عميقة في توزيع المداخيل في صناعة النفط. ولا تزال هذه القضية حتى الآن مثار نقاش وجدل على صفحات الصحافة العلمية العالمية. ولذا نرى من الضروري تحليل هذه الظاهرات في ضوء النظرية الماركسية ـ اللينينية حول القيمة والريع.

(١) تحديد اسعار الموارد المحدودة بعض القضايا النظرية

من المعروف ان الإنتاج في الزراعة وفي صناعة التعدين (استخراج الخامات، والمعالجة الأولية لها ـ المترجم) يعتمد على استخدام الموارد الطبيعية المحدودة. في طليعة هذه الموارد في الزراعة تأتي الأراضي الزراعية، التي تعتبر محدودة من حيّث المساحة ومن حيّث الخصوبة. وفي صناعة التعدين تعتبر احتياطات الخامات الأولية محدودة أيضاً. اضف إلى ذلك ان مصادر النوع الواحد من الخامات تتمايز فيما بينها من حيّث الجودة ومن حيّث موقع وجودها.

النظرية الماركسية ـ اللينينية، وخلافاً للعديد من النظريات البورجوازية بما فيها الحديثة منها، لا تعتبر الندرة الطبيعية لموارد الطبيعة امراً ثابتاً محدداً، وذلك لأنها مرتبطة بطبيعة القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ومستواها.

فمن جهة، توسع البشرية باستمرار الأطر التي تفرضها الطبيعة، إذ تحول بعض الموارد من موارد محدودة إلى موارد كافية، وتكتشف موارد جديدة وتتعلم استغلال الموارد التي تنضب استغلالاً عقلانياً بمساعدة التكنولوجية المتجددة باستمرار.

ومن جهة ثانية، يؤثر المجتمع في كثير من الحالات تأثيراً سلبياً، إذ يضيف إلى الندرة الطبيعية للموارد ندرة اصطناعية يولدها النشاط الاقتصادي. وينطبق هذا أيضاً على التباين في النوع الواحد من الموارد الطبيعية.

من المعروف ان ماركس بحق قوانين تكون السعر، بما في ذلك ريع الموارد المحدودة تطبيقاً على الانتاج الزراعي بصورة رئيسية. إلاّ انه اشار خصيصاً إلى ان القوانين الاساسية لتكون سعر المنتجات الزراعية تشمل أيضاً فروع صناعة التعدين.

ويتيح لنا هذا الأمر التركيز لاحقاً على بحث خصائص تكون سعر الخامات بما فيها النفط مستخدمين الاستنتاجات النظرية العامة، التي توصل إليها ماركس في دراسته تكون سعر المنتجات الزراعية.

ما هي الخصائص الرئيسية لتكون السعر في صناعة التعدين، بما فيها الصناعة النفطية؟

في ظل الامكانات المحدودة لهذه الصناعة في كل فترة تاريخية معينة على زيادة انتاج الخامات، وفي ظل التفاوت في جودة مواقع وجود هذه الخامات، يلعب الطلب الاجتماعي دوراً خاصاً في تكون السعر.

فالحاجات الاجتماعية "تضغط على الانتاج وتدفعه في كل لحظة تاريخية معينة لاستغلال الموارد الرديئة إلى حد ما، ان هذا "الضغط" بالذات يؤدي، كما هو معروف، إلى جعل النفقات الجدية للعمل في استغلال الموارد الرديئة العامل المحدد في تقييم المنتجات.

وبما ان ثمن الخامات من أي نوع يتحدد، تحت تأثير الطلب الاجتماعي، النفقة الحدية لانتاج هذه الخامات في الظروف الرديئة ينشأ في سعر الخامات المستخرجة في الظروف الجيدة والمتوسطة ربح اضافي محدد. ويشير ماركس إلى ان "هذا الربح الاضافي لا يمكن ان ينشأ إلاّ من الفرق بين الثمن العام والثمن الفردي للانتاج، وبالتالي، من الفرق بين معدل الربح العام ومعدل الربح الفردي" ويسمى هذا النوع من الربح الاضافي الريع التفاضلي.

وثمة، كما هو معروف، شكلان للريع التفاضلي. نشوء الشكل الاول منه، أي الريع التفاضلي الاول، مرتبط بالتفاوت في الظروف الطبيعية لمناجم الخامات، والتي تنعكس تفاوتاً في انتاجية هذه المناجم.

اما نشوء الشكل الثاني للريع، أي الريع التفاضلي الثاني، فهو مرتبط بالتفاوت في انتاجية العمل الناجم عن استثمارات اضافية اكثر فعالية في مناجم خامات متشابهة من حيّث الظروف الطبيعية.

ان عمل المنتجين الفائض هو مصدر تشكل الريع التفاضلي (وكافة اشكال المداخيل الأخرى أيضاً). هذا الريع ليس بالواقع إلاّ ربحاً اضافياً يتم الحصول عليه بواسطة زيادة انتاجية عمل العمال في المناجم الأكثر جودة. هذا الربح الاضافي يتحول إلى ريع تفاضلي حين يؤخذ من الرأسمالي أو الشركة المستثمرة للمنجم ويستأثر به صاحب الأرض (سواء كان شخصاً منفرداً أو دولة) التي يقع فيها المنجم.

ومن هنا فإن ثمن الخامات، التي يتم انتاجها في المناجم الرديئة لا ينبغي ان يغطي إلاّ نفقات انتاجها ونقلها إلى مكان الاستهلاك ومتوسط ربح الرأسمال المستثمر في هذه المناجم.

ويتم ذلك لحاجة المجتمع إلى الخامات، التي يتم انتاجها في المناجم الرديئة[*].

[*] وذلك من أجل تلبية الطلب على هذه الخامات بصورة كلية في الفترة الزمنية المعنية (المترجم).

وعلى المجتمع ان يكون مستعداً لتعويض الرأسمالي الصناعي ليس نفقات الانتاج القصوى ومتوسط الربح فحسب، بل وكذلك الريع الذي يدفعه لصاحب المنجم هذا. فهذا الأخير لن يسمح للرأسمالي المستأجر ان يستثمر منجمه دون ان يحصل منه على ربح (ريع)، مما يؤدي إلى رفع الثمن النهائي.

يقول ماركس في هذا المجال بان ملكية الأرض هي السبب الذي يخلق زيادة الثمن هذه. ان ملكية الأرض نفسها خلقت الريع.

هذا النوع من الريع يختلف نوعياً عن الريع التفاضلي. فالريع التفاضلي بشكليه الاول والثاني يكمن سبب نشوئه في اختلاف الظروف الطبيعية التي تجعل انتاجية العمل في المناجم المختلفة (أو الاستخدام المتتالي للعمل في المنجم الواحد) متباينة. في حين ان سبب نشوء الربح الاضافي (الريع) يكمن في احتكار ملكية الأرض.

هذا النوع من الريع يمكن أن يوجد بشكلين تاريخيين أيضاً.

١) **الريع المطلق.** ان احتكار الأرض يشكل نوعاً من العائق، الذي يعرقل انتقال الرأسمال من الفروع الأخرى للصناعة إلى الصناعة التعدينية (المرتبطة بمعالجة الأرض). وبالتالي تبقى هذه الصناعة معزولة عن عملية تنقل الرأسمال بين الفروع الصناعية. ولهذا كانت موجات التقدم التكنيكي في مجرى الثورة الصناعية الرأسمالية تصل الفروع التعدينية متأخرة. ولذاك، كانت نسبة التقنية في الرأسمال الاجمالي متدنية، ونسبة القوة العاملة عالية. وبما ان استغلال العمل الحي هو مصدر القيمة، كما تشير نظرية ماركس، كان طبيعياً إذا أن تكون نسبة القيمة الفائضة مرتفعة في الصناعة التعدينية. هذا الفارق في مستويات القيمة الفائضة يحصل عليه صاحب المنجم، هذا الدخل يسمى الريع المطلق.

٢) الريع الاحتكاري. مع مرور الوقت تصل التقنية الحديثة إلى الصناعة التعدينية على الرغم من "العوائق"، التي تعترض سبيل تنقل الرأسمال بين الفروع. وبالتالي تتساوى نسبة التقنية ونسبة القوة العاملة في الرأسمال الاجمالي وتزول تلك الزيادة في القيمة الفائضة التي كانت تنشأ في فروع الصناعة التعدينية.

في هذه الحالة يزول الريع المطلق. إلاّ ان الحاجة إليه، أي إلى هذا الدخل، الذي يحصل عليه أصحاب الأرض لا شك أنه تستمر في جميع الأحوال وبالنسبة لكافة فئات المناجم. وإلا فالمناجم الرديئة لن تدخل الدورة الاقتصادية وبالتالي لن يحصل المجتمع على الخامات التي تستخرج منها ويدعم طلبه عليها في اللحظة المعنية بالقوة الشرائية.

وبالنسبة للنفط بالذات هذا الفائض ضروري للاحتكارات النفطية كي تدفع العائدات للبلدان المنتجة دون أن تحسمها من ارباحها. وتجد هذه الاحتكارات المخرج الملائم. إذ بدلاً من الاسعار التي تتشكل في ظل المنافسة التامة، تفرض أسعاراً احتكارية مرتفعة. الفارق في المداخيل، الذي ينشأ بهذه الطريقة يسمى الريع الاحتكاري.

ان الريع الاحتكاري، الذي يشكل السعر الاحتكاري اساسه المادي، كان موجوداً في عهد ماركس بشكله "البضاعي". وقد كتب عنه حين أشار إلى الحالة التي تنتج فيها سلع تتمتع بمواصفات استهلاكية فريدة.

ان كرم العنب، الذي ينتج من عنبه خمراً ذا جودة فريدة، خمراً لا يمكن أن ينتج إلاّ بكميات ليست كبيرة نسبياً، يعطي ثمناً احتكارياً. وبنتيجة هذا الثمن الاحتكاري، الذي لا يحدد الفائض فيه عن قيمة الناتج إلاّ اذواق المستهلكين العرافين بالخمر وثروتهم، يتمكن صانع الخمر من تحقيق ربح اضافي هام.

ان هذا الربح الاضافي، الذي ينشأ في الحالة الراهنة من الثمن الاحتكاري، يتحول إلى ريع ويذهب بشكله هذا إلى صاحب الأرض، التي تتمتع بمميزات خاصة. وهكذا، الريع هنا يخلقه الثمن الاحتكاري.

غير أنه في زمن كتابة "الرأسمال" لم يكن هذا الشكل التاريخي للريع الاحتكاري متطوراً بعد، وكان يشمل نطاقاً ضيقاً جداً من العلاقات بين مالكي الأرض والرأسماليين المستأجرين في انتاج السلع ذات المواصفات الاستهلاكية الفريدة. ولذلك فهذا النوع من الريع لم يحل ولم يكن بوسعه ان يحل مكان الريع المطلق، لكنه كان يكمله، يوجد إلى جانبه.

بالرغم من الاختلاف في سبل تكون الريع الكلاسيكي المطلق والريع الاحتكاري المعاصر إلاّ انهما يقومان بالوظيفة نفسها، إذ عبرهما "يرضي" المجتمع مالكي المناجم الرديئة. وسبب ظهورهما يتمثل في سيطرة الملكية الخاصة للأرض، أما مصدر تشكلهما فهو العمل الفائض للعمل المأجورين.

إلاّ انه في حالة الريع المطلق فان سيطرة الملكية الخاصة للأرض تعرقل اعادة توزيع القيمة الفائضة "الاضافية"، التي نشأت في الصناعة التعدينية، على فروع الاقتصاد الأخرى. أما في حالة الريع الاحتكاري فان سيطرة الملكية الخاصة للارض، بالعكس، تعيد توزيع ذلك الجزء من القيمة الفائضة، التي نشأت في الفروع الأخرى لصالح مالكي مناجم الخامات، وذلك عن طريق تحديد اسعار احتكارية مرتفعة.

ما هي الحدود الاقتصادية الموضوعية للريع الاحتكاري؟ بالنسبة للريع المطلق، فمن الواضح ان حدوده كانت تتمثل بشكل عام بالفارق بين قيمة انتاج الخامات وثمن انتاجها. اما حدود الريع الاحتكاري فلا ترتبط، كما يقول ماركس، إلاّ "بالطلب والقدرة الشرائية للمستهلكين". ترتبط في نهاية المطاف، وكما أشار ماركس غير مرة، "بظروف الانتاج المحددة"، أي بقاعدة تاريخية محددة لتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج.

وبكلام آخر، فان أي مجتمع، في ظل ظروف تاريخية محددة ومستوى معين لتطور القوى المنتجة، يتحدد طلبه (المدعم بالقدرة الشرائية) على هذا النوع أو ذاك من الخامات بكافة تلك المقولات الموضوعية. وبالطبع، نحن لا نتحدث هنا إلاّ عن موديل مجرد للعرض والطلب لا تشوبه أية شائبة من تأثيرات العوامل الثانوية وعوامل المضاربة.

لكن هذا الموديل بالذات، كما يخيل الينا، يشكل المدخل لتحليل علاقات الريع وتكون الاسعار في الظروف المعاصرة المعقدة لصناعة النفط الرأسمالية.

(٢) السعر الحديث للنفط والريع

ان علاقات الريع في صناعة النفط الرأسمالية المعاصرة تتمتع، بالطبع، بجملة من الخصائص المميزة بالمقارنة مع القوانين العامة في تشكل الريع، التي صاغها كارل ماركس في ظل المرحلة ما قبل الاحتكارية في تطور الرأسمالية.

مع تحول صناعة النفط الرأسمالية إلى فرع انتاج دولي متكامل بدأت العناصر الاساسية في أسعار النفط تتحدد بالعلاقات الاقتصادية السائدة في السوق الدولية وليس في السوق المحلية. ويقول العالمان السوفيتيان اندرياسيان والياتوف في هذا الصدد بان الأمر لا يمكن أن يكون إلاّ كذلك، إذ ان منتجات هذا الفرع يتم تصريفها في الاسواق

الدولية بصورة رئيسية وليس في أسواق البلدان المنتجة، بالاسعار العالمية، وليس في اسعار السوق الداخلي لهذه البلدان.

إضافة إلى ذلك أن صناعة استخراج النفط تشكل جزءاً عضوياً ليس من اقتصاد البلد الموجودة فيه، فحسب، بل، وبشكل أكبر ربما، جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

وبفضل هذا الامر عملياً صنفت كافة حقول النفط في الشرق الأوسط في خانة الحقول الممتازة. فالمواصفات الطبيعية لاماكن تواجد النفط كانت ملائمة للغاية هنا، إذ أن حقول النفط تتركز في مساحات من الأراضي ليست كبيرة نسبياً، والآبار تتميز بانتاجية مرتفعة، واحتياطيات النفط هائلة.

وقد اشارت احدى الدراسات الجيولوجية الأميركية الرصينة في عام ١٩٥٠ إلى أن أهمية منطقة النفط في الشرق الأوسط تكمن من جهة، في الحجم الهائل لاحتياطياته، ومن جهة اخرى، في الانتاجية المرتفعة سواء للحقول أو للآبار.

ان وجود هذا العدد الكبير من حقول النفط الغنية في منطقة واحدة ظاهرة فريدة في صناعة النفط العالمية.

اضافة إلى ذلك كانت الاحتكارات النفطية تتمتع في الشرق الأوسط بإمكانيات هائلة في استغلال عمال صناعة النفط. ان أجور القوة العاملة المحلية كانت زهيدة. ولم تكن البروليتاريا تتمتع بامكانيات كبيرة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية والسياسية وحتى في ظل ارتفاع أجور عمال النفط العرب والايرانيين في الاربعينات والستينات كان مستوى استغلالهم يزداد بوتائر اسرع بكثير.

ويشير الاقتصادي العربي م. كريم إلى ان مداخيل الاحتكارات النفطية في المشرق العربي تفوق مئة مرة مخصصات اجور عمال النفط. وهذا يعني ان معدل الاستغلال يساوي ١٠,٠٠٠%. ويقول ان الحسابات، التي قام بها تظهر ان معدل استغلال عمال النفط في عام ١٩٦٨ كان ١٣٤٠٠ % في الكويت و٧٦٠٠% في السعودية و٥٤٠٠% في العراق.

هذه الاسباب مجتمعة جعلت تكاليف انتاج النفط في الشرق الأوسط متدنية للغاية. ووفقاً لاحصاءات الاقتصادي الأميركي ايدلمان، والتي تبدو مقنعة جدا. كانت كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الايراني في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ تشكل ٤,٧ سنتات ـ وفي المملكة العربية السعودية كانت اثناء الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ تبلغ ٤,١ سنتات، وفي ليبيا كانت خلال هذه الفترة أيضاً ٧,٤ سنتات.

في هذه الفترة ذاتها كانت كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط تساوي ٣٥,١ سنتاً، وفي الولايات المتحدة الأميركية ١,٠٤ دولار بالمتوسط.

وتشير الاحصاءات، التي قام بها اقتصادي اميركي آخر، بريدلي، إلى أن متوسط تكاليف انتاج البرميل الواحد من نفط الشرق الأوسط كانت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ بحدود ١١ ـ ١٥ سنتاً و٢١,٩ و٣٩,٤ سنتاً للنفط الليبي والفنزويلي على التوالي. وفي بحث جرى في جامعة كاليفورنيا جاء ان التكاليف الكلية لانتاج البرميل من النفط الخام في الشرق الأوسط كانت في عام ١٩٧٠ منخفضة إلى حد لم تستطع معه حتى الاختلافات الكبيرة والاخطاء في حسابها ان تغير في الصورة شيئاً.

ان التفاوت في الظروف الاقتصادية الدولية لانتاج النفط ادى إلى توسيع القاعدة المادية لانتاج وكسب مختلف انواع الريع في الشرق الأوسط، حيّث توجد غالبية الحقول الممتازة.

حين بدأ استثمار حقول النفط في الشرق الأوسط، كان النفط، الذي يستخرج منها، يباع بموجب اتفاق بين الكونسرنات النفطية باسعار اغلى انواع النفط المستخرج من منطقة خليج المكسيك.

وتشير احدى دراسات "الكارتل النفطي الدولي" إلى أنه "خلال عدة عقود من الزمن كان يستخدم في صناعة النفط الدولية نظام "نقاط الاساس" لتحديد اسعار النفط الخام ومشتقات تكريره". ان استخدام "نقاط الاساس" في هذه الصناعة كان أمراً ملائماً للغاية، إذ ان مختلف انواع النفط الخام ومشتقات تكريره يمكن بسهولة حصرها في عدد محدد من المقاييس. اضافة إلى ذلك جميع الشركات الدولية تنتج النفط وتسوقه في عدة مناطق من العالم.

ويلجأ عدد ضئيل من هذه الشركات إلى تسهيل إمكانية المحافظة على نظام "نقاط الاساس" بعد وضعه. أحياناً كان يستخدم في صناعة النفط نظام النقطة الواحدة أو النقطتين من "نقاط الاساس".

واثبت كل من النظامين فعاليته في منع تنافس الاسعار بين شركات النفط الدولية.

وفقاً لنظام "نقاط الاساس" كانت أسعار النفط العالمية، وبغض النظر عن مكان انتاجه، يتم تحديدها وكان النفط يأتي من شواطئ خليج المكسيك في الولايات المتحدة الأميركية فقط. ولم يكن مستغرباً ان يربط هذا النظام كافة اسعار النفط الخام ومشتقات تكريره ليس في النصف الغربي من الكرة الارضية، فحسب، بل وفي اوروبا الغربية والشرق الأوسط أيضاً بسعر "خليج المكسيك + نفقات الشحن".

مع تزايد انتاج النفط في الشرق الأوسط في أواخر الخمسينات بدأت تهبط اسعار النفط في الاسواق العالمية. ونشأ تفاوت بين أسعار النفط الأميركي واسعار نفط الشرق الأوسط. ولكن حتى في هذه الظروف بقيت الاحتكارات النفطية تسترشد بأرفع التكاليف للانتاج وتحصل على الفارق الناجم عن ذلك بشكل ريع وأرباح.

أخذ النفط يحتل تدريجياً المرتبة الأولى بين مصادر الطاقة الأخرى في كافة البلدان الرأسمالية الرئيسية ويقضي عليها وخاصة الفحم الحجري. ان الدور الجديد الذي أخذ يلعبه النفط في هذه الظروف، و"تعاونه" الاقتصادي النشيط مع أنواع المحروقات البديلة ومصادر الطاقة ساعدت في التسريع ببدء المقارنة بين ظروف انتاج النفط وظروف انتاج مصادر الطاقة البديلة أيضاً، التي تتمتع بمواصفات استهلاكية مماثلة، أي التي بوسعها الحلول مكان النفط في مجالات استخدامه الاساسية (مثلاً، في انتاج الطاقة الكهربائية.).

وأصبح الفحم الحجري (وهو أغلى مصادر الطاقة، وكان يستخدم على نطاق واسع في الاقتصاد الرأسمالي في الخمسينات والستينات) نوع المحروقات الجديد، الذي أخذ ثمن النفط يقارن بثمن انتاجه.

لو أن الصراع بين النفط والفحم جرى في ظل المنافسة الحرة كان تم استبعاد الفحم خلال فترة تاريخية قصيرة من كافة المجالات حيّث يمكن استبداله بالنفط كمصدر أرخص للطاقة. وبكلام آخر، كان الطلب الاجتماعي سيتخلى عنه ويكف عن الاعتراف بتكاليفه الباهظة على أنها تكاليف ضرورية.

إلاّ أن المقارنة الاقتصادية بين النفط والفحم لم تجر في الفراغ. إذ كانت تتعرض هذه العملية لتأثير ظروف الواقع التاريخية والاجتماعية والسياسة. ومن أهم هذه الظروف سياسة الدولة الامبريالية وممارساتها.

في الخمسينات والستينات كانت الدولة البورجوازية تمارس سياسة نشيطة للغاية في القضايا المتعلقة بأسعار مختلف انواع مصادر الطاقة. وكانت تتميز بالدرجة الأولى بمحاولة التأثير على عملية التحول من الفحم إلى النفط المستورد كمصدر للطاقة من خلال تنظيمها والحد قدر الإمكان من تسارع وتائرها. ومن اجل حماية احتكارات المحروقات الوطنية (احتكارات الفحم بالدرجة الأولى) فرضت البلدان الرأسمالية المتطورة جميعها تقريباً نظام ضرائب رفع سعر النفط المستورد إلى مستوى اسعار الفحم.

وبفضل رفع اسعار النفط النهائية في اسواق البلدان المستهلكة اصبحت نفقات الفحم المنتج في هذه البلدان وكأنها نفقات ضرورية اجتماعياً.

الجدول رقم ١ ـ ٢ يوضح بعض الشيء النسبة بين أسعار النفط والفحم في لسواق البلدان الرأسمالية المتطورة. لكن لا بد من الإشارة إلى ان معطيات هذا الجدول تتعلق بالولايات المتحدة الأميركية فقط، وهي البلد الذي تطورت فيه العلاقة بين اسعار النفط والفحم على نحو خاص إلى حد ما. أولاً، النفط المستخرج في اراضي الولايات المتحدة الأمريكية هو من النوع الغالي جداً. ثانياً، ان مناجم الفحم في هذا البلد هي من اغنى مناجم العالم ويستخرج فيها ارخص فحم في العالم الرأسمالي. ثالثاً، وأخيراً، الانتاج الداخلي من النفط كان يغطي الجزء الاساسي من استهلاك النفط في البلاد، ولذلك كانت الضرائب تفرض ليس على النفط المستورد، كما في اوروبا الغربية واليابان، وإنما على النفط المحلي بصورة أساسية.

لكل على الرغم من هذه الملاحظات يخيل الينا ان معطيات الجدول تعكس توجهاً مشتركاً بين كافة البلدان الرأسمالية المتطورة. فالنفط في أسواق البلدان المستهلكة كان يباع بأسعار قريبة أو ارفع حتى (خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية) من اسعار اغلى انواع المحروقات وهو الفحم الحجري.

الجدول رقم ١ ـ ٢

النسبة بين أسعار الفحم والنفط

(الفحم = ١٠٠)

السنوات	النفط
١٩٣٠ ـ ١٩٣٣	٢٦٢
١٩٤٠ ـ ١٩٤٩	٢١٦
١٩٥٠ ـ ١٩٥٩	٢٦١
١٩٦٠ ـ ١٩٦٩	٣١٥
١٩٧٠ ـ ١٩٧٧	٢٠٦

المصدر: عملية تكون الاسعار الاحتكارية: قضايا وقوانين. موسكو ١٩٨٠. صفحة ١٦٣.

إلاّ أن ضرورة حماية شركات الفحم الوطنية لم تكن السبب الوحيد والأهم للجوء الدولة الامبريالية إلى فرض ضرائب مرتفعة على النفط المستورد.

إذ مع تزايد عائدات الضرائب أصبحت الأغراض المالية تلعب الدور الرئيسي في المحافظة على هذه الضرائب. في العام ١٩٦٨ استوردت بلدان أوروبا الغربية ٤٤٥ مليون طن من النفط العربي، وبلغت عائدات خزينة هذه الدول من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، التي فرضت على هذا النفط ما مجموعه ١٨,٥ مليار

الجدول رقم ٢ ـ ٢

بنية أسعار البرميل من مشتقات النفط النهائية

في أسواق البلدان الرأسمالية المتطورة

في النصف الثاني من الستينات

	دولار	% من السعر النهائي
نفقات الاستخراج	٠,٢٥	٣,٢
نفقات النقل	٠,٦٠	٥,٥
نفقات التكرير	٠,٥٠	٤,٥
نفقات التخزين والتصريف	٢,٤٠	٢١,٨
مخصصات البلدان المنتجة	٠,٧٤	٦,٧
أرباح الشركات النفطية	٠,٧٦	٦,٨
الضرائب المباشرة وغير المباشرة في البلدان المشتركة	٥,٧٥	٥٢,٨
المجموع	١١,٠٠	١٠٠

المصدر: احصاءات سكرتارية منظمة "الأوبك" المنشورة في: كريم م. الاحتكارات النفطية في المشرق العربي: اشكال ثرائها وقضايا التأميم. ملخص اطروحة مقدمة لنيل اجازة مرشح في العلوم الاقتصادية. موسكو ١٩٧٠ ـ صفحة ١٠ و١١.

دولار. وهكذا، من خلال رفع سعر النفط المستورد إلى مستوى أسعار أغلى المصادر البديلة للطاقة، كانت الدولة الامبريالية تؤثر على مجمل علاقات القيمة في صناعة الطاقة الرأسمالية العالمية، ووسعت الأساس المادي للريع التفاضلي في ثمن النفط، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أصبحت تشارك بصورة مباشرة في استغلال البلدان النامية المنتجة ـ للنفط.

الجدول رقم ٢ ـ ٢ يبين بوضوح أن برميل النفط المكرر المنتج في الشرق الأوسط كان يباع في أسواق البلدان المستهلكة بسعر ١١ دولاراً تستأثر الدولة الامبريالية بأكثر من نصفها (٥٢,٤%، أو ٥,٧٥ دولاراً) بشكل ضرائب.

وهكذا، فإن الحد الأعلى لسعر النفط تكون في هذه الفترة ليس بنتيجة العلاقة بين العرض والطلب، فحسب، بل أيضاً تحت تأثير الوضع الاقتصادي والتاريخي، التي تشكل وعمل في ظلها النظام الرأسمالي للتموين بالنفط.

اجمالاً، إن كل نظام أسعار النفط، بما فيه نفط الشرق الأوسط، يرتبط تقليدياً ارتباطاً قوياً للغاية بظروف حياة المجتمع التاريخية والاجتماعية. إن حركة أسعار النفط خلال ١٣٠ سنة تقريباً من تطور صناعة النفط يمكن ايجازها بالمؤشرات التالية: انخفاض، استقرار ارتفاع. بيد أنه وراء كل مرحلة جديدة في تطور تكون الأسعار

كانت تقف جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي كان تغيرها يؤثر على كافة عناصر ثمن النفط: نفقات الانتاج، الربح وكافة أشكال الريع.

إن تنوع الظروف، التي تطورت في ظلها صناعة النفط الرأسمالية، كان كبيراً للغاية. إن تاريخ هذه الصناعة يشمل عملياً كافة مراحل تطور الرأسمالية. لقد استثمرت حقول النفط في مراحل مختلفة وبلدان مختلفة أما من قبل منشآت غير احتكارية أو اتحادات خاصة واتحادات دولة احتكارية أو من قبل شركات القطاع العام في البلدان النامية.

وكان النفط ينتج من حقول تعود للرأسماليين ومن حقول مستأجرة. وكانت ملكية حقول النفط تعود إلى اقطاعيين من مالكي الأرض ودول اقطاعية وشبه اقطاعية، والادارات الاستعمارية، وصغار مالكي الأرض، ومنشآت رأسمالية غير احتكارية، واتحادات احتكارية (سواء كانت خاصة أو تابعة للدولة الرأسمالية)، ودول امبريالية، ودول انتقالية من حيّث طبيعتها الاجتماعية الاقتصادية في البلدان النامية.

وبكلام آخر، لم يكن الأمر سواء بالنسبة لمستوى وحركة كل سعر من أسعار النفط أية طبقة تمتلك حقول النفط وأية طبقة تسيطر على استثمارها، وكيف يتطور ميزان القوى بينها. فإذا كان، مثلاً، مالكو الأرض أقوى من الرأسماليين الصناعيين ويحصلون على جزء من الريع التفاضلي، كان هذا الجزء يدخل إليها في الثمن.

أما إذ كان الرأسمالي يحصل على هذا الجزء من الريع، كان بوسعه أن يضحي به من أجل زيادة حجم المبيعات، وذلك لأن الريع التفاضلي بالنسبة إليه يشكل نوعاً من الربح الاحتياطي.

بالنسبة للرأسمالي، الذي كان يستثمر حقلاً نفطياً في مرحلة المنافسة الحرة، كان الربح المتوسط هو الربح الطبيعي، وكل ما يفيض عنه كان يشكل القاعدة المادية لكافة أنواع الريع. أما بالنسبة للاحتكارات النفطية في المرحلة الإمبريالية، فالربح الطبيعي أصبح الربح الاحتكاري المرتفع، الذي يمثل الحد لكافة أنواع الريع. حيّث كانت الاحتكارات تواجه مالك أرض ضعيفا من الناحية الاقتصادية (مثلاً، دولة في بلد متخلف اقتصادياً وتابع للامبريالية) كان الربح الاحتكاري المرتفع يلتهم حتماً القاعدة المادية للريع، ويخفض إلى درجة كبيرة الجزء المخصص للبلدان المنتجة.

إن مصطلح "سعر نفط الشرق الأوسط" يضم عملياً مجموعة كاملة من الأسعار من سعر الأساس، الذي ينظم العلاقات الضريبية بين البلدان المنتجة والاحتكارات النفطية، إلى السعر النهائي، الذي يدفعه المستهلك في أسواق الدول الرأسمالية المتطورة.

وأكثر أنواع الأسعار انتشاراً هي الأنواع الأربعة التالية:

- الأسعار، التي يتم بموجبها تسليم النفط من قبل الدول المنتجة للشركات النفطية.
- الأسعار، التي يتم بموجبها انتقال النفط ضمن حلقات "السلسلة النفطية" لاحتكارات الدولية التكاملة.
- أسعار النفط في الأسواق المسماة اصطلاحاً "حرة".
- أسعار النفط النهائية في أسواق البلدان المستهلكة.

وسبق وتحدثنا أعلاه عن الأسعار النهائية وأشرنا إلى أنها الأسعار الأرفع بين الأنواع المذكورة. ونتوقف الآن عند الأنواع الأخرى من الأسعار بغية استجلاء خصائصها المميزة وجوهرها الاقتصادي والاجتماعي والعلاقة فيما بينها.

وسبق وتحدثنا أعلاه عن الأسعار النهائية وأشرنا إلى أنها الأسعار الأرفع بين الأنواع المذكورة. ونتوقف الآن عند الأنواع الأخرى من الأسعار بغية استجلاء خصائصها المميزة وجوهرها الاقتصادي والاجتماعي والعلاقة فيما بينها.

بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط يملك أهمية كبرى مستوى وبنية الأسعار التي تسلم بموجبها نفطها الخام للشركات النفطية. حتى مطلع السبعينات كانت الاحتكارات النفطية نفسها تسعى لابقاء هذه الأسعار عند أدنى مستوى ممكن. في تلك الفترة لم يكن من مصلحة الاحتكارات النفطية رفع أسعار النفط الخام بغية تخفيض عائدات البلدان المنتجة من جهة، ومن جهة أخرى، الابقاء على التفاوت بين سعر النفط الخام وسعر المشتقات النفطية كوسيلة لزيادة مجموع أرباحها.

كان حساب عائدات البلدان المنتجة للنفط يتم على اساس الأسعار الاصطلاحية، أي أسعار الأساس (Postes Prices).

ينبغي أن نميز بين سعر الأساس والسعر الضريبي. هذا الأخير ليس إلاّ الدخل الحقيقي، الذي كان تحصل عليه حكومات بلدان الشرق الأوسط من البرميل الواحد من النفط المستخرج والمصدر من أراضيها.

عملياً، السعر الضريبي، كمجموع الضرائب والجبايات والعائدات المترتبة على إفقار الأرض، كان جزءاً من سعر الأساس. إذ كان يحسب على أساسه ويتعلق بمستواه.

فإذا ارتفع، مثلاً، سعر الأساس، كانت تزداد بالتالي الأرباح الاسمية للشركات النفطية وتزداد عائدات الضرائب، التي تحتسب على أساس هذه الأرباح.

فإذا انخفضت الأسعار الفعلية أو بقيت ثابتة أو حتى إذا ازدادت بوتائر أقل من وتائر سعر الأساس، كان ازدياد السعي الضريبي يؤدي إلى تقليص أرباح الشركات النفطية في السعر الفعلي للنفط الخام. أما إذا ازدادت الأسعار الفعلية بوتائر أسرع كانت أرباح الاحتكارات النفطية تزداد على الرغم من ارتفاع الأسعار الضريبية.

في الستينات ومطلع السبعينات لم تكن متوفرة للاحتكارات النفطية بعد امكانية تحميل المستهلكين النهائيين ارتفاع الأسعار الضريبية للنفط الخام من الشرق الأوسط. ولهذا كانت الاحتكارات النفطية تطوق أية محاولة تقوم بها البلدان الأعضاء في "الأوبك" لزيادة الرسوم الضريبية أو أسعار الأساس مستندة في ذلك إلى هيمنتها في صناعة النفط الرأسمالية العالمية، وأقصى ما استطاعت تحقيقه البلدان المصدرة للنفط في تلك الفترة هو إلغاء التخفيضات من سعر الأساس وإدخال مبدأ الاحتساب المنفصل لضريبة الدخل، أما مبدأ اعادة النظر من جانب واحد في أسعار الأساس لم يترسخ كلياً في سياسة البلدان المنتجة للنفط إلاّ بعد عام ١٩٧٣.

إلاّ أن ثمة ما يدعو للاعتقاد أن الاحتكارات النفطية لم تكن تعارض كلياً في تلك الفترة ارتفاع هذه الأسعار. ففي الظروف، التي نشأت حتى العام ١٩٧٣ في ظل هيمنتها على أسواق النفط كان بوسع الشركات، بصورة آلية تقريباً،

تحميل المستهلك، أي ارتفاع في السعر الضريبي مهما كان كبيراً وإضافة إلى ذلك زيادة نسبة ارباحها في السعر الفعلي للنفط ومشتقاته.

نشأ نظام أسعار الأساس والأسعار الضريبية في المرحلة التي كانت فيها الامتيازات هي الشكل المنظم للعلاقات بين الاحتكارات النفطية والبلدان المنتجة للنفط.

ومن الواضح أن هذا النظام كان يستجيب على أفضل وجه لمصالح القوة المهيمنة في تلك الفترة، أي الرأسمال النفطي الاحتكاري. ولهذا مع تعزيز قوة مواقع البلدان المنتجة للنفط كان من المحتم أن تتبدل كل البنية القديمة لأسعار نفط الشرق الأوسط .

إن ضرب هذه البنية كان يتم من الداخل (عبر تبدل جوهر العلاقات الاقتصادية، التي تعبر عنها أسعار الأساس والأسعار الضريبية) ومن الخارج (عبر ظهور أنواع جديدة من الأسعار تعكس ميزان القوى الجديدة بين أطراف صناعة النفط الرأسمالية).

وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣ تمكنت بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط من رفع بدل الإيجار وضريبة الدخل في سعر الأساس.

في العام ١٩٧١، لأول مرة ازدادت ضريبة الدخل عن حد المناصفة التقليدي وتم تحديدها بمقدار ٥٥% من الربح الاسمي للشركات النفطية. في العام ١٩٧٤، وبعد سلسلة من الزيادات المتواصلة، وصلت هذه الضريبة إلى ٨٥% من الربح الاسمي.

وفي العديد من البلدان المنتجة تم رفع رسم ضريبة الدخل إلى ٢٠% من سعر الأساس. إن السعر الضريبي الذي ارتفع بسبب ارتفاع ضريبة الدخل اقترب من مستوى أسعار الأساس.

بعد عقد اتفاقية المشاركة بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٥ (انظر الفقرة الأولى من الفصل الأول) طرأت على بنية أسعار نفط الشرق الأوسط تغيرات جديدة أكثر أهمية مما سبقها. وقد أسفرت عن بدء العمل بأنواع الأسعار الجديدة التالية:

- السعر، الذي كانت تشتري بموجبه الشركات صاحبة الامتيازات من شركات النفط الوطنية جزءاً من النفط المؤمم أو ما يسمى (Buy back Price).

السعر، الذي كانت تدفعه الشركات صاحبة الامتيازات مقابل ذلك الجزء من النفط، الذي تحصل عليه بموجب اتفاقيات المشاركة، أو ما يسمى (Equity oil Price).

- السعر، الذي كانت تصرف بموجبه الشركات النفطية في بلدان الشرق الأوسط جزءاً من النفط المؤمم في "الأسواق الحرة" أو بموجب اتفاقيات مع الشركات الأجنبية التي لا تملك امتيازات.

إن إدخال جميع هذه الأسعار جرى في خضم صراع ضاريين حكومات البلدان المنتجة للنفط والاحتكارات النفطية. الأولى كانت تسعى لتقريب كافة أنواع الأسعار من بعضها كمياً وجعلها تدنو من مستوى سعر الأساس. أما الاحتكارات فقد كانت تحاول تثبيت الفرق بين هذه الأسعار وبين سعر الأساس.

بعد التأميم الجزئي للامتيازات في غالبة بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط جرى بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧ تأميم كلي لها. وبما أن مجمل النفط أصبح بعد هذا ملكاً لدول الشرق الأوسط كان معظمه يعترف من قبل هذه الدول بأسعار موحدة وهي أسعار المبيع الرسمية.

إن تحول سعر المبيع الرسمي إلى السعر الأساسي كان بداية مرحلة جديدة نوعياً في تطور بنية الأسعار.

فقد دمج السعر الضريبي وكذلك سعر النفط الذي تشتريه الشركات صاحبة الامتيازات من الشركات الوطنية وسعر النفط، الذي تحصل عليه بموجب اتفاقيات المشاركة، بسعر المبيع الرسمي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، حل السعر الأخير هذا مكان سعر الأساس كقاعدة لاحتساب مختلف أنواع الأسعار والعلاوات والتخفيضات عليها.

واستمرت عملية الاقتراب الكمي بين سعر الأساس وسعر المبيع الرسمي. في مطلع العام ١٩٧٩ كان الأخير يشكل نسبة ٩٣ ـ ٩٥% من سعر الأساس في غالبية البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

إن بروز السعر الموحد، الذي يقوم بوظيفة حقيقية وحسابية، إلى المقدمة، كان يعكس تعزيز مواقع الدول المنتجة فيه. فقد أصبحت تشرف بعد ذلك على انتاج النفط وتسويقه وتحدد كافة أنواع الأسعار عليه.

وتدنت بشكل عام أهمية أسعار الأساس في عملية تحديد سعر النفط. فإعادة النظر الدورية في الأسعار التي كانت تجري كل نصف سنة في مؤتمرات الأوبك أصبحت تقتصر منذ العام ١٩٧٨ عملياً على إعادة النظر في أسعار المبيع الرسمية.

ولم يحتفظ سعر الاساس بأهمية مستقلة إلاّ في تلك الدول، التي لم تؤمم شركات النفط الأجنبية كلياً واستمرت في تسليمها جزء من النفط بموجب اتفاقيات المشاركة.

تم تثبيت سعر المبيع الرسمي في اتفاقيات طويلة الأجل مع الشركات صاحبة الامتيازات السابقة. لكن بما أن الاحتكارات النفطية تعهدت بموجب الاتفاقات المعقودة بتقديم المساعدة الفنية لشركات النفط الوطنية في تجهيز حقول النفط وخدمتها الفنية، حتى في تمويل أعمال البحث عن منابع نفط جديدة، كانت عادة تمنحها تخفيضات من سعر المبيع الرسمي.

إلاّ أنه في السنوات الأخيرة برز اتجاه لرفض منح التخفيضات حتى بموجب مثل هذه الاتفاقيات طويلة الأجل.

فالعديد من حكومات البلدان المنتجة للنفط تعتبر، وهي محقة في ذلك، أن إتاحة الفرصة للشركات صاحبة الامتيازات السابقة بشراء كميات كبيرة من النفط هي بحد ذاتها "أجر" كاف مقابل خدماتها.

فالكويت، مثلاً، لدى إعادة توقيع معاهدة طويلة الأجل حول امدادات النفط مع شركة "شل" في ٦ تشرين الاول عام ١٩٧٨، رفض منحها تخفيضاً من سعر المبيع الرسمي. وفضل تأمين جزء من الخدمات الفنية عن طريق تجاري.

أما الخدمات الأخرى كانت الشركة ملزمة بتقديمها مجاناً للكويت مقابل الامدادات المضمونة من النفط.

وتلعب دوراً هاماً في الظروف الراهنة الأسعار، التي تتصرف بها النفط في "الأسواق الحرة" حكومات البلدان المنتجة. هذه الأسعار تختلف اختلافاً جوهرياً عن أسعار المبيع الرسمية. فهي أسعار صفقات منفردة تتم بين طرفين لا تربطهما علاقات تجارية منتظمة.

أما أسعار المبيع الرسمية فيهي أسعار اتفاقات طويلة ومتوسطة الأجل. أسعار "الأسواق الحرة" تبقى سرية للغاية، أما السعار الرسمية يمكن أن تعلن، الأولى تتغير وفقاً لحالة السوق، أم الثانية فهي مستقلة إلى حد ما عن لعبة قوى العرض والطلب وبكلام آخر، أسعار "السوق الحرة" تنخفض عن أسعار المبيع الرسمية أو ترتفع فوقها وفقاً لحالة أسواق النفط العالمية.

إلاّ أن كمية النفط التي تتصرفها هذه البلدان في السوق الحرة ضئيلة. في مطلع عام ١٩٧٩ كانت هذه الكمية تبلغ حوالي ٥٠٠ ألف برميل بالمتوسط يومياً، أي أقل من ١ بالمائة من الاستهلاك الكلي للنفط في العالم الرأسمالي.

ولهذا، فان أهمية أسعار السوق الحرة بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط الأعضاء في "الأوبك" تكمن بصورة أساسية، في كونها تمثل مؤشراً، لوضع السوق، وتتيح لحكومات البلدان المنتجة امكانية تقدير ارتفاع أسعار المبيع الرسمية، الذي يستطيع السوق العالمي "تقبله".

هكذا كان الأمر في عام ١٩٧٣ حين دفع تفوق أسعار الأسواق الحرة على أسعار الأساس منظمة "الأوبك" لمباشرة المفاوضات مع الشركات حول إعادة النظر باتفاقية طهران. وإلا كانت الاحتكارات النفطية ستحصل على مبالغ طائلة دون أن ترفع حصة البلدان المنتجة. ولهذا طالبت البلدان أعضاء "الأوبك" بزيادة سعر الأساس نسبة ٤٠ بالمائة عن سعر الأسواق الحرة. وحين رفضت الشركات الاستجابة لهذا المطلب قامت هذه البلدان بإعادة النظر من جانب واحد بسعر الأساس.

وفي عام ١٩٧٤، أي بعد ذلك بفترة قصيرة، ارتفع سعر النفط، الذي تبيعه ايران ونيجيريا بالمزاد العلني للشركات المستقلة إلى ١٥ ـ ٢٠ دولاراً للبرميل الواحد، مما دفع "الأوبك" للمطالبة بضرورة رفع أسعار الأساس مرة أخرى.

وفي عام ١٩٧٩ أيضاً، جاء ارتفاع أسعار المبيع الرسمية وأسعار الأساس الذي فرضته دول "الأوبك" أثر ارتفاع السعار في الأسواق الحرة.

أثناء فترة السبعينات بأسرها كانت سوق روتردام الحرة البارومتر الأكثر دقة لأحوال سوق النفط. في هذه السوق يتم عقد الصفقات لبيع وشراء منتجات النفط وتلك الكميات من النفط التي لا تمر عبر قنوات الاتفاقيات طويلة الأجل بين البلدان المصدرة للنفط وزبائنها الدائمة ـ أعضاء الكارتل النفطي الدولي.

نشأ هذا السوق في الستينات. ومنذ عام ١٩٦٧ بدأت تنشر بانتظام أسعار الصفقات الحقيقية. في البدء كانت تنشر اسعار صفقات المنتجات النفطية، وفي السبعينات أخذت تنشر أسعار صفقات النفط أيضاً، الذي كانت وما زالت البلدان الأعضاء في "الأوبك" تبيعه للشركات التي لا تدخل في الكارتل النفطي.

وبالنظر لأهميته المتعاظمة بالنسبة للتجارة الدولية يجب أن نتوقف بالتفصيل بعض الشيء عند هذا السياق.

عبر هذا السوق يمر عادة جزء ليس كبيراً من صادرات النفط الرأسمالية العالمية يتراوح بين ٣ و٥ بالمائة. لكن أثناء احتدام أزمة الطاقة، كما في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ مثلاً، تزداد هذه النسبة زيادة كبيرة (حتى ١٥ بالمائة)، وذلك لأن كبار المشترين يحصلون هنا على صفقات كبيرة من النفط لزيادة احتياطياتهم الاستراتيجية أو التجارية.

روتردام، إذا، هو مرفأ تجاري يتم فيه شراء أو تصريف الكميات من النفط ومشتقاته الضرورية لطرفي الصفقة في اللحظة المعنية، وبأسعار لا ترتبط مباشرة بأسعار العقود طويلة الأجل.

ولهذا حين يكون الطلب على النفط في السوق أكبر من العرض ترتفع أسعار الصفقات المنفردة في روتردام فوق أسعار الاتفاقات طويلة الأجل. وبالعكس، حين يكون العرض أكبر من الطلب تنخفض أسعار روتردام عن الأسعار العالمية.

العمليات التجارية في روتردام لا تقوم بها، عادة، الاحتكارات الكبرى بنفسها ولا البلدان الأعضاء في "الأوبك" بل تتم عبر وسطاء. وفي أحيان كثيرة تباع شحنة النفط ومنتجاته أكثر من مرة اثناء وجود السفينة في عرض البحر متجهة من ميناء التصدير إلى الأماكن المحددة لها، ويضطر ربابنة ناقلات النفط إلى تغيير اتجاهاتهم غير مرة.

تعمل في روتردام بصورة غير رسمية الاحتكارات النفطية أيضاً. في عامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ خلقت "الشقيقات السبع" بصورة مصطنعة طلباً مرتفعاً في سوق النفط بروتردام وباعت كميات من النفط باسعار تفوق مرتين اسعار الاتفاقيات طويلة الأجل مع بلدان "الأوبك".

وبتوجيه من الحكومة الأميركية قامت الاحتكارات الأميركية بشراء مجمل النفط ومحروقات الديزل في السوق، مما ساعد أيضاً في رفع اسعار هذه السلع وزيادة نقصها في اوروبا الغربية واليابان.

وقد أعلن حلفاء الولايات المتحدة أميركية الأطلسين بامتعاض اكثر من مرة ان الولايات المتحدة أعلنت "حرباً نفطية" ضدهم بهدف تدميرهم وتعزيز مواقع شركاتهم في الأسواق العالمية.

وهكذا نرى، ان سعر نفط الشرق الأوسط برز في السبعينات بإشكال مختلفة وكان يتغير نتيجة تغير ميزان القوى بين الطرفين:

البلدان المنتجة للنفط والاحتكارات النفطية. ومع تغير بنية الاسعار كان يتجلى بوضوح اكبر الفارق في التأثير النهائي لكل منهما في عملية تكون الاسعار. إذ تعاظم دور الدول صاحبة النفط وانخفض نسبياً دور الاحتكارات.

لكن مع ذلك استمر الطرفان يشاركان في تكون الأسعار. وتحليل تفاعل الطرفين في عملية تكون الاسعار هام وضروري ليس لدراسة آلية الاسعار، فحسب، بل ولتوقعها أيضاً.

ونبدأ بالاحتكارات النفطية، التي بقيت حتى السبعينات تمسك بمفردها بآلية الاسعار. في هذه المرحلة، وكما أشرنا سابقاً، كانت الاحتكارات تتعمد إبقاء اسعار الاساس للنفط عند مستوى منخفض جداً.

لماذا كانت تتعمد ذلك؟ الاحتكارات الدولية هي سلسلة متكاملة من الشركات. البعض منها يتخصص باستخراج النفط، وبعضها الآخر بشحنة، وغيرها ببيعه للمستهلكين النهائيين. وبهدف رفع مستوى فعاليتها تتمتع كافة الشركات باستقلالية اقتصادية معينة، بما في ذلك استقلالية مالية. لكن في نهاية المطاف الحساب العام للمداخيل والخسائر يجري في مقر هذا الاحتكار أو ذاك. هذه الآلية في التنظيم المالي استخدمت من قبل الاحتكارات الدولية لنهب البلدان النامية. ولتفادي دفع رسوم ضريبية مرتفعة للبلدان صاحبة الثروات النفطية كان فرع الاحتكار النفطي الدولي "المتخصص" باستخراج النفط "يعلن اسعاراً احتكارية منخفضة".

ان مجموع الضرائب المترتب على هذه الاسعار كان اكثر انخفاضاً بالطبع. وبعد دفع الضرائب كان هذا الفرع "يبيع" أو بالأحرى يسلم النفط بهذه الاسعار للفروع الأخرى في الشركة نفسها، أي للحلقة التالية وهكذا دواليك.

اما الشركات المتخصصة بإنتاج المشتقات النهائية (البنزين وغيره) كانت، بالعكس، ترفع الاسعار لدرجة تعوض معها "خسائر" زميلاتها وتحقق أرباحا اضافية. وفي نهاية المطاف كانت تتكدس الأرباح في خزائن مركز الاحتكارات، وتفقد البلدان صاحبة الثروات النفطية جزءاً كبيراً من المداخيل المتوجبة لها.

اضافة لذلك كان نظام الاسعار هذا يتيح للاحتكارات النفطية:

- توسيع نطاق اشرافها على السوق وزيادة مبيعات النفط ومشتقاته مقوضة في نفس الوقت مواقع انواع المحروقات الأخرى.

- محاربة المنافسين، وبالدرجة الأولى، الشركات النفطية التي لا تدخل في الكارتل النفطي الدولي.

في النصف الاول من السبعينات وضعت دول الشرق الأوسط تحت اشرافها الحلقة "الدنيا" من تكون اسعار النفط ورفعت اسعار النفط الخادم إلى درجة كبيرة. كيف انعكس ذلك على الاحتكارات النفطية؟

وفقاً لتقدير ج. هارتسهوورن كان ربح الاحتكارات في سعر النفط الخام في الشرق الأوسط يشكل ٩٥ سنتاً في مطلع عام ١٩٧٤ (مستوى سعر الاساس كان ٧ دولارات للبرميل الواحد)، حين قررت دول "الأوبك" في عام ١٩٧٤ زيادة رسم ضريبة الدخل والرسوم الضريبية كان حافزها الرئيسي في ذلك الرغبة في تخفيض الحصة "المنتفخة" هذه.

وتطبيقاً لما يمسى بالمعادلة الايرانية في حساب الاسعار تقرر تجميد هذا الرسم عند مستوى ٥٠ سنتاً للبرميل. لكن بعد ذلك بوقت قصير عمدت المملكة العربية السعودية وعدد آخر من بلدان الخليج العربي المنتجة للنفط لاتخاذ قرار بتخفيض سعر الاساس وزادت في الوقت نفسه رسم ضريبة الدخل. لقد ادى تنفيذ هذه الاجراءات إلى تخفيض ربح الاحتكارات النفطية إلى ٢٢ سنتاً.

رفضت دول الأوبك فيما بعد تحديد مؤشر خاص لربح الاحتكارات النفطية في سعر النفط الخام واكتفت بتحديد سعرا لمبيع الرسمي. إلاّ ان عدداً من البلدان، التي لم تؤمم الامتيازات الاجنبية كلياً فيها، ما تزال تعتبر الاثنين والعشرين سنتاً هذه قاعدة لاحتساب الحكومة ربحاً "معقولاً" للشركات صاحبة الامتيازات.

ولهذا، ابتداءاً من منتصف السبعينات اصبحت الاحتكارات النفطية مضطرة لتكييف مجمل نظام اسعار منتجاتها على نحو تعويض الانخفاض في ربح البرميل الواحد من النفط.

كانت المجالات الاساسية للحصول على الربح تنتقل اكثر من الحلقات "الدنيا" إلى الحلقات "العليا في "السلسلة النفطية"، أي بصورة رئيسية إلى تكرير النفط وتصريف مشتقاته في البلدان الرأسمالية المتطورة.

في السابق كانت الاحتكارات النفطية تحصل على الجزء الاساسي من مداخيلها من العمليات المرتبطة بالنفط الخام المستخرج في الشرق الأوسط. لكن منذ عام ١٩٧٤ تقريباً اصبحت مداخيل الاحتكارات النفطية التي تحصل عليها في البلدان الرأسمالية المتطورة تفوق تلك المتأتية من العلميات في البلدان النامية.

لقد تمكنت الاحتكارات النفطية من خلال زيادة معدلات ربحها في سعر منتجات النفط الجاهزة ورفع اسعارها من الحصول على مداخيل تفيض عن الخسائر المالية التي تعرضت لها بنتيجة تأميم الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط.

كما تمكنت الاحتكارات من جني ارباح طائلة من العمليات المرتبطة بالنفط الخام، الذي كان ينتج خارج نطاق الاوبك، وبالدرجة الأولى، في البلدان الرأسمالية المتطورة. وبما ان الاحتكارات في العديد من هذه البلدان كانت هي نفسها تملك حقول النفط، التي تستثمرها، استخدمت مبادرات "الاوبك" للحصول على ارباح اضافية.

وهكذا برز من جديد عدم تكافؤ الفرص امام الفريقين المشاركين في عملية تكون الاسعار. فالاحتكارات هي آليات اقتصادية متكاملة عاموديّاً لا تزال تؤثر (بالنسبة للنفط الخام) أو تشرف مباشرة (بالنسبة لمشتقات النفط) على عملية تكون الاسعار في جميع مراحل "السلسلة النفطية" من البئر حتى محطة البنزين.

ولهذا بوسعها التحكم باسعار النفط ومشتقاته، حيّث تخفضه مرة وترفعه أخرى بغية الوصول إلى اقصى حد ممكن من الارباح. أما بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط، وعلى العكس من الاحتكارات، لا تسيطر إلاّ على الحلقة "الدنيا" من "السلسلة النفطية". ولذلك زيادة مداخيلها من النفط مرتبطة مباشرة بالنسبة لها برفع اسعار النفط الخام، الذي يسلم للاحتكارات.

كما يبرز عدم التكافؤ أيضاً في اهمية سعر النفط الخام بالنسبة للطرفين. إذ بالنسبة للبلدان المنتجة كان لهذا السعر اهمية تفوق (إذا لم نقل اهمية حيوية في ظروف السبعينات) بكثير اهميته بالنسبة للاحتكارات النفطية.

بالنسبة للبلدان المنتجة كان هذا السعر المصدر الوحيد، عملياً، لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اما بالنسبة للاحتكارات فليس إلاّ مجالاً من مجالات جني الارباح، اضافة إلى انه في حال انخفاضه يمكن التعويض عنه بعمليات في حقول أخرى.

من الصعب تقدير اهمية النفط بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط. فالمداخيل، التي تحصل عليها هذه البلدان من تصدير النفط تشكل اساس مالية الدولة فيها. وتتوقف على زيادتها قدرة البلدان تلك على تنفيذ المشاريع والخطط الاجتماعية الاقتصادية الاساسية.

ان آفاق التنمية فيها وتنويع اقتصادياتها و"الابتعاد" عن القاعدة النفطية يتوقف إلى حد كبير على الاسعار التي سيباع بها النفط الآخذ بالنفاذ.

ولهذا بالذات، وبعد ان غيرت ميزان القوى لصالحها في صناعة النفط العالمية، اخذت البلدان المنتجة تعمل على انتهاج سياسة في تكون الاسعار تتميز، اولاً، بكونها عقلانية، أي تساعد على اطالة امد احتياطياتها النفطية وتحول دون استغلالها الفاحش، ثانياً، ترفع مداخيلها وتخلق قاعدة مالية لتسريع تنمية اقتصادها وتهيئ البلاد لولوج مرحلة "ما بعد النفط".

من الناحية العملية تركزت جهود بلدان الشرق الأوسط على محاولة توسيع القاعدة المادية للريع في سعر المبيع واعادة توزيع الجزء الاساسي منه لصالحها.

وسبقت تنفيذ هذه المهمة ابحاث نظرية نشيطة حول قضايا تكون سعر الموارد المحدودة. في عام ١٩٧١ اخذت تهيمن في موقف البلدان الاعضاء في "الأوبك" النظرية التالية: سعر النفط الخام يجب ان يتناسب مع قيمة انتاج مصادر الطاقة الأخرى، التي تتمتع بمواصفات استهلاكية شبيهة بمواصفات النفط.

يشير تقرير مجموعة من خبراء النفط في "الأوبك" إلى انه بالوسع رفع سعر النفط الخام إلى مستوى القيمة التقديرية لانتاج النفط الصناعي، وهذا الامر لن يؤدي في المدى المنظور إلى زيادة انتاج هذا الأخير زيادة كبيرة والقضاء على النفط الطبيعي.

ومن جهته، يعتبر وزير المالية والاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية محمد ابو الخيل، ان المجال الاقتصادي، الذي يمكن ان يتحدد ضمنه السعر، واسع للغاية. الحد الأدنى له يتمثل في قيمة انتاج النفط، والحد الأعلى في قيمة انتاج مصادر الطاقة البديلة.

لكن انتاج النفط الصناعي لا يزال حتى الآن على نطاق ضيق للغاية اضف إلى ذلك ان تكنولوجية انتاجه لم يتم اختبارها بعد في الصناعة. والى ان يتم ذلك سيبقى تقدير قيمة انتاجها عرضة لتقلبات دائمة وكبيرة.

ولذا حين نقول في الظروف الراهنة ان قيمة انتاج مصادر الطاقة البديلة، التي تتمتع بقيمة النفط الاستهلاكية ذاتها، يمكن ان تشكل مؤشراً لسعر النفط، فإننا نقصد بذلك الاتجاه، الذي يبرز في الظروف الاجتماعية الاقتصادية والتاريخية الملموسة، ظروف ازمة النظام القديم في تموين البلدان الرأسمالية المتطورة بالنفط، وتعزيز مواقع الدول المصدرة للنفط وفي ظل التقدم العلمي التكتيكي.

لكن هذا القول لا يتعارض اطلاقاً مع القوانين الموضوعية لتكون اسعار الموارد المحدودة، والتي تحدثنا عنها اعلاه. ولابد اننا نذكر انه على هذا النحو بالذات كانت تتحدد الاسعار النهائية للنفط ومشتقاته من اسواق البلدان الرأسمالية المتطورة.

في خضم الصراع حول مبادئ تكون اسعار النفط كان يجري عملياً حل قضية توزيع ريع النفط. من سيحصل عليه: البلدان المنتجة من خلال تقريب اسعار النفط الخام من القيمة التقديرية لانتاج مصادر الطاقة البديلة، ام الاحتكارات النفطية وكذلك البلدان الرأسمالية المتطورة المستهلكة من خلال تقرير الاسعار النهائية للنفط ومشتقاته من تلك القيمة نفسها لانتاج مصادر الطاقة البديلة، المحروقات الصناعية؟

وتشبثت بهذا المبدأ في تكون الاسعار الولايات المتحدة الأميركية أيضاً. ويتلخص معنى الحجج التي يستندون إليها في الولايات المتحدة الأميركية بالآتي: بما ان ارتفاع اسعار النفط العالمية امر حتمي، هذه الأسعار سوف تستمر إذا بارتفاعها إلى ان تتخطى حدها النهائي، أي قيمة انتاج مصادر الطاقة الأخرى.

ولذلك، إذا استبقت حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة، الأوبك في رفع الاسعار سوف تتمكن اولاً، من جعل انتاج موارد الطاقة هذه اكثر ربحاً، ثانياً، "تنتزع" من الأوبك زمام المبادرة في رفع اسعار خامات الطاقة واعادة توزيع الجزء الأكبر من الربح لصالحها (عبر الضرائب).

هذا التوجيه تلتزم به الدول الامبريالية في نهجها السياسي العملي. فمن المعروف، مثلاً، انه إلى جانب رفع اسعار النفط الخام في البلدان المستهلكة ازدادت أيضاً الضرائب على استيراد هذا النفط، وكذلك الضرائب على مشتقات النفط الجاهزة.

ولم يكن صدفة ان يعلن وزير النفط السعودي احمد زكي اليماني في مقابلة مع صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون" قائلاً: "من جهة تؤكد الولايات المتحدة الأميركية ان اسعار النفط مرتفعة جداً وبأنها لا تستطيع تحمل

مستواها الراهن.. ومن جهة أخرى، انتم تحاولون فرض ضرائب جديدة وتتخذون الاجراءات لرفع سعر النفط في السوق الداخلية" .

يتضح من خلال الامثلة اعلاه ان تغير الظروف الاقتصادية لعلاقات البلدان المنتجة للنفط مع الدول الرأسمالية المتطورة (وهي تحتل المركز الرئيسي في التجارة الخارجية للبلدان المنتجة) يصبح عاملاً هاماً يؤثر على تطور اسعار النفط.

لقد ذكرنا اعلاه ان امكانية تنفيذ الخطط الاجتماعية الاقتصادية في هذه البلدان مرتبطة بحجم العائدات النفطية. كما ان تنفيذ العديد من الخطط هذه يعتمد كذلك على استيراد المواد الغذائية والمعدات والمعارف التقنية والخدمات اللازمة لذلك.

لهذا كله لا تستطيع دول الشرق الأوسط أن تسمح بخسارة جزء كبير من عائداتها النفطية لسبب تزايد اسعار السلع التي تستوردها.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن أسعار نفط الشرق الأوسط انخفضت في الفترة بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨ فقط بنسبة ٢٠% عملياً نتيجة للتضخم وتردي ظروف التجارة. ونتيجة لذلك انخفضت مداخيل البلدان المصدرة للنفط انخفاضاً شديداً.

ولهذا، حين بدأت المرحلة الجديدة في ارتفاع الاسعار في عام ١٩٧٩، طالب العديد من البلدان الاعضاء في "الاوبك" بضرورة تثبيت مبدأ حماية القدرة الشرائية لوحدة صادراتها أي برميل النفط، في سياسة المنظمة.

وتم لهذه الغاية وضع التوجيهات اللازمة لمراقبة وتائر ارتفاع الاسعار في البلدان الرأسمالية المتطورة عن كثب. وتقرر مراقبة ليس الارتفاع العام للاسعار، الذي تحتسبه مختلف المنظمات الدولية والوطنية، فحسب، بل التركيز بصورة خاصة على مراقبة ارتفاع اسعار تلك السلع التي تشكل الجزء الاساسي من استيراد البلدان اعضاء "الاوبك" (المواد الغذائية، السلع الصناعية، الاسلحة وسوى ذلك).

أن الخسارة الاساسية، التي تتحملها هذه البلدان، تنجم بصورة رئيسية عن ارتفاع اسعار هذه السلع بالذات إضافة إلى ذلك من الملاحظ أن اسعار هذه السلع تتزايد بوتائر تفوق وتائر ارتفاع الاسعار في الفروع الأخرى من اقتصاد الغرب.

وأخيراً، لا بد من الاشارة أيضاً إلى ان شركات النفط، وفي ظل ظروف معينة، يمكن أن تساعد هي نفسها على رفع اسعار النفط الخام في الشرق الأوسط أو أن تفتعل ذلك بصورة متعمدة. في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ ومطلع عام ١٩٨٠، مثلاً، طرأ ارتفاع جديد على أسعار النفط المصدر من البلدان الاعضاء في "الأوبك".

ويرى معظم الاختصاصيين الغربيين أن السبب المباشر في هذا الارتفاع يكمن في عدم انتظام العمل في صناعة النفط بايران. وبالفعل، في نهاية عام ١٩٧٨ ومطلع عام ١٩٧٩ انخفض انتاج النفط في ايران انخفاضاً شديداً.

وفي بعض الاشهر توقف تصديره كلياً. إلاّ ان تفسير هذا الارتفاع الجديد في اسعار النفط على هذا الاساس فقط يعني تجاهل الاسباب الأخرى الاكثر أهمية. ففي اواسط عام ١٩٧٩ تم التعويض (وبنسبة أكبر) عن انخفاض انتاج النفط في ايران بزيادة الانتاج في بلدان "الاوبك" الأخرى، وبالدرجة الأولى، في المملكة العربية السعودية.

وبالنتيجة كان متوسط الانتاج اليومي من النفط في عام ١٩٧٩ يفوق مؤشر عام ١٩٧٨ بمقدار مليون برميل تقريباً. ان السبب الرئيسي، كما يخيل لنا، يكن هذه المرة في كون اسعار النفط الخام ارتفعت في ظل ارتفاع اكبر في اسعار مشتقات النفط في البلدان الرأسمالية المتطورة.

ان السبب المباشر لارتفاع الاسعار في "الاسواق الحرة"، حيّث وصلت في مطلع عام ١٩٨٠ إلى ٤٠ ـ ٥٠ دولاراً للبرميل، كان يكمن في الطلب الاضافي على النفط من جانب شركات النفط المستقلة والشركات الحكومية في أوروبا الغربية واليابان، والتي لم تكن تملك مصادر نفط مضمونة، وتخشى ان تحول الاحتكارات النفطية العملاقة بينها وبين امدادات النفط في الشرق الأوسط.

في هذه الظروف الغامضة، التي نشأت في مطلع عام ١٩٧٩ بدأت الشركات المستقلة، ولأول مرة في تاريخ الصناعة الرأسمالية العالمية، بتكوين مخزوناتها الخاصة الكبيرة منا لنفط (سابقاً، كانت مخزونات النفط محصورة كلياً تقريباً بالاحتكارات التي تشكل كارتل النفط الدولي، وكانت الشركات المستقلة تستطيع عند الضرورة الحصول على النفط على أساس تجاري).

لقد لعبت الاحتكارات النفطية نفسها دوراً كبيراً في ارتفاع مستوى الاسعار العام في فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠. في صيف وخريف عام ١٩٧٩ نشرت في الصحافة الأميركية انباء تشير إلى ان احتكارات النفط الأميركية تعيد تصدير شحنات من النفط المخصص للسوق الأميركية إلى اسواق بلدان اوروبا الغربية، التي لم تخضع اسعار النفط ومشتقاته لاشراف الدولة. فقد نشرت صحيفة "نيويورك تايمز"، مثلاً، ان "تكساكو" كانت في عام ١٩٧٩ تقوم بصورة منتظمة بتصريف مشتقات النفط من مصانعها في منطقة البحر الكاريبي في بلدان اوروبا الغربية بدلاً من الولايات المتحدة الأميركية، حيّث كان يجري عادة تصريف منتجات هذه المصانع. وكتبت "وول ـ ستريت جورنال"، استناداً إلى مصادرة الادارة، تقول: "ان النظام الحالي في مراقبة اسعار النفط ومشتقاته لا يستطيع الحؤول دون ارتفاعها، لأن الشركات الكبرى تخلق خارج الولايات المتحدة ظروفاً تساعد على ارتفاع الاسعار داخل البلاد".

من خلال الوضع في السوق الحرة وارتفاع اسعار مشتقات النفط في البلدان الرأسمالية المتطورة توصلت البلدان الاعضاء في "الاوبك" إلى الاستنتاج بان الاقتصاد الرأسمالي "على استعداد لتقبل ارتفاع جديد في اسعار النفط الخام.

ان لجوء البلدان الاعضاء في "الاوبك" إلى رفع الاسعار في فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ اتاح لها في الوقت نفسه تعطيل مفعول عملية "تآكل" مداخيلها، التي استمرت بشكل متواصل خلال السنوات الاربع السابقة بسبب التضخم في البلدان الرأسمالية المتطورة.

(٣) الوضع الجديد في سوق النفط: تقديرات وتوقعات

في النصف الثاني من عام ١٩٨٠ ترك الانخفاض الجديد في الانتاج في اكثر البلدان الرأسمالية تطوراً تأثيره على اسعار النفط باتجاه تخفيضها. وحتى بداية الحرب الايرانية العراقية في خريف عام ١٩٨٠ كانت هذه الاسعار قد استقرت.

وفي الوقت نفسه برز على المسرح عامل جديد اطاح بكافة توقعات الاختصاصيين حول الاسعار، إلاّ وهو الاقتصاد النشط في استخدام الطاقة في البلدان المستهلكة.

خلال السبعينات، وكما ذكرنا، اعلاه، كان سوق النفط وكل صناعة الطاقة في العالم الرأسمالي تمر بمرحلة صعبة. وقد شهدت أزمة الطاقة في تطورها مرحلتين (بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، وعامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) تميزتا بنقص شديد في النفط نجم عنه ارتفاع كبير في اسعاره ومرحلة "متوسطة" هادئة نسبياً تميزت بتوفر النفط، الذي ترافق مع انخفاض نسبي في اسعاره.

وابتداء من النصف الثاني لعام ١٩٨٠ نشأ وضع جديد تميز بوجود فائض من النفط في السوق وتباطؤ حركة ارتفاع سعر النفط ترافق مع انخفاض اسعار المشتقات النفطية.

ويبرز هنا السؤال التالي: هل سيستمر في المستقبل أيضاً تناوب هاتين المرحلتين في حركة اسعار النفط في السوق الرأسمالية العالمية: نهوض يأخذ احياناً شكل قفزة كبيرة واستقرار ينطوي على اتجاه نحو الانخفاض؟

من الصعوبة حصر الاجابة على هذا السؤال بجواب واحد، لكن من الواضح أنه ينبغي التوقف عند تلك العمليات التي تؤثر على حركة اسعار النفط.

أشرنا اعلاه إلى ان سوق النفط شهد مرحلتين قفزت فيهما الاسعار قفزات هائلة. إلاّ ان قفزة الاسعار في المرحلة الثانية كانت أكبر بكثير مما في المرحلة الأولى. في المرحلة الأولى الواقعة بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، تضاعفت الاسعار اربع مرات، إذ ارتفعت من ٣ دولارات (مطلع تشرين الاول عام ١٩٧٣) إلى ١١,٧ دولاراً (أول كانون الثاني عام ١٩٧٤)، أي لم ترتفع إلاّ بمقدار ٨,٧ دولارات فقط.

أما في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ فقد ارتفعت الاسعار من ١٣,٣ دولار (أول كانون الثاني عام ١٩٧٩) إلى ٣٢ دولاراً (اول كانون الثاني عام ١٩٨٠) أي بمقدار ١٨,٧ دولاراً.

اضافة إلى ذلك ينبغي ان نشير (وهو أمر ذو اهمية كبيرة، كما نتصور) إلى ان الاسباب الكامنة وراء القفزتين في أسعار النفط لم تكن واحدة. الارتفاع الاول للاسعار هيأ له مجمل التطور السابق لسوق النفط العالمية وأملته أسباب موضوعية بشكل أساسي. أما الارتفاع الثاني فقد نجم، بشكل رئيسي، عن سعي الاحتكارات النفطية لرفع اسعار النفط والمنتجات النفطية، وكذلك تكوين مخزونات استراتيجية من النفط الخام، مما زاد الطلب على النفط في اسواقه.

كما تركت تأثيرها أيضاً رغبة البلدان الاعضاء في "الاوبك"، من جهة، منع الشركات النفطية من زيادة ارباحها على حساب اصحاب الثروات النفطية، ومن جهة أخرى، التعويض عن انخفاض السعر الفعلي للنفط بسبب تزايد معدلات التضخم في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨.

وهكذا نرى، ان اسباب ارتفاع اسعار النفط لم تعد تقتصر على ضرورة جعلها منسجمة مع العلاقة بين العرض والطلب وثمن انتاج مصادر الطاقة البديلة والغاء مرحلة التخفيض المصطنع للاسعار وكبح ارتفاعها.

ان سبب ارتفاع الاسعار اصبح من الممكن أن تكون وراءه الآن المصالح المرتبطة بتقلبات السوق لدول "الاوبك" أو للاحتكارات النفطية أو للاثنين معاً (بالطبع، مع الاختلاف في دوافع كل منهما).

ان أحد اسباب مثل هذا الارتفاع في المستقبل قد يبقي التضخم. اضافة إلى ذلك ان اتجاه نفقات انتاج مصادر الطاقة البديلة لا يزال يحتفظ بتأثير كبير على أسعار النفط.

ان قدرة "الاوبك" على تنظيم انتاج النفط تكتسب أهمية كبيرة في جعل اسعار النفط تتناسب مع وتائر التضخم، وعلى الاقل في استقرارها وذلك يعكس مساعي المستهلكين الامبرياليين الرامية لتخفيض الاسعار. ان القدرة على تنظيم الانتاج هذه ، وعلى الرغم من مقاومة الدوائر الامبريالية التي تستخدم قيادات بعض البلدان العربية لهذه الغاية، أصبحت حقيقة فعلية في اواخر السبعينات ومطلع الثمانينات.

لكن السؤال هو هل تستمر هذه القدرة على تنظيم الانتاج في المستقبل؟ فالدول الامبريالية، والاحتكارات النفطية في حالات عدة، تعمل كل ما بوسعها لمنع "الاوبك" من وقف تزايد عرض النفط. وهي ليست مهتمة بالطبع، بكون وقف تزايد عرض الطلب لا يمليه السعي للمحافظة على استقرار الاسعار والحؤول دون انخفاضها، فحسب، بل وكذلك متطلبات نظام الانتاج، الذي ينبغي أن يكفل استثمار الحق لا طول مدة ممكنة. وينبغي القول أن الدول الامبريالية تستخدم في ضغطها على "الاوبك" الاختلافات الموضوعية بين البلدان الاعضاء في "الاوبك" بشأن زيادة انتاج النفط.

ان توقع حركة اسعار النفط في المستقبل يتوقف إلى حد كبير على الاجابة على السؤال التالي: هل ستتمكن الدول الرأسمالية المتطورة والاحتكارات النفطية من تقويض نظام الاوبك" في توزيع حصص الانتاج.

عشية الثمانينات برز بشكل واضح سعي الامبريالية الأميركية لشق "الاوبك" والقضاء عليها كمنظمة توحد البلدان المصدرة للنفط وتقاوم سياسة الكارتل النفطي الامبريالي. ولبلوغ هذا الهدف تستخدم الاعمال السياسية، التي ليس لها، للوهلة الأولى، اية علاقة لا بنشاط "الاوبك" ولا بقضية النفط ككل.

ان اتفاق كمب ديفيد التآمري مثلاً، يصب في هدف تقسيم الدول العربية. فقد اخرج هذا الاتفاق، الذي عقد في عام ١٩٧٨ بين كل من مصر واسرائيل ومشاركة الولايات المتحدة الأميركية المباشرة، مصر، الدولة العربية الاقوى اقتصادياً والاكثر عدد في السكان، من جبهة البلدان العربية وجعلها على الحياد في النضال من اجل ازالة آثار العدوان الإسرائيلي.

وبدلاً من الحق في انشاء دولة مستقلة يعرض على الشعب الفلسطيني حكماً ذاتياً منتقصاً يهدف إلى اضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي.

ووضعت في سيناء " قوات متعددة الجنسية" تشكل القوات الأميركية نواتها. وبدلاً من الحل الشامل والعادل لازمة الشرق الأوسط تتمسك الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية باتفاق كمب ديفيد لصالح الامبريالية الأميركية والدوائر الصهيونية الحاكمة في إسرائيل والجناح الرجعي في البورجوازية المصرية. ان كمب ديفيد لم يقرب السلام في الشرق الأوسط، بل وأكثر من ذلك، اطلق يد التوسعيين الاسرائيليين، الذي وجهوا ضربة أخرى للبنان.

اضافة لذلك كان لصفقة كمب ديفيد "وجهها النفطي". الواضح. فالدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية كانت تأمل بضم المملكة العربية السعودية إلى هذه الصفقة. كانت الولايات المتحدة الاميركية، وهي تدرك ان إسرائيل لن تقوم باية تنازلات جوهرية للبلدان العربية، تأمل ان "ترضي" المملكة العربية السعودية بشحنات الاسلحة وبوعد حازم بحماية نظامها السياسي.

هذا بالذات ما كانت تهدف إليه واشنطن عملياً، من وراء سياسة التوازن بين مصالح إسرائيل والبلدان العربية الرجعية. وفي معرض استمرارها في مساندة اسرائيل، اعتبرت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الأميركية ان هذا، وإلى درجة معينة، لا يشكل خطراً على مصالحها السياسية العسكرية والنفطية في العالم العربي، لأن المملكة العربية السعودية لن تسمح ببدء "حرب نفطية" جديدة، وبدون مصر لن تبادر البلدان العربية لاستخدام القوة ضد التوسعيين الإسرائيليين .

لكن كمب ديفيد، كما أصبح معروفاً، لم يحقق آمال مدبريه. كما ان موقف الولايات المتحدة الأميركية من النزاع الايراني العراقي المسلح مرتبط أيضاً بـ "سياستها النفطية". وثمة ما يدعو للقول أن دوائر الاستخبارات الامبريالية لم تساهم في تصعد هذا النزاع، فسحب، بل وتسعى لعرقلة ايجاد حل له أملاً في أن ينهك هذان البلدان بعضهما مما يفسح المجال امام الأنظمة الرجعية للسيطرة على الوضع السياسي في الخليج. في تقرير للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب وصفت الحرب الايرانية العراقية بانها حرب لا معنى لها مطلقاً من وجهة نظر مصالح هاتين الدولتين. إلاّ انها مربحة جداً للامبريالية، التي تنام وتحلم باستعادة مواقعها في هذه المنطقة.

وهكذا نرى ان محاولات ضرب وحدة البلدان المنتجة للنفط، التي تتم باشكال ووسائل مختلفة. اصبحت جزءاً هاماً من سياسة الدول الامبريالية المستهلكة للنفط، وبالدرجة الاولى، الولايات المتحدة الأميركية.

وثمة ما يدعو للقول ان هذه المحاولات لن تستمر فحسب، بل سوف تشتد في الثمانينات، وتتوقف على مقدار النجاحات التي يحققها هذا النهج الامبريالي التوقعات حول اسعار النفط في هذه المرحلة أيضاً.

كما تؤثر على حركة الاسعار باتجاه تخفيضها تلك التدابير الاقتصادية التي بدأت تقوم بها البلدان الرأسمالية المتطورة في السبعينات، والتي يمكن أن تستمر وتشتد في الثمانينات أيضاً.

على الرغم من فترة الهدوء التي سادت حقل الطاقة بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨، والتي انخفضت ابانها إسعار النفط الفعلية بين ١٧ ـ ٢٠% بسبب التضخم العالمي وانخفاض سعر الدولار وتردي "ظروف التجارة" بالنسبة للاوبك، برزت خلالها اتجاهات لتردي الاوضاع الاقتصادية في العالم الرأسمالي.

بدأت رأسمالية الدولة الاحتكارية تقاوم هذه الاتجاهات. فاتخذت في كافة الدول الرأسمالية المتطورة اجراءات جدية (سواء على صعيد الحكومة، أو على صعيد القطاع الخاص) ترمي إلى تخفيض حجم نفقات الطاقة في الناتج الاجتماعي. واصبحت سياسة اقتصاد الطاقة من أهم عناصر السياسة الاقتصادية العامة في الغرب.

في اطار هذه السياسة تم اتخاذ التدابير اللازمة، أولاً، من اجل اقتصاد الطاقة مباشرة، ثانياً، من اجل استبدال العمليات المرتبطة بانواع المحروقات باهظة الثمن باخرى ارخص منها واستخدام آلات ومعدات أقل استهلاكاً للطاقة، ثالثاً، من أجل تغيير بنية جهاز الانتاج لصالح الفروع والمشاريع الاقل استهلاكاً للطاقة.

المجموعة الأولى من الاجراءات شملت الحد من استخدام الاعلانات الضوئية وسرعة حركة وسائل النقل البري وادخال الترموستات في ابنية الانتاج والابنية السكنية على نطاق واسع وسواها من الاجراءات، التي تتيح امكانية تخفيض الحرارة في فصل الشتاء واثناء الليل ورفعها اثناء النهار.

وكانت السلطات الرسمية لا تدعو فقط الاجراءات بل تخلق الحوافز المناسبة لاتباعها وذلك عبر آلية الضرائب، التي تجعل اقتصاد الطاقة امراً مربحاً والتبذير في استخدامها غير مربح للغاية.

في المجموعة الثانية من الاجراءات تلفت الانتباه عمليات من نوع الاستبدال المتسارع للمازوت كوقود للمراجل والافران بالغاز الطبيعي والفحم، التوقف عن بناء محطات توليد الكهرباء التي تستخدم المازوت، فرض رسوم ضريبية مرتفعة على انتاج السيارات، التي تستهلك لقطع مسافة ١٠٠ كلم كمية من البنزين تفوق تلك التي تحددها الدولة، استبدال السيارات الكبيرة من الطراز الأميركي على نطاق واسع بسيارات صغيرة اكثر اقتصاداً في استخدام الوقود، والتي كانت الشركات اليابانية السبّاقة إلى انتاجها.

وفي عدد من بلدان الغرب توقف توسيع الطاقات الانتاجية للمنشآت الصناعية العاملة وحتى الغاء الطاقات الانتاجية إذا كان استهلاكها للطاقة يتخطى مؤشرات الاربحية. وينخفض في الدول الرأسمالية المتطورة بناء مصانع الميتالورجيا، التي تقوم بالمعالجة الأولى للخامات، وذلك بسبب استهلاكها الشديد للطاقة.

المصانع الجديدة لهذه الفروع يتم تشييدها في البلدان النامية، اما "مراكز" الرأسمالية فانها تركز بصورة متعاظمة على الصناعات الاقل استهلاكاً للطاقة، مثل مصانع انتاج الادوات الالكترونية والماكنات المبرمجة، والروبوت والاجهزة وسواها.

لقد أدت هذه الاجراءات كافة إلى انخفاض ملحوظ في استهلاك الانتاج الاجتماعي للطاقة. مثلاً، ان نفقات الطاقة في الناتج الوطني الاجمالي (كمية الوقود في الدولار الواحد من الناتج الوطني الاجمالي) باسعار عام ١٩٧٠، انخفضت في الدول الرأسمالية المتطورة صناعياً من ٢ في عام ١٩٧٩ إلى ١,٨٩ في عام ١٩٧٧، وفي البلدان الرأسمالية الستة الأكثر تطوراً، انخفضت من ٢,٠٣ إلى ١,٩٠ في عام ١٩٧٨ .

بدأت هذه العوامل كافة في الحد من الطلب على الطاقة وعلى النفط بالدرجة الأولى. ويعمل بالاتجاه ذاته نهج تخزين الاحتياطيات الاستراتيجية، الذي يتبعه المشاركون العشرون في وكالة الطاقة الدولية.

في عام ١٩٧٤، اتخذ هؤلاء قراراً بانشاء مثل هذه الاحتياطيات وزيادتها تدريجياً كي تصبح كافية للاستهلاك مدة ٩٠ يوماً. في السنوات الاخيرة ارتفع حجمها العام بسرعة (مليون طن): من ٤٠٤ في الاول من كانون الثاني عام ١٩٧٩ إلى ٤٤٢ في الاول من كانون الثاني ١٩٨٠ و٤٣٨ في الاول من كانون الثاني عام ١٩٨١.

في كانون الثاني عام ١٩٨١ كانت الولايات المتحدة الأميركية تملك مخزونات من مشتقات النفط تكفي للاستهلاك مدة ٥٣ يوماً بالمقارنة مع ٤٤ يوماً في عام ١٩٧٩. وفي مطلع عام ١٩٨٠ كانت بلدان أوروبا الغربية تملك مخزونات تكفي للاستهلاك مدة ١٠٥ أيام ارتفعت في نهاية السنة نفسها إلى ١٢٠ يوماً، وفي اليابان ارتفعت على التوالي من ٨٠ إلى ١١٠ أيام.

في عام ١٩٨٠ كان استهلاك النفط في العالم الرأسمالي قد انخفض بمقدار ٦% بما في ذلك ٨% في الولايات المتحدة الأميركية واليابان و٧% في اوروبا الغربية.

خلال عام ١٩٨٠ لم ترتفع اسعار مشتقات النفط (ما عدا اسعار المازوت)، وفي النصف الاول من السنة نفسها لم ترتفع بل انخفضت. أما فيما يتعلق بدول "الاوبك" فانها استمرت في زيادة رفع اسعار النفط، وبدأت لهذه الغاية بتخفيض انتاجه. في عام ١٩٨٠ بلغ حجم الانتاج ١٣٤١ مليون طن بالمقارنة مع ١٥٢٠ مليون طن في عام ١٩٧٩. وبالمقارنة مع عام ١٩٧٩ ارتفعت اسعار النفط العربي الخفيف كمقياس بنسبة ٦٩%.

وفي الاول من كانون الثاني عام ١٩٨١ رفع معظم بلدان "الاوبك" سعر النفط من النوع المذكور ٤ دولارات للبرميل الواحد، أي من ٣٢ إلى ٣٦ دولاراً، مع العلم أن السعودية رفضت رفع سعر نفطها.

غير انه ابتداءاً من مطلع عام ١٩٨١ اصبح واضحاً انه سيكون على بلدان الاوبك أما زيادة تخفيض الانتاج لتثبيت الاسعار وأما تخفيض هذه الاخيرة.

ان الاجراءات المتعلقة باقتصاد الطاقة والازمة الاقتصادية واستخدام وكالة الطاقة الدولية مخزوناتها ضد "الاوبك". واخيرا ازدياد النفط في البلدان المنافسة "للاوبك" (في عام ١٩٨٠ ارتفع حجم انتاج النفط في بريطانيا إلى ٨٠ مليون طن مقابل ٣٧ مليون طن في عام ١٩٧٧، وفي المكسيك ارتفع إلى ١٠١ مليون طن مقابل ٤٩ مليون طن عام ١٩٧٧) اصبحت تؤثر تأثيراً سلبياً متزايداً على منظمة "الاوبك".

في اثناء كل تلك الفترة، حيّث كانت أزمة الطاقة تتطور " بشكل خفي" ثم ما لبثت ان اصبحت عاملاً فعلياً في الاقتصاد العالمي، ظهر العديد من التوقعات المختلفة حول وتائر نمو استهلاك الطاقة وبنيته واسعار مصادر الطاقة ولا سيما النفط.

وتجدر الاشارة إلى ان التوقعات "المتشائمة"، التي كانت تشير إلى وتائر مرتفعة لازدياد استهلاك الطاقة وأسعار النفط، والتوقعات "المتفائلة"، التي كانت تتحدث عن مؤشرات متواضعة نسبياً في هذا المجال، كانت كثيراً ما تتبادل فيما بينها مركز الصدارة تبعاً للحالة السائدة في السوق.

في مطلع السبعينات كان الخبراء الغربيون يتوقعون نمواً بطيئاً في استهلاك الطاقة والنفط واسعاره. وقد سادت هذه التقديرات نفسها في المرحلة "الهادئة" بين عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ حين كانت معظم التوقعات متفقة على ان اسعار النفط سوف تنمو بصورة عامة بوتائر تتناسب مع وتائر التضخم أو أدنى منها حتى، وهو ما ثبت صحته آنذاك. اما في مرحلتي الانفجارين الكبيرين في أزمة الطاقة فقد سادت التقديرات "المستجدة" حول مستقبل حركة نمو اسعار النفط.

إن الكثير من كبار الاختصاصيين تنبأ أنه في أواسط الثمانينات سوف تحتدم من جديد أزمة الطاقة في العالم الرأسمالي، وتقفز أسعار النفط من جديد إلى أعلى.

ويفسرون أسباب ذلك بأن البلدان الأعضاء في "الاوبك" سوف تصدر للسوق العالمية وخاصة إلى الغرب كمية من النفط أقل مما يحتاجه، وذلك بسبب ازدياد الطلب الداخلي وضرورة تلبية حاجات البلدان النامية التي تتعامل معها، وأخيراً لأن النفط الموجود في باطن الأرض يصبح في ظل التضخم أغلى من النفط الذي يتم استخراجه وبيعه بالعملات الصعبة، التي يتآكلها التضخم.

وجميع الخبراء بلا استثناء يعتبرون أنه قد ينشأ نقص جديد هائل في النفط تتبعه قفزة جديدة للأسعار في حال انفجار أزمة سياسية كبيرة من جديد في الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر يتوقع عدد آخر من الاختصاصيين تطوراً أكثر هدوءاً في السوق. ويبررون ذلك بحجج مفادها أن وتائر نمو الناتج الوطني الاجمالي في البدلان الرأسمالية المتطورة تنخفض وتتدنى نفقات الطاقة فيه.

كما أن حصة "الأوبك" في الانتاج العالمي تنخفض بسبب تزايد انتاج الدول المنافسة لها (المكسيك، بريطانيا النروج وغيرها) وعدم رغبة دول "الأوبك" نفسها اغراق السوق بنفطها في ظل تسارع وتائر التضخم.

هذه التقديرات سادت يف عام ١٩٨٠ وفي مطلع عام ١٩٨١، مثلاً، في عدد تشرين الثاني ـ كانون الاول عام ١٩٨٠ نشرت مجلة (هارفرد بيزنس ريفيو) كلمة المدير العام لشركة "رويال داتش ـ شل" برنارد في جامعة هارفرد، التي شرح فيها وجهة نظره حول مستقبل سوق النفط.

وقد لجأ إلى أسلوب بناء السيناريوهات، التي يشير في أحدها إلى أن الارتفاع التدريجي والبطيء لأسعار النفط سوف يخفض من وتائر النمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

خلال الثمانينات لن يتعدى معدل هذا النمو ٢ ـ ٥، ٢%، إلاّ أنه لن تتخذ اجراءات نشيطة لاستثمار مصادر بديلة للطاقة. ويشير السيناريو الآخر إلى أنه إذا خفضت "الأوبك" امدادات النفط إلى السوق سوف تبدأ الأسعار بالارتفاع بسرعة، لكن في هذه الحالة وتائر النمو الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتطورة لن تتعدى حتى عام ١٩٨٥ نسبة ١%، أي أن هذا النمو يتوقف عملياً، الأمر، الذي سيسفر عن خلل كبير في الاقتصاد.

بيد أنه قد تكون لذلك تأثيرات ايجابية، أيضاً تتلخص في تنشيط الجهود المبذولة لاستثمار مصادر بديلة للطاقة، مما يتيح حتى نهاية عام ١٩٨٠ برأي المدير العام لشركة "رويال داتش ـ شل" امكانية فصل صناعة الطاقة عن الأسعار، التي تحددها "الأوبك" وزيادة وتائر نمو الناتج الوطني الاجمالي في البلدان الرأسمالية المتطورة إلى ٣,٥% مستقبلاً، مع امكانية المحافظة على هذه الوتائر حتى عام ٢٠٠٠.

أما فيما يتعلق "بالأوبك" نفسها يرى برنارد أنها سوف تخفض انتاج النفط لأن البلدان الأعضاء في المنظمة لا تحصل مقابلة على شيء ذي قيمة.

ومن الواضح أن العديد من مشاريعهم في التنمية الصناعية قد فشلت. في حين أن فائض المداخيل، التي أودعت في الخارج قد درت أرباحاً هزيلة وقوضها التضخم وهبوط سعر الدولار... إن معظم قادة بلدان "الأوبك" يدرك الآن أن التنمية الوطيدة تتطلب سنوات عديدة ولذلك ينبغي العمل كي يدوم النفط طويلاً... إن كبار المصدرين في الشرق الأوسط يصطدمون بضرورة متزايدة للتخفيض مستوى انتاج النفط".

ومن هنا، فإن الأسعار المرتفعة سوف تساعد، كما يرى برنارد، على تخفيض الانتاج، والمستوى المنخفض للانتاج يشجع ارتفاع الأسعار. أن بلدان "الأوبك" هي نفسها، كما يعتبر برنارد، معنية في ارتفاع معتدل لأسعار النفط، كي لا تدفع البلدان المستوردة إلى تكثيف جهودها في حل قضية الطاقة لديها.

واستناداً إلى ذلك، فان الحد الأقصى لارتفاع أسعار مصادر الطاقة خلال الثمانينات لن يتعدى نسبة ٢% في السنة. وفي الوقت نفسه فإن القفزات الموسمية للأسعار تحت تأثير الشتاء البارد أو الخلل في نظام امدادات النفط في حال نشوب أزمة في الشرق الأوسط سوف تؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار النفط مما يزيد المداخيل الفائضة للبلدان المنتجة ويدفعها إلى تخفيض الانتاج، وبالنتيجة "تتكرر الدورة نفسها".

إن سيناريوهات برنارد تتضمن عناصر عقلانية، وإن كانت قيمتها تتدنى لأنها تبقي خارج اطارها عوامل عديدة مثل الدورة الاقتصادية والسياسة الانانية للشركات متعددة الجنسيات، التي كانت أكثر من مرة أما مبادرة أو مشجعة لانفجار أزمة الطاقة.

بالنسبة لمستقبل أسعار النفط لا يخلو من الأهمية كذلك التوقع حول تطور الطاقة، الذي وضعته وكالة الطاقة الدولية في عام ١٩٨٠. يشير هذا التوقع إلى أنه في الثمانينات قد يحدث ارتفاع في الطلب بالمقارنة مع العرض على الرغم من الانخفاض المتوقع في النمو الاقتصادي للبلدان الأعضاء في الوكالة وتدني نسبة النفط في استهلاكها العام للطاقة.

وهذا يجعل ارتفاع أسعار النفط أمرا ممكنا على الأقل أسعاره الاسمية.

إن التقديرات، التي أشرنا إليها، وضرورة الأخذ بالاعتبار لعدد هائل من العوامل الاقتصادية العامة المرتبطة بتقلبات السوق والوضع السياسي تعقد عملية وضع توقع حول لسعار النفط موثوقاً به إلى حد كاف. وتجدر الإشارة إلى أن كافة التوقعات السابقة تقريباً لم تثبت صحتها.

إذا لخذنا بعين الاعتبار تأثير العوامل الاقتصادية وأهملنا تقلبات أسعار النفط في المدى البعيد تحت تأثير هذه المراحل أو تلك في الدورة الاقتصادية، يمكن القول بشكل عام أن حركة أسعار النفط سوف تكون حتى عام ١٩٩٠ على النحو التالي:

- السعر الاسمي للنفط سوف يرتفع وفقاً لارتفاع وتائر التضخم، أي أن السعر الفعلي سوف يبقى على حاله.
- السعي الاسمي سوف يرتفع بوتائر أدنى من وتائر ارتفاع التضخم، مما يؤدي إلى انخفاض السعر الفعلي.
- السعر الاسمي سوف يرتفع بوتائر تتعدى وتائر ارتفاع التضخم، أي أن السعر الفعلي سوف يرتفع.

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجهود المبذولة في توفير مصادر الطاقة والوتائر المعتدلة في نمو الناتج الوطني الاجمالي في المستقبل، يخيل الينا أن الشكل الثالث أقل واقعية من الشكلين الآخرين، وهذا الوضع لا يمكن أن يتحقق إلاّ تحت تأثير الأزمات السياسية ولفترة وجيزة نسبياً.

الشكل الثاني يبدو محتملاً أكثر من سواه لأنه في ظل الوتائر المعتدلة في نمو الناتج الوطني الاجمالي وانخفاض نفقات الطاقة فيه وتدني حصة "الأوبك" في سوق البلدان المصدرة للنفط، من المشكوك فيه أن ترتفع أسعار النفط بنفس وتائر ارتفاع التضخم، والتوقع أن تصل في الثمانينات إلى مستوى ٨% تقريباً.

ومن جهة أخرى، لا يجوز أن ننفي احتمال عزم بلدان "الأوبك" وكذلك البلدان الأخرى المصدرة للنفط على العمل عن طريق تخفيض الانتاج على إعادة انشاء "سوق العارضين" من جديد ولفترة معينة، سيما وأن ايجاد البديل الفعلي للنفط كمصدر عام للطاقة لا يزال غير متوقعاً في الثمانينات.

وسوف يبقى النفط مصدر الطاقة الأساسي حتى في ظل الانخفاض الجزئي في نسبته في استهلاك الطاقة. وبايجاز، يخيل الينا أنه في جميع الأحوال السعر الفعلي للنفط لن يرتفع، إلاّ باستثناء بعض الفترات القصيرة.

بالطبع، أن حركة أسعار النفط سوف تتوقف إلى حد كبير على التقدم التكنيكي في تطوير مصادر بديلة للطاقة، وليس النفط الصناعي فحسب، بل وتلك التي بوسعها اقتصادياً وتقنياً استبعاد النفط من حقول استخدامه الأساسية كوقود ومصدر للطاقة (السينتز الحراري الذري، الهيدروجين كوقود، الخ).

إن التغيرات في قيمة النفط الاستهلاكية، وحصر استخدامه كخامات للصناعة الكيميائية، سوف تجر وراءها حتماً تغيرات عميقة في نظام تكون أسعار النفط أيضاً.

وفي معرض انتقالنا من التقنية وتقلبات السوق إلى الاقتصاد السياسي، ينبغي أن نشير إلى أن مستوى أسعار النفط سوف يبقى في المستقبل أيضاً يتحدد بصورة أساسية بحركة العلاقات القيموية العميقة المرتبطة بدورها بالوضع الاجتماعي الاقتصادي والتاريخي السائد، وبميزان القوى بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط. كما أن حركة أسعار النفط في المدى القريب والمتوسط سوف تتحدد كذلك تحت تأثير شكل ملكية الدولة للأرض في البدلان الرئيسية المنتجة للنفط.

فهو كما يبدو سوف يبقى في المستقبل أيضاً دعامة لسعر النفط يدفعه إلى أعلى. إلاّ أن درجة نجاح البلدان الأعضاء في "الأوبك" في رفع الأسعار تتوقف بصورة متزايدة في المستقبل أيضاً على قدرتها انتهاج سياسة موحدة وتوجيه انتاج الوقود، الذي تشرف عليها هي، بما يتلاءم مع استثماره العقلاني[*]

الفصل الثالث

البلدان المنتجة للنفط

الاحتكارات النفطية

والدول الإمبريالية:

العلاقات بعد التأميم

(١) الأشكال الجديدة للاتفاقيات والعلاقات الناجمة عنها

تكن تملك، بعد التأميم واستعادة سيادتها على حقول النفط، لا القدرات الفنية ولا المالية كي تقوم بنفسها باستثمار الثروات النفطية وتصريفها. ولهذا كان من الصعب أن نتوقع منها رفض أي نوع من العلاقات مع الرأسمال الأجنبي بعد التأميم.

ومن الواضح أن مثل هذه العلاقات يمكن أن تستخدم في المرحلة الراهنة بالشرق الأوسط لتسريع عملية التنمية الاقتصادية وتدعيم الاستقلال الاقتصادي.

إلاّ أن تغلغل الرأسمال الأجنبي في اقتصاد البلدان المنتجة للنفط في ظل البنيات الاجتماعية الموجودة وطبيعة السلطة فيها مشحون بآثار اجتماعية اقتصادية وسياسية سلبية. إذ في كل الأحوال الرأسمال الأجنبي يسعى لدفع البلد، الذي يستقبله، إلى ذلك النموذج من التنمية الاجتماعية الاقتصادية، الذي يتلاءم مع مصالحه هو بالدرجة الأولى.

---

[*] جميع توقعات الكاتب الواردة في هذا الفصل اثبتت بشكل عام صحتها. في آذار عام ١٩٨٣، وبسبب احتدام التناقضات الداخلية، والنجاحات التي تحققت في مجال اقتصاد الطاقة، ومنافسة البلدان المنتجة للنفط خارج، "الأوبك" خفضت هذه المنظمة سعرها الرسمي من ٣٤ إلى ٢٩ دولاراً للبرميل.

وبالتالي، فالقضية تنحصر، بالدرجة الأولى، فيما إذا كانت القيادة الوطنية (خاصة إذا كانت متمثلة بالقوى التقدمية) تشرف بشكل فعال على الاتجاهات العامة للتعاون مع الرأسمال الأجنبي وأشكاله، أو أن الرأسمال الأجنبي "يجر" وراءه البلد المنتج للنفط.

من المهم في كل حالة أن نقيم ليس مستوى تعاون بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط وحجمه من الرأسمال الأجنبي، بل طبيعة هذه العلاقات وديناميتها واتجاهات تطورها. إذ حتى البلد التقدمي قد يحتفظ بعلاقات نشطة مع الاحتكارات النفطية الأجنبية في اطار أشكال لا تؤدي إلى تغيير طبيعته الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

وفي الوقت نفسه نجد بلداناً رجعية تنتهج طريق التطور الرأسمالي خفضت إلى أدنى حد بعد التأميم حجم تعاونها مع الاحتكارات النفطية، إلاّ أن هذا لم يؤد اطلاقاً إلى جعلها أكثر راديكالية.

وبكلام آخر ليس من صلة مباشرة بين العلاقات مع الرأسمال الأجنبي واتجاه التطور الاجتماعي الاقتصادي للبلد المنتج للنفط. لكن ثمة علاقة معقدة متناقضة موضوعياً بين هاتين الظاهرتين نشأت تحت تأثير جملة من العوامل المتميزة ذات طبيعة سياسة واقتصادية.

احتلت قضية التعويضات مكانة هامة بين القضايا، التي نشأت أثناء تأميم الامتيازات النفطية الأجنبية.

وكانت أهمية هذه القضية تتزايد بمقدار ما كان تأميم هذه الامتيازات يصبح ظاهرة "عادية". في الماضي كانت الاحتكارات النفطية تناقش في حق الدول المنتجة للنفط بالتأميم. أما السبعينات، ومع ترسخ مبدأ السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية، انتقل مركز التناقض بينها (بين هذه الدول والاحتكارات) إلى مجال تحديد الشروط الملموسة للتأميم.

الاحتكارات النفطية صاحبة الامتيازات كانت تصر، أولاً، على التعويض عن التأميم، ثانياً ان تشمل التعويضات ليس قيمة الرأسمال الأساسي، الذي تم استثماره في مجال النفط، فحسب، بل كذلك القيمة التقديرية لمخزونات النفط، التي تم اكتشافها في فترة الامتياز.

الشركات كانت تنوي عملياً "بيع" الثروات النفطية في بلدان الشرق الأوسط لحكوماتها. وبالطبع، رفضت حكومات هذه البلدان الاستجابة لهذه المطالب. وأشارت إلى أن الأرباح، التي حصلت عليها الاحتكارات النفطية خلال مدة استثماراتها الأولية ونفقاتها الجارية.

ولذلك لا يمكن التحدث إلاّ حول شراء أموالها الدفترية وليس الثروات الطبيعية التي تعود لهذه البلدان. وفي الوقت نفسه كان الواقع يقدم أمثلة حسية ملموسة حول التأميم ومعالجة القضايا الناشئة عن ذلك. ونتوقف عند الأمثلة الأكثر أهمية منها.

في عام ١٩٦١ صادر العراق، ٩٩,٥% من أراضي امتياز "شركة نفط العراق". وكان هذا مثالاً نموذجياً في التأميم الثوري دون تعويض. إلاّ أن ميزان القوى بين الحكومة والشركات النفطية في تلك المرحلة سمح لهذه الأخيرة أن تفرض على العراق تعويضات من جانب واحد، إذ خفضت ابتداء من عام ١٩٦٤ العائدات السنوية من الرسوم التأجيرية المستحقة للحكومة العراقية.

وتحولت قضية العائدات هذه فيما بعد إلى حجر عثرة في العلاقات بين الحكومة العراقية والشركات صاحبة الامتيازات. وبقيت الاحتكارات حتى عام ١٩٧٢ تتمنع عن دفع جزء هام من الرسوم التأجيرية كتعويض عن الأراضي، التي تمت مصادرتها منها، كما لجأت في الوقت نفسه إلى تخفيض انتاج النفط من الحقول العراقية.

ولم يحسم الصراع الذي استمر طويلا، إلاّ بعد تأميم العراق للامتيازات الاساسية في حزيران عام ١٩٧٢ تأميماً كلياً. وكان ميزان القوى قد تغير نوعياً حتى ذلك الوقت لصالح الحكومة العراقية، وأصبحت الشركات النفطية مكرهة على الاعتراف ليس بشرعية التأميم فحسب، بل وبشرعية مصادرة أراضي الامتيازات التي لم تكن تستثمرها، والتي جرت عام ١٩٦١.

في الاتفاق الذي عقد بين العراق ومساهمي "شركة نفط العراق" في ٢٣ شباط عام ١٩٧٣ تمت معالجة قضية التعويضات على النحو التالي. فقد وافق أصحاب الامتياز على دفع الرسوم التأجيرية التي امتنعوا عن دفعها منذ عام ١٩٦٤، والتي بلغت ١٤١ مليون دولاراً، ووضعت "شركة نفط الموصل" المتفرعة عن "شركة نفط العراق" تحت اشراف الحكومة العراقية الكامل دون أي تعويض.

ومن جانبه التزم العراق بتسليم ١٥ مليون طن من النفط مجاناً لأصحاب الامتيازات السابقة خلال العامين التاليين ووافق على استمرار اشرافهم الجزئي على الفرع الآخر للكونسرن نفسه "شركة نفط البصرة.

وهكذا نرى أن شروط التعويض كانت لصالح العراق، الذي حصل على حق الاشراف على الامتيازات الأساسية وعلى المبالغ التي لم تدفع له في السابق من أصل عائدات القيمة التأجيرية، واحتفظ بامكانية استخدام شبكة التصريف التي أنشأها أصحاب الامتيازات السابقة.

النموذج الآخر هو التأميم الجزئي للامتيازات الأجنبية في المملكة العربية السعودية. فقد تم حل مسألة التعويضات هنا على عكس ما كان في العراق أي لصالح الشركات النفطية أكثر مما لصالح السعودية.

بموجب الاتفاق الذي تم بين المساهمين الأربعة في "الأرامكو" والحكومة السعودية وافقت الأخيرة على تعويض الشركات عن الجزء المؤمم من ممتلكاتها، انطلاقاً من قيمتها الجديدة، أي تدفع مقابلها كما لو كانت معدات جديدة لم تستهلك أثناء استثمارها.

أثناء المفاوضات كانت الشركات تصر على تعويضها أيضاً "قيمة" مخزونات النفط، التي اكتشفت بمشاركة منها. رفض هذا الطلب، إلاّ ان حجم التعويضات، التي دفعت مقابل تأميم ٢٥% من ممتلكات "أرامكو" كان كبيراً للغاية وبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

اعتبرت الحكومة السعودية أن الاتفاقية، التي تم التوصل إليها مع الشركات، جيدة. إلاّ أنه في آب عام ١٩٧٣ أممت ليبيا ٥١% من امتياز "أوكسيدنتال بتروليوم" ودفعت مقابل الممتلكات المؤممة بموجب القيمة الدفترية، أي بعد حسم قيمة الاستهلاك.

كان هذا نصراً كبيراً للبلدان المنتجة للنفط إذ لم يسبق من قبل أن وافقت الشركات على مثل هذه الطريقة في التعويض. بعد خمسة أيام من عقد الاتفاقية مع شركة "أوكسيدنتال"، وافقت الشركات الأخرى العاملة في ليبيا أيضاً " كونوكو" "ماراثون" و"اميداداهس" على شروط مماثلة في التعويض.

بعد هذا ترسخ مبدأ الدفع بموجب القيمة الدفترية وليس القيمة الكلية في تحديد حجم التعويضات. وكان هذا، بلا شك، من أهم الخدمات التي قدمتها ليبيا للبلدان المنتجة للنفط كافة. حتى المملكة العربية السعودية، التي سبق لها أن عوضت الاحتكارات النفطية قيمة ٢٥% من ممتلكات "أرامكو" التي أممتها بموجب القيمة الجديدة لها، دفعت مقابل تأميم ٥٠% من الممتلكات التي أممتها فيما بعد في عام ١٩٧٦ بموجب القيمة الدفترية.

فيما بعد أصبح مجموع التعويضات يعادل بدل الخدمات، الذي يحصل عليه أصحاب الامتيازات السابقة مقابل مساهمتهم الفنية في استثمار حقول النفط، التي كانت ملكهم في السابق. الكويت، مثلاً، تعهد أن يدفع مقابل تأميم ١٠٠% من ممتلكات "شركة زيت الكويت" ما مجموعه ١٧٢ مليون دولار ومنح أصحاب الامتيازات السابقين تخفيضاً في سعر النفط، الذي يشترونه. ومن جهتها تعهدت الشركات بتقديم المساعدة الفنية الضرورية في استثمار حقول النفط وارسال الفنيين إلى الكويت الخ.

أحياناً، كانت الاحتكارات تطالب تعويضها كافة المداخيل المقبلة، التي كان بوسعها الحصول عليها من انتاج النفط وتصريفه طيلة الفترة المتبقية حتى انتهاء مدة الامتياز. على أساس هذه المطالب المجحفة وغير المبررة كانت الشركات تأمل أن تحصل من المملكة العربية السعودية على ٢١,٨ مليار دولار ومن الكويت مبلغ ٩,٣ مليار دولار. إلاّ أن البلدان المنتجة للنفط رفضت رفضاً قاطعاً الاستجابة لهذا المطالب.

بعد تأميم ممتلكات احتكارات النفط الأجنبية عقدت معاهدات طويلة الأجل بين هذه الاحتكارات والبلدان المنتجة للنفط تسلم بموجبها هذه الأخيرة للاحتكارات كميات كبيرة من النفط المؤمم.

بموجب الاتفاقية، التي عقدت بين الحكومة الكويتية والمساهمين السابقين في "شركة زيت الكويت" منح هؤلاء الأفضلية، في شراء ٥٠٠ ألف برميل نفط يومياً من الكويت في الفترة الواقعة بين كانون الثاني عام ١٩٧٦ ونيسان عام ١٩٨٠ مع امكانية زيادة هذه الكمية بمقدار ٤٠٠ ألف برميل في اليوم.

وقد منح هؤلاء تخفيضاً من سعر المبيع الرسمي بمقدار ١٥ سنتاً مقابل الخدمات الفنية وموافقتهم على شراء وقود الناقلات الكويتي واستئجار ناقلات النفط الكويتية.

ان الظروف الطبيعية لتواجد النفط في الكويت ممتازة للغاية. اضف إلى ذلك ان مساحة الأراضي الكويتية ليست كبيرة ومدروسة جيداً من الناحية الجيولوجية مما يجعل الكويت بغنى عن البرامج الضخمة للتنقيب عن النفط والغاز... ولهذا السبب رفضت الحكومة الكويتية التعاون الدائم مع اصحاب الامتيازات السابقين في مجال الاستفادة منهم في ادارة حقول النفط المؤممة.

وتسعى شركات النفط الوطنية للحصول على الخدمات الفنية والمعدات على اساس تجاري سواء من اصحاب الامتيازات السابقين أو من الشركات الاجنبية الأخرى.

في ايران كان الوضع مختلفاً بعض الشيء. في ايار عام ١٩٧٣ تمكنت ايران من اعادة النظر في الاتفاقية المعقودة مع كارتل النفط الدولي. وتم ابرام اتفاقية جديدة وضعت شركة النفط الوطنية الايرانية كافة آبار النفط في البلاد ومصنع تكرير النفط في عبدان تحت اشرافها المباشر. واتخذ في الوقت نفسه قرار بزيادة انتاج النفط إلى ٨ ملايين برميل يومياً حتى عام ١٩٧٦.

ان تنفيذ هذا البرنامج، الذي يعتبر برأي العديد من الاختصاصيين غير قابل للتنفيذ عملياً كان يتطلب مشاركة الاحتكارات النفطية الاجنبية. ومن أجل ضمان مساعدتها وافق الشاه على عقد معاهدة طويلة الأجل مع الكارتل النفطي الدولي بشأن امدادات النفط.

بموجب هذه الاتفاقية التي دعيت "اتفاقية ايران للمشتريات والمبيعات" منحت الاحتكارات النفطية حق شراء كل النفط، الذي يتم انتاجه في البلاد ما عدا تلك الكمية، التي تلبي حاجة الاستهلاك الداخلي في ايران، والكميات، التي يتم الاتفاق بشأنها وتصرفها شركة النفط الوطنية في الأسواق الخارجية.

ومنحت الشركات الموقعة على الاتفاقية تخفيضاً من سعر المبيع الرسمي بمقدار ٢٢ سنتاً للبرميل.

ومن جهتها تعهدت الشركات بتوظيف ٤٠% من الرأسمال في التنقيب عن حقول جديدة واستثمارها. الرأسمال الذي ينفق لهذا الغرض يتم تعويضه من التخفيض المذكور اعلاه من سعر المبيع الرسمي.

من أجل تنفيذ خطة زيادة انتاج النفط في ايران، أنشأ اعضاء الاحتكار النفطي الدولي السابقون شركة فرعية باسم "اويل سرفيس كومباني اوف ايران" وظف لديها حوالي الف اختصاصي اجنبي بالنفط من العاملين سابقاً في احتكار النفط الدولي أو في الاحتكارات النفطية الاجنبية الأخرى.

في عام ١٩٧٥، وبعد ان خابت آمال الاحتكارات النفطية في زيادة انتاج النفط في ايران، كفت عن توظيف الحصة المتوجبة عليها من الرأسمال في تنفيذ الخطة المذكورة. اضافة إلى ذلك تفاقمت علاقاتها مع ايران بسبب النزاعات المستمرة مع شركة النفط الوطنية الايرانية، التي كانت تخفض باستمرار كمية النفط، التي تسلمها للشركات الموقعة على "اتفاقية ايران للمشتريات والمبيعات".

في مطلع عام ١٩٧٨ بدأت المفاوضات بين ممثلي الحكومة الايرانية والشركات الاجنبية بغية حل النزعات الناشئة، إلاّ ان ايران في هذه الفترة كانت تقف على ابواب الثورة وكان نظام الشاه قد اصبح مهدداً بالسقوط.

بعد قيام ثورة عام ١٩٧٨ اعلنت الحكومة الايرانية الجديدة عن فسخ "اتفاقية ايران للمشتريات والمبيعات".

واعلنت شركة النفط الوطنية الايرانية عن استعدادها لتوقيع اتفاقية حول امدادات النفط على اساس تجاري مع أي شركة نفط اجنبية. في تلك الفترة نفسها قطعت الشركة الوطنية جميع صلاتها تقريباً مع شركات النفط الاجنبية في حقل تطوير صناعة النفط الوطنية. وتم الغاء "اويل سرفيس كومباني اوف ايران"، وانخفض عدد الاختصاصيين الاجانب العاملين في صناعة النفط بايران من ١٠٠٠ إلى ٨٠ اختصاصياً، كما تشير بعض المصادر.

ونتوقف هنا لنشير إلى بعض الاستنتاجات. عملياً، بعد كافة عمليات التأميم للشركات السابقة صاحبة الامتيازات كانت هذه تحتفظ بهذا الشكل أو ذاك من اشكال وجودها في صناعة النفط بالشرق الأوسط.

وكان مستوى هذا الوجود، في ظل ثبات الشروط الاخرى، يرتبط بالمنحى الاجتماعي الاقتصادي للنظام، بالمستوى العام للتطور الاقتصادي للبلد المنتج للنفط، بوجود الكادرات الوطنية الفنية المتخصصة في مجال النفط.

عادة بعد التأميم كانت حكومة البلد المصدر للنفط تعقد مع اصحاب الامتيازات السابقة، اتفاقيات طويلة الاجل حول كميات النفط المؤمم، التي تسلم لهؤلاء. بموجب هذه الاتفاقيات (العديد منها كان يغطي الفترة المتبقية حتى انتهاء مدة الامتياز) كانت كمية النفط اللازمة للاستهلاك الداخلي في البلاد تعود لشركة النفط الوطنية، التي انتقل إليها الاشراف المباشر على آبار النفط.

أما القسم المتبقي من النفط كانت الشركة تسلمه لاصحاب الامتيازات السابقة أو تصرفه بنفسها. في البداية كانت كمية النفط، التي تسلم للشركات صاحبة الامتيازات السابقة بموجب الاتفاقيات طويلة الاجل، تفوق كثيراً الكمية، التي تصرفها الشركة بنفسها. غير انه فيما بعد ثبت العديد من الاتفاقيات زيادة الكمية الأخيرة، أي التي تصرفها الشركات الوطنية بنفسها.

من جهتهم، كان اصحاب الامتيازات السابقة يتعهدون بتقديم المساعدة الفنية الضرورية لتطوير صناعة النفط في بلدان الشرق الأوسط، وفي عدد من الحالات كان هؤلاء ملزمين بتمويل عمليات التنقيب عن النفط واعداد حقوق النفط للاستثمار الاصطناعي.

كانت الحكومة المعنية تدفع اجور خدماتهم بمنحهم تخفيضات محددة من السعر، كما كانت تزيد حصتهم من النفط المسلم إليهم بنسبة ازدياد الاحتياطيات، التي تم التوصل إليها بنتيجة أعمال التنقيب، التي تم تمويلها من قبلهم.

لم تكن الاتفاقيات طويلة الأجل حول امدادات النفط تعقد مع اصحاب الامتيازات السابقة فحسب. الكويت، مثلاً، عقد في عام ١٩٧٨ اتفاقية لمدة ثلاث سنوات يسلم بموجبها مقدار ٣٦٠ الف برميل من النفط يومياً لشركة "شل"، التي لم تكن في السابق في عداد المساهمين "بشركة زيت الكويت".

وبموجب هذه الاتفاقية وافقت "شل" على شراء وقود الناقلات الكويتي واستئجار ناقلات النفط الكويتية. غير ان الشركة لم تمنح تخفيضات من سعر المبيع الرسمي، مثلما كانت تمنح لاصحاب الامتيازات السابقة "بريتش بتروليوم" و"غالف".

إلاّ انه ينبغي ان نضع بالحسبان ان اصحاب الامتيازات السابقين لم يستبعدوا في كل مكان من مجال استخراج النفط وتكريره الأولي. في المملكة العربية السعودية لا تزال "ارامكو" تحتفظ لغاية الآن بمصنع التكرير في رأس تنورة وانابيب النفط عبر الجزيرة العربية. وما تزال "شركة نفط البحرين" تحتفظ بمصنع التكرير في البحرين.

وبموجب اتفاقيات بين حكومات البلدان الرجعية واصحاب الامتيازات السباقة يقوم هؤلاء بدور "المتحدث" باسم الشركات الوطنية ويقومون بكافة العمليات تقريباً: التنقيب، الانتاج، النقل حتى الموانئ، الشحن، وجزئياً التصدير.

وهكذا نرى ان هؤلاء لا يستمرون في الحصول على مداخيل كبيرة من هذه العمليات، فحسب، بل ويواصلون أيضاً استثمار الامتيازات السابقة.

في ابو ظبي وعمان لا تزال تعمل لغاية الآن شركة مختلطة بمشاركة الرأسمال الاجنبي، ان ٦٠% من اسهم "شركة نفط ابو ظبي" تملكها الشركة الوطنية، اما بقية الاسهم فتملكها الشركات الاجنبية التالية: "بريتش بتروليوم"، "رويال داتش ـ شل"، "كومباني فرانسيز دي بترول"، و"اكسون" و"موبيل" وورثة كولبنكيان معاً".

حتى اواخر السبعينات كانت ما تزال نسبة ٥٦% من كل النفط المصدر من منطقة الخليج العرب تسلم كما في الماضي لأصحاب الامتيازات السابقة. وكانت "ارامكو" تشتري حوالي ٩٠% من النفط، الذي تصدره المملكة العربية السعودية، بتخفيض مقداره ٢٢ سنتاً على كل برميل (حوالي ١,٦ دولار على كل طن).

في عام ١٩٧٩ اشترت "الشقيقات السبع" من بلدان الخليج العربي مقدار ٥٥٧ مليون طناً من النفط ووفرت على حساب التخفيض الذي منح لها مبلغ ٨٩١ مليون دولار.

كما ان الأنظمة التقدمية أيضاً لا تزال تحتفظ ببعض العلاقات مع اصحاب الامتيازات السابقة. لكن هذه العلاقات هي في الغالب مع الشركات النفطية غير المنتسبة للكارتل النفطي الدولي. ان الرأسمال الاجنبي (الشركات الفرنسية بصورة اساسية) لا يزال يحصل على ٢٥% من انتاج النفط الجزائري و٣٠% من انتاج النفط في ليبيا (الشركات الأميركية المستقلة).

ويبيع العراق الكمية الاساسية من النفط، الذي يصدره للشركات الفرنسية والاوروبية الغربية الاخرى، و"الشقيقات السبع" ليست بين زبائنه عملياً، إلاّ اننا نجد بينهم الشركتين الحكوميتين الفرنسية والبرازيلية.

ان دور الشركات غير المنتسبة للكارتل النفطي في صناعة النفط بالشرق الأوسط مسألة تتطلب بحثاً خاصاً. لان دخولها مجال النفط خلق ظروفاً ساعدت البلدان المنتجة في الاستفادة من التناقضات بين الدول الامبريالية واحياناً تطويق نشاط "الشقيقات السبع".

ظهرت هذه الشركات في الشرق الأوسط بعد فشل العدوان الثلاثي ضد مصر. وفي معرض سعيها للوصول إلى الثروات النفطية في المنطقة، انتهزت فرصة الهزيمة السياسية، التي اصابت الانظمة الاستعمارية القديمة واقترحت هذه الشركات (وكانت الأولى في ذلك) على البدلان المنتجة عقد اتفاقيات مع الشركات الحكومية لا تقوم على اساس الامتياز.

منذ النصف الثاني للخمسينات اصبحت اتفاقية الاستثمار المشترك للثروات النفطية في اطار الشركات المختلطة بمساهمة وطنية رسمية، النموذج الذي يحتذى. وفي الستينات كانت تلك الشركات الأولى من جديد في عقد ما سمي "باتفاقيات الخدمات" بين "شركة النفط الوطنية الايرانية" والشركة الايطالية "أي. ان. أي" والفرنسية "ايراب".

كانت اتفاقيات المشاركة تتمتع بجملة من الميزات الهامة بالمقارنة مع اتفاقيات الامتيازات التقليدية. فلم تكن تعرض على البلدان المنتجة للنفط بوسائل الشانتاج العسكري والسياسي، بل كانت تعقد على اساس المصالح المتبادلة في مرحلة ازمة النظام الاستعماري الجديد في استغلال الثروات النفطية للبلدان النامية.

بموجب الاتفاقيات الجديدة كانت الشركة الوطنية تحصل على حق المشاركة المباشرة باستثمار ثروالتها الوطنية من النفط، وحق الاشراف على عمل الشريك الاجنبي، وتكتسب خبرة في العمل المستقل، اضافة إلى انها كانت تحصل على حصة اكبر من عائدات انتاج النفط وتصديره، أي على جزء كبير من الربح التفاضلي.

اضافة إلى ذلك في ظل هذا الشكل الجديد للعلاقات مع الرأسمال الاجنبي تملك الشركة الوطنية بين ٥٠ و٥١% من اسهم الشركة المختلطة، علماً انه بموجب الاتفاقية التي عقدت بين الشركة اليابانية "دجابان بتروليوم" وكل من المملكة العربية السعودية والكويت اكتفت الدولتان بامتلاك ١٠ ـ ٢٠% من الاسهم. إلاّ انه في عام ١٩٦٧ اتفقت الشركة السعودية "بترومين" مع "أي. ان. أي" على انه بمقدار توسيع انتاج النفط ترتفع حصة الأولى من الرأسمال إلى ٥٠%.

اضافة إلى ذلك، تحمل الشركة الوطنية الشريك الاجنبي كافة المخاطر المرتبطة بالتنقيب عن النفط. وتذكر الاتفاقية بالتفصيل حسب السنوات حجم الاستثمارات التي يتعهد هذا الشريك بتوظيفها في عمليات التنقيب وحجم حفريات الآبار، التي ينبغي أن يقوم بها. وفي حال عدم العثور على النفط تتحمل الشركة الاجنبية الخسائر وحدها،

اما في حال العثور عليه تعوضها الشركة الوطنية جزءاً من نفقاتها تتناسب مع حجم حصتها في رأس المال، لكن ليس نقداً انما بتسليمها كميات من النفط.

في اطار الشركة المختلطة تحصل الشركة الاجنبية على مساحة من الأراضي ليست كبيرة نسبياً من اجل القيام بنشاطها. إلاّ ان هذه المساحة من الأرض خاضعة للتخفيض التدريجي خلال عدة سنوات.

ويلزم الشريك الاجنبي بتدريب الكادرات المحلية واسناد عدد من الوظائف الفنية والادارية لها يفوق عدد الوظائف التي يشغلها الاجانب أو مساوياً له.

مثلاً، الاتفاقية، التي عقدت بين الشركة الايطالية "اجيب" (متفرعة من الاحتكار الحكومي أي. ان. أي) وشركة النفط الوطنية الايرانية حول انشاء شركة مختلطة. هذه الشركة المختلطة "سيريب" كان ينبغي ان تستثمر حوالي ٢٢ مليون دولار في التنقيب عن النفط في مساحة من الراضي تفرزها لها ايران هذا المبلغ قدمه الجانب الايطالي، اما الايرانيون فقد تعهدوا بتعويض ٥٠% من الرأسمال الذي انفق أي ١١ مليون دولار) في حال اكتشاف حقل نفط صالح للاستثمار. وكان من المفترض ان تستثمر "سيريب" حقل النفط هذا مع تقسيم انتاج النفط بالتساوي. بعد المباشرة بالانتاج كان من المفترض ان تصرف حصة ايران من النفط عبر شكة التصريف التابعة لشركة "اجيب" في ايطاليا وتسلم كافة عائدات هذا النفط لايران(ما عدا نسبة كوميسيون معينة).

اما عائدات تصريف الحصة الايطالية كان يحسم منها نسبة ٥٠% كرسوم ضريبية ايرانية. فيما بعد عقدت ايران عدداً آخر من الاتفاقيات المماثلة مع شركات اوروبية غربية واميركية "مستقلة". وعقدت اتفاقية مماثلة أيضاً بين الكويت وشركة "شل".

كانت مداخيل الشركة الوطنية تتكون من البنود التالية:

١) ـ التعويض المباشر عن استئجار الأرض، ويمكن ان يرتفع هذا التعويض مع ارتفاع كميات النفط المكتشفة وازدياد الانتاج.

٢) ـ ارباح انتاج النفط وتصديره وهي ترتبط بمقدار حصتها من الاسهم.

٣) ـ ضريبة الدخل على ارباح الشريك الاجنبي، وهي عادة بحدود ٥٥%.

٤) ـ الرسوم التأجيرية في عدد من الحالات وهي تتوقف على كمية النفط المنتج. اجمالاً ووفقاً لتقديرات الاقتصاديين السوفياتيين اندرسيان وكازيوكوف، تحصل الدولة شرق الأوسطية المرتبطة باتفاقيات مماثلة على ٧٩,٦% من ارباح الشركة المختلطة (دون الرسوم التأجيرية) وما يقرب من ٨٣,١% مع هذه الرسوم.

ان هذا الشكل من العلاقات مع الرأسمال الاجنبي له جوانبه السلبية بالطبع. أولاً يحصل الرأسمال الاجنبي خلال مدة الاتفاقية على حق الملكية لجزء من الثروات النفطية المكتشفة ويحد بالتالي، من حقوق سيادة الدول النامية. ثانياً، ارباح الشركة الوطنية تنحصر بالعمليات المرتبطة بالحلقة الأولية من "السلسلة النفطية". ولذلك، فمن الواضح ان هذا الشكل من العلاقات لم ينتشر على نطاق شامل.

ان الاشكال الأخرى من الاتفاقيات غير المرتبطة بالامتيازات تراعي بدرجة أكبر بكثير مصالح الشركات الوطنية. في عداد هذه الاتفاقيات تدخل ما يسمى باتفاقيات "سرفيس كونتراكت"، اتفاقيات التلزيم والتعهدات، الاتفاقيات المتعلقة بتقديم الخدمات الفنية لشركات النفط الوطنية وغيرها.

الاتفاقيات من نوع "سرفيس كونتراكت" عقدت في عام ١٩٦٦ بين شركة "ايراب" الفرنسية وكل من شركة النفط الوطنية الايرانية أولاً ومن ثم الشركة الوطنية العراقية، وفي عام ١٩٧٢ بين الشركة الحكومية البرازيلية "بتروبراز" والجانب العراقي.

في السبعينات اصبح هذا الشكل من الاتفاقيات الشكل السائد. بموجب الاتفاقية من هذا النوع تملك الشركة الوطنية كافة مخزونات النفط في الأراضي المستأجرة وكذلك النفط الذي يتم انتاجه فيها. اما الشريك الاجنبي فيمنح حق شراء جزء من انتاج النفط باسعار منخفضة. وعليه ان يقدم للشركة الوطنية قرضاً دون ان يخصص للقيام بعمليات التنقيب.

ولا يسدد هذا القرض إلاّ في حال العثور على النفط بكميات صالحة للاستثمار ومن الأرباح المقبلة. ويحق للشريك الاجنبي أيضاً الحصول على جزء معين من انتاج النفط (بين ٣٠ و٤٥%) بسعر الكلفة يضاف إليه ٢% شرط تقديم نسبة ٥٠ – ٥٥% من الارباح للشركة الوطنية.

بموجب هذا النوع من الاتفاقيات يحصل الجانب العراقي من الشريك الاجنبي، مقابل منحه الحق بشراء جزء من انتاج النفط، على نفقات الانتاج والرسوم الضريبية ونصف الفارق بين سعر الاساس وهذين النوعين من المدفوعات. في ظل هذا الشكل من الاتفاقيات اصبحت الشركة الوطنية تحصل على نسبة ٩١% من الأرباح.

الاتفاقيات الأخرى القريبة من اتفاقيات "سرفيس كونتراكت" هي اتفاقيات التعهد أو الالتزام، التي كانت ايران أول من استخدمها. في عام ١٩٦٦ اجرت ايران لشركة النفط الفرنسية "سوفيران" الأراضي التي اعادها إليها كونسرن النفط الايراني.

وقد نصت الاتفاقية، التي عقدت مع هذه الشركة ان تقوم "سوفيران" بالتنقيب عن النفط على حسابها، وبعد اكتشاف كميات منه صالحة للاستثمار ينتقل الاشراف على الحقل إلى شركة النفط الايرانية الوطنية وتستثمره بمفردها بعد ان تعوض "سوفيران" كافة نفقات اعمال التنقيب. كما نصت الاتفاقية أيضاً ان تتولى "سوفيران" تسويق النفط، الذي تنتجه شركة النفط الوطنية الايرانية وتحصل ايران على كافة المداخيل مع حسم نسبة ٢% قوميسيون.

ان الاتفاقيات المماثلة وفرت للشركات الوطنية، اولاً، الحق الكامل وغير المنازع فيه في ملكية كل الكميات المنتجة من النفط، ثانياً، اكتساب خبرة اكبر في استثمار حقول النفط.

وتتشعب من اتفاقيات "سرفيس – كونتراكت" أيضاً الاتفاقيات المتعلقة بتقديم الخدمات الفنية. هذه الاخيرة طورت شروط الاتفاقيات الأولى، وعقدت في البداية أيضاً مع الشركات غير المنتسبة للكارتل النفطي الدولي.

وقد انتشرت هذه الاتفاقيات في المرحلة الراهنة على نطاق واسع للغاية. في آب عام ١٩٧٤ اقر في ايران قانون نفطي خاص ثبت جملة الالتزامات، التي يتضمنها هذا النوع من الاتفاقيات.

بموجب هذا القانون حصر حق عقد مثل هذه الاتفاقيات بالشركة الوطنية فقط. بعد توقيع الاتفاقية كانت الشركة الاجنبية تمنح مساحة من الأرض لا تزيد عن ٨ آلف كيلومتر مربع للقيام باعمال التنقيب عن النفط والغاز.

وللقيام بهذه العمليات كان على الشركة ان تفتح فرعاً لها في ايران يسجل وفق القوانين الايرانية كفرع للشركة الوطنية الايرانية. وكان على الشركة الاجنبية تمويل كافة عمليات التنقيب عن النفط وتنفيذها.

ولا تعوض نفقاتها إلاّ في حال عثورها خلال خمسة اعوام بعد توقيع الاتفاقية على كميات من النفط والغاز صالحة للاستثمار. بعد اكتشاف حقل النفط كان العقد المتعلق بتقديم الخدمات الفنية يعتبر منتهياً ويتم عقد اتفاقية جديدة مع الشركة نفسها تتعلق بشراء النفط، ولا ينبغي ان تزيد مدتها عن ١٥ سنة.

ان كمية النفط، التي كان يحق للشركة شراؤها من ايران لا ينبغي ان تزيد عن ٥٠% من النفط، الذي ينتج من الحقل، الذي تم اكتشافه بمساعدتها.

كانت هذه الاتفاقيات تتضمن عدداً من البنود، التي تستجيب لمصالح البلدان المنتجة للنفط، ومنها:

ـ تشرف شركاتها الوطنية على عمليات الاحتكارات النفطية الاجنبية. هذه الاخيرة ملزمة بالحصول على ترخيص من الحكومة لتنفيذ كافة الاعمال الاساسية وتقديم كافة المعلومات الضرورية حول سير اعمال التنقيب إذا طلبت منها ذلك حكومة البلد المنتج.

ـ الشركات الاجنبية ملزمة بتمويل اعمال التنقيب كلية وتحمل المخاطرة المرتبطة بهذه الاستثمارات. وإذا لم تتمكن خلال المدة المتفق عليها من توظيف كل الاموال اللازمة، ينتقل ما تم توظيفه منها إلى شركة النفط الوطنية.

ـ تعالج جميع النزاعات الناشئة بين شركات النفط الاجنبية والوطنية أمام المحاكم الوطنية ووفقاً للتشريعات الوطنية للبلد المنتج.

ـ لا يسمح باستئجار الاختصاصيين الاجانب إلاّ في حال عدم وجود الكادرات الفنية الوطنية.

ـ عادة لا يسمح باستيراد المواد والمعدات اللازمة إلاّ في حال عدم إمكانية انتاج معدات مماثلة في البلد المنتج.

بموجب قانون النفط لعام ١٩٧٤ وقعت ايران عدداً من الاتفاقيات حول تقديم الخدمات الفنية بما في ذلك مع الشركة الألمانية الغربية "ديمبنيكس" والاميركية "ايشلاند اويل" ومع غيرها من الشركات. كما عقد العراق أيضاً عدداً من الاتفاقيات المماثلة مع الشركة الفرنسية "الف ـ ايراب" والهندية "اويل اند تبتشور آل غس".

ان جميع أنواع الاتفاقيات، التي رأيناها، تنص بهذا الشكل أو ذاك على تعاون طويل الاجل بين الشركة الوطنية وشركات النفط الاجنبية. وفي المدة الاخيرة انتقل العديد من البلدان المنتجة للنفط إلى عقد اتفاقيات مع الشركات الاجنبية على اساس تجاري، تغطي عادة عملية واحدة أو عدة عمليات مترابطة فيما بينها، مثل اعمال الحفر ومد انابيب النفط.

واصبح من النادر ان تنص مثل هذه الاتفاقيات على تنفيذ مشاريع ضخمة مثل التنقيب عن النفط أو اعداد الحقول المكتشفة للاستثمار. ان الاختلاف المبدئي الذي يميز هذا النوع من الاتفاقيات عن بقية الانواع الاخرى، التي رأيناها اعلاه، يتلخص في انه بنتيجة تنفيذها لا تنشأ بين البلد المنتج للنفط والشركة الاجنبية علاقات طويلة الاجل حول امدادات النفط. ويدفع البلد المنتج بدل الخدمات التي تقدمها الشركة نقداً على أساس تجاري.

وتقوم الميزة الثانية في ان الشركة الاجنبية، التي تقوم بتنفيذ الالتزام، قد لا تكون شركة نفطية. هذه الشركات، إذ تملك المعدات الضرورية، قد لا تتعاطى تجارة النفط ومشتقاته وتكريره ولا تملك شبكة تصريف خاصة بها. وقد ساعد هذا في توسيع اطار الشركات التي تتعامل معها البلدان المنتجة للنفط لتشمل تلك التي تعمل في حقل بناء

الآلات والشركات الاستشارية والهندسية والمقاولات وسواها من الشركات غير المرتبطة مباشرة بالاحتكارات النفطية.

مثل هذه الاتفاقيات تعقد في اكثر الاحيان من قبل بلد ان تملك تجربة معينة في تطوير صناعة النفط لديها وشركات نفطية لديها القدرات المالية اللازمة انما تحتاج للمساعدة الفنية من اجل تنفيذ الاعمال المعقدة بصورة خاصة. وقد استخدمت الاتفاقيات التي من هذا النوع في العراق بصورة خاصة.

هذا النوع من العلاقات يستجيب، بالدرجة الأولى، لمصالح البلدان المنتجة. اولاً، في ظل هذه الاتفاقيات، الاشراف على استثمار حقول النفط يبقى كلياً في أيدي حكومة البلد المنتج. ثانياً، ان شركة النفط الوطنية ليست مرتبطة بتسليم النفط لمستهلك محدد، ولهذا تستطيع ان تغير بسهولة اتجاه امدادات النفط بهدف زيادة ارباحها: ثالثاً، تفسح هذه الاتفاقيات المجال أمام شركات النفط الوطنية للتعرف على الخبرات الفنية والهندسية المتقدمة. وعلى ضوء ذلك بوسعنا الافتراض أنه مع توطد مواقع البلدان المنتجة للنفط وتطور شركاتها النفطية الوطنية سوف يزداد عدد الاتفاقيات المماثلة.

(٢) تغير استراتيجية الاحتكارات النفطية الدولية وتكتيكها في السبعينات

امام الحركة الهائلة، التي عمت الشرق الأوسط من أجل ازالة الاستعماري الاقتصادي، وامام موجة التأميمات النفطية، التي ولدتها ازمة النظام الاستعماري الجديد، والانواع الجديدة من الاتفاقيات، امام هذا كله وجدت الاحتكارات نفسها مضطرة لاعادة النظر في استراتيجيتها وتكتيكها بالمنطقة والتكيف مع التحولات الجارية فيها.

قبل الدخول في دراسة هذه القضية لا بد ان نرى بوضوح كامل تلك الخسائر الفادحة بالفعل، التي تعرضت لها الامبريالية بالقضاء على نظام الاستغلال السابق لبلدان الشرق الأوسط. ان تأميم الامتيازات النفطية الكبرى، التي كانت تملكها أكبر المجموعات المالية الاوليغارشية في العالم الرأسمالي، وتحديد حجم انتاج النفط وتصديره وكذلك مستوى اسعاره من قبل البلدان الاعضاء في "الاوبك"، اضافة إلى رفع هذه الاسعار أكثر من مرة، قد حرمت الامبريالية امكانية الاشراف المباشر على اغنى منابع النفط، هذه السلعة الاستراتيجية فائقة الاهمية والمصدر الاساسي للطاقة في العالم المعاصر.

ان نهاية عهد النفط الرخيص، الذي كان إلى حد كبير وراء وتائر النمو المرتفعة للانتاج الرأسمالي، قد ساعد في تحويل جزء من العالم المستعمر (بفتح الميم) وشبه المستعمر (بفتح الميم) سابقاً إلى قوة جدية في اسواق الائتمان الدولية وفصيل مؤثر في جبهة الدول النامية من اجل نظام اقتصادي جديد.

ان عالم "النفط القديم" بكل ما كان يتميز به من استغلال فاحض وتحكم الامبرياليين بالبلدان المصدرة للنفط وتدخلهم الوقح في شؤونها الداخلية تراجع تحت الضربات التي وجهتها إليه حركة التحرر الوطني.

لم تنج من الخسائر الكبيرة أيضاً الاحتكارات النفطية نفسها. مع ازدياد ارباحها على حساب رفع اسعار المنتجات النفطية النهائية، فقدت سيطرتها على منابع النفط الغنية واصطدمت في السوق بمنظمة "الاوبك"، التي برهنت عن قدرتها في فرض شروطه الخاصة "للعبة" على الاحتكار النفطي الدولي.

واصبحت "الشقيقات السبع" صاحبة السلطان المطلق سابقاً مجبرة على اقتسام عائدات النفط مع الشركات غير المنتمية للكارتل والبنوك والشركات الصناعية والهندسية والعسكرية التي دخلت اسواق الشرق الأوسط.

ومهما كانت بعض الدول الامبريالية، التي تملك خامات النفط (الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، النروج)، معنية بارتفاع اسعار هذه السلعة من أجل زيادة اربحية استثمار حقولها النفطية، إلاّ ان احتكاراتها والدوائر الحاكمة فيها لا تستطيع التسليم بأن مستوى اسعار النفط وحركة تغيره تتحدد ليس في مراكزها وعواصمها.

أما بالنسبة لمجموعة البلدان الامبريالية ككل، فان ارتفاع اسعار النفط قد أثار في اقتصادياتها سلسلة من الظاهرات السلبية. إذ رفع عجز ميزان مدفوعاتها وأصبح أحد العوامل الكامنة وراء الارتفاع التضخمي للاسعار وانخفاض وتأثر النمو

إلاّ أن العالم الرأسمالي، وعلى الرغم من الخسائر الواضحة، تمكن بالطبع، من التأقلم بشكل ما مع الوضع الجديد، وايجاد وسائل جديدة وفعالة في اكثر الاحيان لمواصلة الاستغلال الاستعماري الجديد للبلدان المصدرة للنفط.

ومن جهتها لم تتمكن البلدان الاعضاء في "الاوبك" من التوصل إلى انتهاج سياسة نفطية مستقلة تماماً والاستفادة كلياً من ارتفاع الاسعار. إذ ليس له سلطة على الطبيعة الدورية للانتاج الرأسمالي العالمي بازماته والهبوط الدوري لاسعار الوقود. كما انها لا تستطيع ان تتحكم بالتقلبات المستمرة في اسعار العملات والتي تبدل القيمة الحقيقية لودائعهم (الاسعار العالمية للنفط تتحدد بالدولار مما يجعلها مرتبطة بتقلبات سعر صرفة).

والتضخم يخفض جزئياً قيمة عائدات النفط. واصبح اقتصاد الطاقة. الذي خفض الطلب عليها نسبياً، سلاحاً جديداً قويا بيد البلدان المستهلكة. اضف إلى ذلك، ان النفط من الخامات، التي لا تتجدد، وهذا ما يجعل البلدان المنتجة للنفط تفكر اكثر بعصر ما بعد النفط.

وعلى الرغم من كل قوة "الاوبك" وتأثيرها الكبيرين، إلاّ انها لا تمسك من "السلسلة النفطية" إلاّ بالحلقة المنتجة، أي "منبع النفط".

إذ أن شحن النفط وتكريره وتصريفه مع مشتقاته لا تزال بيد الاحتكارات النفطية، التي تنتهج سياسة مستقلة في هذه الحلقات النفطية الهامة. الدول العربية مثلاً، لا تملك إلاّ ٣ % من اسطول ناقلات النفط العالمية ("الاوبك" بأسرها تملك ٣,٩%) و٤,٣% من طائرات تكرير النفط (الاوبك تملك ٧,٥%)، وحصتها في حجم الاستهلاك النهائي الخارجي لمشتقات النفط تساوي الصفر عملياً.

وهكذا نرى ان "الاوبك" تشرف على حجم انتاج النفط، إلاّ انها لا تشرف على الطلب عليه، الذي ما زال كما في السابق مرتبطاً بتقلبات الوضع الاقتصادي وبالاحتكارات النفطية، التي لا تزال تحتفظ بمواقعها الوسيطة بين المنتجين المباشرين والمستهلكين النهائيين للنفط. وبالنتيجة ليس بوسع الاوبك دائماً تعويض وتائر التضخم المرتفعة برفع مستوى اسعار سلعتها.

هكذا كان الامر في عام ١٩٧٣ وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ - ١٩٨٠. في ظل انخفاض الطلب على النفط تحت تأثير الأزمات الاقتصادية أو السياسية التي تنتهجها الدول الغربية في تخزين احتياطيات استراتيجية هائلة من النفط يضيق مجال استقلالية "الاوبك". فمن اجل المحافظة على استقرار اسعارها في "سوق المستهلكين"

غالبا ما تضطر "الاوبك" إلى تخفيض انتاجها إلى درجة كبيرة، مع العلم ان هذا التخفيض يتسبب لعدد من اعضاء "الأوبك" ذوي المداخيل المنخفضة نسبياً باضرار جدية في تمويل خطط التنمية.

واخيراً، تضطر بلدان "الاوبك" لدفع مبالغ اضافية مقابل السلع، التي تستوردها من الغرب، وجعل خطط التنمية الاقتصادية لديها تتأقلم مع الظروف والاتجاهات السائدة في السوق الرأسمالية العالمية، والتي تتطور خارج اطار تأثيرها.

كما تضطر أيضاً لتوظيف مداخيلها في اقتصاد المراكز الرأسمالية مما يزيد الدول الامبريالية غنى ويضيق إلى درجة شديدة امكانية استخدام هذه الودائع لصالح المودعين انفسهم.

ان ما يمثل خسارة "للاوبك" يشكل ربحاً للامبريالية ويتحول إلى قوة تدعم بقاءها. بعد أن صحت الامبريالية من "الصدمة النفطية "الأولى في عام ١٩٧٣ وضعت استراتيجية وتكتيكاً جديدين في سياستها تجاه الدول المصدرة للنفط وخاصة بلدان الشرق الأوسط.

وتقوم هذه الاستراتيجية في السعي للاحتفاظ باشراف غير مباشر، إذ تعذر الاشراف المباشر، على ثرواتها وسياستها النفطية مما يتيح لها ضمان استمرار امدادات النفط والحؤول دون عمليات مقاطعة نفطية جديدة، ومواصلة استغلال الدول المنتجة للنفط بوسائل استعمارية جديدة وشدها اكثر إلى الاقتصاد الرأسمالي العالمي وجعل اقتصادها النامي اكثر تبعية لمراكز الرأسمالية، ودعم الدوائر الرجعية المتعاطفة مع الغرب والموجودة في السلطة في البلدان الاعضاء في "الاوبك".

وانتهجت سياسة تهدف لتحقيق هذه الاهداف كلها، مع ايلاء اهمية خاصة للمحافظة على مواقع معينة للاحتكارات النفطية في البلدان الاعضاء في "الاوبك" مما يجب أن يؤدي إلى ارتفاع اسعار النفط بوتائر ادنى من وتائر ارتفاع التضخم وذلك من أجل تعويض الاحتكارات النفطية وخزينتها الخسائر المترتبة على ارتفاع اسعار الوقود السائلة.

إلاّ ان هذا التكتيك الجديد وهذه الاستراتيجية الجديدة لم ينجحا، بالطبع، في تحقيق جميع هذه الاهداف. ومع ذلك استطاعت الاحتكارات والدول المستوردة تحميل المستهلكين الاعباء المترتبة على ارتفاع اسعار استيراد النفط.

وتمكنت بذلك ليس من تجنب الخسارة فحسب، بل ومن زيادة مداخيلها. كما لم تتعرض للخسارة أيضاً الاحتكارات المستهلكة للطاقة، إذ عمدت إلى رفع اسعارها على حساب الشركات الأخرى والمستهلك العادي.

وقد حصلت الاحتكارات النفطية على ارباح طائلة خاصة في عام ١٩٧٩ حين ازدادت ارباح الاحتكارات الأميركية فقط، الاعضاء في الكارتل النفطي الدولي بمقدار ٨٨% دفعة واحدة.

وفي بلدان "الأوبك" نفسها استند اصحاب الامتيازات السابقة إلى اشرافهم على حقل التصريف ليبقوا المشترين المميزين والمحتكرين عملياً شراء النفط المصدر. كما ان ملكيتهم لمصانع التكرير تتيح لهم الحصول على الأرباح المتأتية من هذه العملية، واشرافهم على شبكة التوزيع يتيح لفروعهم الحصول على الارباح التجارية أيضاً.

وتعمل الاحتكارات النفطية جنباً إلى جنب مع حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة المستوردة للنفط على عرقلة تطوير صناعة تكرير النفط في "الاوبك" مباشرة، وذلك عن طريق الاحتفاظ برسوم جمركية مرتفعة على استيراد مشتقات النفط وعدم فرض أي رسوم على استيراد النفط الخام.

وعن طريق سيطرتها على انتاج المعدات الحديثة تمكنت الاحتكارات من تثبيت اقدامها إلى حد كبير في البلدان، التي كانت بالسابق تملك امتيازات فيها، كشركات مقاولة تجني ارباحاً من بيع المعدات والخدمات الادارية والاستثمارية.

ان هذا كله اصبح ممكناً لسبب آخر أيضاً، وهو ان الاحتكارات الكبرى في هذا المجال لم تعد احتكارات نفطية فحسب، بل اصبحت شركات كبرى تعمل في حقول متشعبة في مجال الطاقة. في اواسط السبعينات كانت هذه الاحتكارات في الولايات المتحدة، مثلاً، تسيطر على ٣٠% من مخزونات الفحم المكتشفة و٢٣% من انتاجه.

وفي أواخر الستينات استطاع ١٨ احتكاراً من اكبر الاحتكارات النفطية ان تفرض سيطرتها على ٤٥% من مصادر الأوران في الولايات المتحدة الأميركية، وفي عام ١٩٧٠ وصلت حصتها في انتاجه إلى ٧٥%. وتنشط بصورة خاصة في هذا المجال "اكسون"، "شل"، "غالف" و"رويال داتش شل".

ان "غالف اويل" و "بريتش بتروليوم ـ سوهايو "تبنيان مفاعلات نووية، اما شركة "اكسون" فتقوم بابحاث في حقل الطاقة الحرارية...

ان جميع الاحتكارات النفطية تقريباً تقوم بأبحاث حول تكنولوجية الاستفادة من الرمال المشبعة بالمواد البترولية ووقود السلانيتس في الولايات المتحدة الأميركية وكندا من أجل انتاج الوقود السائلة.

شركة "اكسون"، مثلاً، تبني الآن مصانع ضخمة من هذا النوع. وتعد مشاريع مصانع مماثلة شركات "شل" وسواها من الشركات النفطية الأميركية و"بتروفينا" و"كومباني فرانسيز دي بترول" و"اوكسيدنتال" و"تكساكو" و"انديانا ستاندرد" و"اتلانتيك ريتشفيلد".

وتبني "اكسون" أيضاً مصنعاً لاستخراج الغاز من الفحم في الولايات المتحدة الأميركية وهولندا. وتحتل المرتبة الأولى إلى جانبها في هذا المجال شركة "غالف اويل". وتقوم بالابحاث في مجال المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة كل من "اكسون" ، "غالف ايول" "ستانكال"، "اوكسيدنتال" ، "آل باسو"، "سان اويل" و"يونيون اويل".

وتوظف الاحتكارات اموالا طائلة في الابحاث العلمية في مجال النفط والغاز. مثلاً، في عام ١٩٧٩ وظفت "اكسون" مبلغ ٢ مليار دولار لهذه الغاية نال منها النفط والغاز نسبة ٣٠% والفحم ٢٥% والطاقة الذرية السلانيتس ١٠%.

لكن على الرغم من التوغل الشديد في هذه المجالات الجديدة بالنسبة إليها من مجالات الطاقة، لم تتمكن الاحتكارات النفطية حتى الآن من تحويلها إلى اتجاهات في نشاطها مربحة إلى حد كاف. وذلك لعدم وجود الخبرة الكافية ولكون عملياتها في عدد من المجالات لا تزال في نطاق الاستثمارات الأولية.

مثلاً، في عام ١٩٧٩ لم تجن شركتا "اكسون" و"رويال داتش شل" من انتاج الفحم إلاّ الخسائر. ولم تختلف النتائج، التي أسفر عنها نشاط "غالف أويل" في مجال الطاقة في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠، ولا تزال صناعة النفط بالذات تعطي أعضاء الكارتل النفطي الدولي أكثر من ٩٠% من الأرباح الصافية من كل عملياتها.

ومع ذلك فإن الاحتياطي، الذي أنشأته هذه الاحتكارات، يجعلها تأمل في فرض سيطرتها بالمستقبل على أكثر فروعها أربحية، حتى حين ينخفض دور النفط حتماً في الاستهلاك العالمي للطاقة. في حين أن دول الأوبك ليست

قادرة على انتهاج مثل هذه الطريق، إذ حتى في ظل وجود "فائض" في الموارد، هذا الأمر يحتاج إلى قاعدة خاصة للبحث العلمي ليست متوفرة لدى هذه البلدان.

وهكذا، ان مواقع شركات الطاقة لا تزال بشكل عام تتعزز في الاقتصاد العالمي. في عام ١٩٢٩، مثلاًن حين جرت لأول مرة دراسة أوضاع ٢٥ شركة أميركية تمثل كبرى الشركات الصناعية الأميركية كانت "اكسون" "ستاندرد أويل أوف انديانا"، "موبيل"، "تكساكو"، "سوكال"، "شل" (الفرع الأميركي)، "غالف"، "سينكلر أويل" (فرع "اتلانتيك ريتشفيلد في الوقت الراهن) تحتل، من حيّث حجم الرأسمال، المراتب التالية على التوالي ٢، ٤، ٧، ٩، ١٠، ١٣، ١٥، ١٦. بعد خمسين عاماً من اجراء مثل هذه الأبحاث تغيرت نوعياً تركيبة الشركات الخمس والعشرين، التي تمثل كبرى الشركات الأميركية.

فقد خرجت من بين صفوفها شركات السكك الحديدية واحتكارات الصناعات الغذائية والمعلبات وحتى صناعة السيارات، التي كانت شركات عملاقة في يوم من الأيام - الكونسرن الميتالورجي "يو. اس - ستيل" الذي كان يحتل المرتبة الأولى عام ١٩٢٩ من حيّث حجم الرأسمال، تراجع في عام ١٩٧٩ إلى المرتبة الخامسة عشرة.

أما الشركات النفطية (وهي حالة فريدة في تاريخ الرأسمالية) ليس لم تتراجع فحسب، بل عززت مواقعها. في عام ١٩٧٩ احتلت شركة "اكسون" المرتبة اولى في هذه القائمة و"موبيل" المرتبة الثالثة و"تكساكو" المرتبة الخامسة و"سوكال" المرتبة السادسة و"غالف" المرتبة السابعة و"ستاندرد أويل أوف انديانا" المرتبة العاشرة و"اتلانتيك ريتشفيلد" المرتبة ١٢ و"شل" (الفرع الأمريكي) المرتبة ١٣ و" كونوكو" المرتبة ١٥ و" تنكو" المرتبة ١٨ و"سان" المرتبة ٢٠ و"اوكسيدنتال بترووليوم" المرتبة ٢١ و"فيليبس بتروليوم" المرتبة ٢٢.

إن أسباب هذا الصعود معروفة للجميع. إذ أن هذه الشركات بالذات تحصل على أعلى الأرباح، وكانت وما زالت إلى حد كبير تسيطر على الفرع، الذي لا زال منذ خمسين عاماً يغذي تطور الاقتصاد الرأسمالي ككل.

هذه الشركات بالذات أظهرت أعلى درجات القدرة على التكيف مع التحولات الجارية. يقول تيرنر أن القدرة على التكيف تمثل جانباً هاماً من جوانب نشاط أية شركة كبيرة. بوظيفة الانارة بفترة طويلة.

وقبل أن ينشئ فورد صناعة السيارة، التي تتطلب كمية هائلة من البنزين. ان تطور الكهرباء لم يؤد إلى سقوط "ستاندرد أويل". بل تكيفت ووجدت أسواق جديدة وعززت مواقعها أكثر.

في عام ١٩١٦ كتب لينين يقول بأن متانة أي اتحاد احتكاري تزداد حين تمسك يد واحدة بكافة مصادر المواد الخام. وهذا ما يفسر إلى درجة كبيرة، متانة الأوضاع الاقتصادية للاحتكارات النفطية.

قبل حركة التأميمات الكثيفة للامتيازات النفطية الأجنبية في البلدان النامية (في الشرق الأوسط بالدرجة اولى) كانت الاحتكارات النفطية الدولية تسيطر على ٨٠% من ثروات النفط المكتشفة في العالم الرأسمالي.

وكانت تسيطر كذلك على أكثر حقول النفط انتاجية وسهولة في الانتاج، التي كان استثمارها يغطي عملياً كل زيادة انتاج النفط في الخمسينات والستينات. إن الأشراف المباشر على منابع النفط الأساسية أتاح لها احتلال المواقع الرئيسية في حقل الانتاج أيضاً. في عام ١٩٦٣ كانت نسبة النفط الذي تنتجه تبلغ ٨٢% من مجمل انتاج النفط الرأسمالي العالمي، وأصبحت هذه النسبة في عام ١٩٧٢ ٧٣%. وحتى بعد تأميم امتيازات النفط الأجنبية الأساسية كانت تشكل هذه النسبة ٣٠%.

وعلى الطرف الآخر من "السلسلة النفطية"، أي في مجال التكرير والتصريف، تراجعت أيضاً بعض الشيء مواقع الاحتكارات النفطية الدولية نتيجة الضغط من جانب الشركات الحكومية في بلدان أوروبا الغربية واليابان. وكذلك من جانب ما يسمى بالشركات المستقلة المتخصصة بعمليات منفصلة كالتكرير والتصريف وشحن النفط ومشتقاته.

إن نسبة سيطرة "الشقيقات السبع" على الطاقات الانتاجية في مجال التكرير بالعالم الرأسمالي انخفضت من ٦١% عام ١٩٦٨ إلى ٤٧% عام ١٩٧٥.

وفي النصف الثاني من السبعينات برزت ملامح ظاهرة أخرى تتمثل في تطور العلاقات بين الشركات الحكومية و"المستقلة" من البلدان الرأسمالية المتطورة من جهة وشركات النفط الوطنية في البلدان المنتجة متخطية الاحتكارات الكبرى.

وقد أدى ذلك إلى بعض الانخفاض في حصة هذه الاحتكارات في التجارة الخارجية للنفط ومشتقاته.

في السبعينات، كما نرى، كانت تجري عملية تآكل معينة لمواقع الاحتكارات النفطية المتكاملة عامودياً في صناعة النفط الرأسمالية. والسبب الرئيسي في ذلك يكمن في لجوء البلدان المنتجة للنفط بفرض اشرافها على ثرواتها النفطية واستثمارها.

كما لعبت دوراً معيناً في ذلك سياسة الدول الأوروبية الغربية واليابان، التي تحاول "دفع" شركاتها النفطية الخاصة بها إلى مختلف حلقات "السلسلة النفطية" والحد من سيطرة الاحتكارات النفطية "الانكلوساكسونية" على صناعة الطاقة فيها.

اضافة إلى ذلك أن انخفاض دور الاحتكارات النفطية كان نتيجة طبيعية لاحتدام التنافس بين الدول الإمبريالية. فالشركات "المستقلة" مثلاً، جاءت إلى صناعة النفط في الشرق الأوسط تحت تأثير معدل الربح المرتفع جداً، الذي تكون في هذا الفرع.

وكانت الاحتكارات النفطية تجد صعوبة متزايدة في صد هذه الشركات، سيما بعد أن فقدت اشرافها المباشر على منابع النفط.

وفي الوقت نفسه، على الرغم من بعض الضعف الذي أصاب دور "الشقيقات السبع" في الاشراف على منابع النفط وانتاجه، وشحنه وتكريره وتصريفه مع مشتقاته، لا تزال الاحتكارات الدولية الكبرى تحتل بشكل عام مواقع قوية للغاية في صناعة النفط الرأسمالية العالمية.

فإذا أخذنا المعطيات المتعلقة ليس "بالشقيقات السبع"، بل باحد عشر احتكاراً تمثل أكبر الاحتكارات النفطية في العالم الرأسمالي، نجد أنها تشرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة على نسبة ٦٤% من مجمل انتاجه.

إن الوضع المهيمن، الذي تشغله الاحتكارات النفطية الكبرى في صناعة الطاقة الرأسمالية يعود إلى اشرافها على شبكة تصريف منظمة تنظيماً شاملاً وقدرتها على استقبال وتكرير كميات هائلة من النفط الخام من مختلف الأنواع في مصانعها الخاصة واشرافها على شبكة النقل الدولية. ان شركة "اكسون" وحدها تشتري وتستخرج ١٦٠ نوعاً مختلفاً من النفط وتشحن النفط العائد لها بواسطة ٥٠٠ ناقلة نفط في وقت واحد من ١١٥ ميناء تتوزع بعدها على ٢٧٠ مركز وصول في ٦٥ بلداً من بلدان العالم.

وتشتري شركة "غالف"، الأصغر حجماً من شركة "اكسون"، وتستخرج ٢٠ نوعاً من النفط من ١٤ بلداً. ويشير ماك ليفي، رئيس مجلس الإدارة في شركة "غالف" إلى أن الشركات النفطية الدولية تشرف على نسبة تتراوح بين ٦٠ و٧٠% من حجم تجارة النفط الدولية.

في عام ١٩٧٥ كانت "الشقيقات السبع" تسيطر على ٤٥% من تصريف النفط ومشتقاته في البلدان الرأسمالية المتطورة خارج أميركا الشمالية. وكانت تشرف على نسبة تتراوح بين ٥٠ و٨٠% من كافة عمليات الحلقات "الدنيا" من "السلسلة النفطية" في كل بلد من البلدان الرأسمالية المتطورة.

الشركة المستقلة تملك عادة مصنعاً واحداً للتكرير مخصصاً لنوع واحد محدد من النفط. أما الاحتكارات النفطية الكبرى فإن كل واحد منها يملك شبكة كاملة من مصانع التكرير موزعة في جميع أنحاء العالم وتسمح له بتكرير أي نوع من أنواع النفط الخام أينما تم الحصول عليه. ولهذا ليس بوسع أي شركة حكومية أو شركة من خراج اطار هذه الاحتكارات أن تقارن نفسها بها لا من حيّث العمليات ولا من حيّث القدرة على التصريف أو التكرير ولا من حيّث اتساع جغرافية النشاط.

إلاّ أن السيطرة على شبكة التصريف والتكرير ليست أبداً السبب الوحيد لاحتفاظ الاحتكارات النفطية الكبيرة بمواقعها في صناعة الطاقة الرأسمالية العالمية و"حضورها" في اقتصاد بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

إن السبب يكمن إلى حد كبير في تفوقها التقني العلمي في عدد من المجالات الهامة في الصناعات النفطية الكيميائية. بين هذه الحقول ينبغي بالدرجة الأولى، ذكر تقنية وتكنولوجية:

ـ استخراج النفط والغاز في المناطق الوعرة والمناطق ذات المناخ السيئ (الصحاري، المناطق الجبلية، الأدغال).

ـ استخراج النفط والغاز في البحار وخاصة الحفر عميقاً تحت سطح المياه مع استخدام الأرصفة العائمة.

ـ استخراج النفط في الحقول ذات التكوين الجيولوجي المعقد.

ـ انتقاء النفط ثانية وثالثة من الحقول "القديمة" وسبل زيادة انتاجية التكوينات الجيولوجية التي تحمل النفط.

ـ استخراج وتكرير النفط "غير التقليدي"، أي النفط الثقيل، النفط الذي يحتوي البارافين والنفط، الذي يحوي نسبة عالية من الكبريت.

ـ حماية البيئة المحيطة من التأثيرات الناجمة عن استثمار حقول النفط والغاز، وخاصة لدى حفر الآبار في البحار.

ـ تجميع الغاز المرافق لاستخراج النفط واستخدامه.

ـ الحصول من النفط على عدد من المنتجات الكيميائية الجديدة كلياً (البروتيناين، مثلاً).

ـ الخبرة في تنفيذ المشاريع الضخمة والهائلة في دراسة واستثمار حقول النفط الضخمة.

إذا قسمنا اصطلاحاً فروع صناعة النفط وتكريره إلى فروع "تكنولوجية تقليدية" وفروع "تكنولوجية جديدة" يتضح أن الاحتكارات النفطية الدولية تتراجع بشكل واضح عن مواقعها في الفروع "التقليدية" بالذات (في التنقيب عن النفط واستخراجه في الظروف المناخية الطبيعية، في البر، في نقل النفط ومشتقاته بواسطة الأنابيب والناقلات، في

التكرير البسيط للنفط). أما في الفروع "التكنولوجية الجديدة" المعقدة لم تضعف مواقعها بل، بالعكس، تعززت أن شركتي "شل" و"اكسون" مثلاً، تحتلان المرتبة الأولى في حفر الآبار العميقة تحت سطح المياه.

وأحرزت شركة "بريتش بتروليوم" عدة نجاحات في اكتشاف تكنولوجية الحصول على البروتين من النفط. وتقوم "كونوكو" بأبحاث واسعة في مجال الحصول على الغاز من الفحم وزيادة "عمق" تكرير النفط. وبوسعنا ذكر مجموعة كبيرة من الأمثلة غير التي ذكرنا.

إن ذلك كله يعزز أيضاً مواقع الاحتكارات النفطية سواء في صناعة الطاقة الرأسمالية العالمية أو في علاقاتها مع البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط. حتى حكومة بلد رأسمالي متطور كالنروج، مثلاً، وجدت نفسها مضطرة للجوء إلى الاحتكارات النفطية الدولية للحصول على تكنولوجية حماية البيئة البحرية من آثار حفر الآبار العميقة تحت سطح البحر، بعد أن كانت قد قدرت في البداية استثمار ثروتها النفطية الوطنية باستخدام طاقات شركتها الرسمية فقط.

ان العديد من بلدان الشرق الأوسط، الذي ليست له تجربة بأعمال حفر الآبار تحت سطح المياه، وجد نفسه مضطراً للامتناع عن تأميم الامتيازات النفطية، في المناطق البحرية.

تبذل الاحتكارات النفطية جهوداً حثيثة للمحافظة على تفوقها في ما يسمى المجالات "الحدية" للتكنولوجيا النفطية، والتي بتقديرها، ينبغي أن تلعب دوراً حاسماً في تطور صناعة النفط العالمية في المستقبل مع منصوب حقول النفط "الطبيعية" المتواجدة في المناطق المعتدلة وعلى اليابسة. في النصف الأول من السبعينات كان يعمل في ١٢ احتكاراً نفطياً تمثل كبرى الاحتكارات النفطية أكثر من ١٥ ألف شخص من المشتغلين في الحقل العلمي.

تحرص الاحتكارات النفطية حرصاً كبيراً على المحافظة على تقدمها العلمي التكنيكي. وتشير إلى ذلك حقيقة أن هذه الاحتكارات، وإن كانت تشارك في بعض الحالات بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الحكومية، تفضل أن تمول بنفسها كافة أبحاثها العلمية. ويعود السبب في ذلك إلى أن الحصول على الاعانات الحكومية في الأبحاث العلمية يفترض أن نتائجها يمكن أن تستخدم، عادة من قبل الشركات المنافسة.

تلك هي العوامل المادية، التي تقوم عليها الاستراتيجية والتكتيك الجديدان للاحتكارات النفطية في أسواق النفط. وتجدر الإشارة في الوقت نفسه إلى أن الاحتكارات النفطية تسعى لبلوغ أهدافها ليس بمفردها، بل بالاستناد إلى الدعم النشيط من قبل الدولة البورجوازية.

(٣) المثلث: بلدان "الأوبك" الكارتل النفطي الدول الامبريالية

يتمتع نظام تطور العلاقات في هذا "المثلث" ليس بأهمية نظرية فحسب، بل بأهمية سياسية أيضاً. على هذا التطور يتوقف إلى حد كبير الوضع في المنطقة ومستقبل نظام تموين "المركز" الرأسمالي بنفط أطرافه في الشرق الأوسط.

لابد في بادئ الأمر من الإشارة إلى أنه على الرغم من كل التعقيد الذي تتميز به العلاقات بين أطراف "المثلث" في الظروف الراهنة، إلاّ أنها تتسم باستقلالية معينة نسبية، بالطبع. فالبلدان المنتجة للنفط ما تزال، حتى في ظل أزمة الاستعمار الجديد، مرتبطة بعلاقات متعددة الوجوه مع الاحتكارات النفطية والدول الامبريالية التي تكرر النفط، مما يخلق ناماً جديداً لاستغلالها من قبل رأسمالية الدولة الاحتكارية.



لكن الجديد في الأمر أن البلدان المنتجة للنفط تكتسب في اطار هذا النظام استقلالية نسبية وأصبح بوسعها الدفاع عن مصالحها الاقتصادية بنجاح أكبر مما في السابق بكثير.

تعتبر الاحتكارات النفطية من أقوى فصائل البورجوازية الاحتكارية العالمية. فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبقتها، بالطغمة المالية للبلدان، التي توجد فيها مراكزها. وبفضل الطبيعة العالمية الواسعة لنشاطها الاقتصادي، وسيطرتها على أهم فروع الاقتصاد الرأسمالي، وقدرتها المالية والاقتصادية بلغت هذه الفئة من الاحتكارات مستوى عالياً من الاستقلالية الذاتية في مجمعات الدولة الاحتكارية في بعض البلدان الرأسمالية، بل وتمكنت في بعض القضايا من فرض مصالحها الخاصة.

ويحدد هذا الأمر إلى حد كبير خصوصية العلاقات التي تربط البورجوازية الاحتكارية "النفطية" بالدولة الامبريالية والفئات البورجوازية الأخرى.

لا شك أن موضوعة الطبيعية الطبقية للدولة بشكل عام، والدولة الرأسمالية بشكل خاص، التي تعبر عن مصالح الطبقة البورجوازية، من أهم موضوعات الماركسية ـ اللينينية. في عصرنا الراهن تدافع الدولة الرأسمالية عن مصالح البورجوازية الاحتكارية بصورة رئيسية. إلاّ أن ذلك لا يعني البتة التطابق الكامل بين مصالح الدولة الرأسمالية ومصالح كل فئة من فئات البورجوازية الاحتكارية.

ويبين الواقع أنه في ظل توطد مفهوم المصلحة الطبقية للبورجوازية الاحتكارية، التي تقوم الدولة الرأسمالية بحراستها، قد لا تتطابق مصالح بعض المجموعات الاحتكارية مع هذه المصلحة الطبقية العامة.

إن الأهداف الرئيسية للدولة الاحتكارية كمعبر عن مصالح الطبقة البورجوازية عامة، ولمجمل مجمع الدولة الاحتكاري تجاه نظام استثمار النفط في الشرق الأوسط كانت تقوم عادة في ضمان الوصول إلى الثروات النفطية لهذه المنطقة وابقاء أسعار النفط الخام عند مستوى منخفض.

ان الامدادات المستمرة من النفط الرخيص ساهمت مساهمة كبيرة في المحافظة على وتائر مرتفعة للنمو الاقتصادي في أوروبا الغربية واليابان وحتى في الولايات المتحدة الأميركية في فترة الخمسينات والستينات.

إن البلدان الرأسمالية المتطورة، وفق التعبير الشهير لكليمنصو، ركبت موجة نفط الشرق الأوسط لتعبر إلى "المعجزة الاقتصادية" في فترة الخمسينات والستينات. كما أن كبح ارتفاع أسعار النفط مكن الدولة البورجوازية عبر الضرائب من اعادة توزيع جزء كبير من ربح النفط لصالحها.

وطالما ان النظام الاستعماري الجديد في استثمار النفط، الذي تسيطر عليه الاحتكارات، كان يعمل بانتظام، وكانت تتحقق الاهداف المذكورة اعلاه، لم يكن يحدث تعارض بين مجمع الدولة الاحتكارية ككل ومصالح الاحتكارات النفطية.

وكان دور الدولة الامبريالية تجاه نظام استثمار النفط يقوم في تقديم الدعم الشامل لتوسع "احتكاراتها" وكذلك حمايتها من هجمات منافسيها الامبرياليين والدول النامية المنتجة للنفط. اضافة لذلك بقي تدخل الدولة الامبريالية في القضايا الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالنفط خلال فترة طويلة من الزمن يحمل طابعاً عرضياً ويتم في اللحظات الحرجة الحاسمة بصورة رئيسية.

أما الاحتكارات النفطية نفسها فلم تكن تؤمن انتظام عمل نظام استثمار النفط بتكليف من حكومتها الامبريالية، فحسب، بل انشأت هذا النظام وفصلته على نحو يتلاءم، بالدرجة الاولى، مع مصالحها الخاصة ويؤمن لها وضعاً مميزاً في مجمل بنية الدولة الاحتكارية. ولذلك لم تكن قط اهدافها الخاصة تتطابق دائماً وفي كل الأحوال مع اهداف ومصالح دولتها.

وقد برز هذا التعارض بوضوح خاص في السبعينات، حين بادرت البلدان المنتجة للنفط إلى فرض اشرافها على الحلقة "الدنيا" في صناعة النفط. فقد اضطرت الاحتكارات النفطية إلى التكيف مع الوضع الجديد، الذي لم يكن مستحيلاً كلياً بالنسبة لها. إذ تمكنت، مثلاً، من تحميل المستهلك عبء ارتفاع اسعار النفط الخام.

بل اكثر من ذلك، ان ارتفاع الاسعار اتاح لها فرصة زيادة ارباحها من انتاج مشتقات النفط ومن العلميات المرتبطة بالنفط الخام من مصادر خارج اطار "الأوبك". يقول فرنكل رئيس الشركة الاستشارية البريطانية "بتروليوم اكونومكس" ان الشركات كمشترٍ للنفط ليست معنية بالمستوى العام لاسعار النفط الخام بذاته.

ان ما يعنيها، بالدرجة الاولى، إلاّ تكون شروط عقودها أسوأ مما لدى الشركات الصغيرة. وقد لا تكون معنية إلى حد كبير في انخفاض عام لاسعار النفط الخام، إذ ان ذلك يؤدي إلى خسائر مالية هائلة نتيجة انخفاض قيمة مخزونها من النفط.

ومن الواضح ان هذا المنطق يمكن استخدامه من الوجه الآخر أيضاً. فالشركات معنية في ارتفاع اسعار النفط الخام على الأقل لأن ذلك يساعد على فع اسعار مخزوناتها من النفط ومشتقاته، التي انشأتها في المرحلة التي سبقت ارتفاع اسعار النفط الخام في بلدان "الأوبك".

ان تأميم الامتيازات النفطية في البلدان المنتجة، لم يفض كما اشرنا اعلاه، إلى خسارة الاحتكارات منابع النفط بصورة كلية. يقول رئيس شركة "موبيل" بهذا الصدد: لدينا الآن تجربة طويلة في قيام الحكومات بتأميم انتاج النفط. وتبين هذه التجربة انه في جميع الحالات دون استثناء كانت الشركات النفطية نفسها أو سواها من الشركات الغربية تستدعي للعودة من جديد كي تقدم للبلدان المنتجة الخدمات، التي تحتاجها.

وللدقة ينبغي ان نشير انه لم يفسح المجال للشركات للوصول إلى كل النفط، الذي كانت تملكه سابقاً. إلاّ ان كون الشركات الغربية لم تُحرم امكانية المشاركة في التنقيب يقودون حكومات بلدان "الأوبك" يدركون ان مصلحتهم الحصول على الخدمات من شركات النفط الغربية المتكاملة فيما بينها.

ولضمان هذه الخدمات في المستقبل يجب أن يعوض عليها بالنقود وبضمان الوصول إلى النفط الخام.

أما بالنسبة للممثلين الآخرين لمجمع الدولة الاحتكاري كان الأمر مختلفاً. إذ ان انهيار النظام التقليدي في استغلال النفط ادى إلى انهيار اسعار النفط الاحتكارية المنخفضة. وبكلام آخر فقد المصدر "غير المحدود" لتموين البلدان الرأسمالية المتطورة بالنفط الرخيص للغاية. واخذت تسود تدريجياً في اوساط الطبقة الحاكمة في الدول الامبريالية (هذه العملية كانت تجري بوضوح خاص في الولايات المتحدة الأميركية) وجهة نظر تقول بأن الاحتكارات النفطية إذا لم تكن في الظروف الجديدة شريكاً مباشراً "للأوبك" فهي على الأقل "رهينة" لها مجبرة على قبول مطالبها.

ويؤكد خبراء معهد بروكينغ بقولهم: إذا كانت الحجة الكلاسيكية، التي تدعم الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتلخص في انها قادرة على تحسين ظروف التجارة بالنسبة للبلد المصدر للرأسمال عن طريق تخفيض قيمة

وارداتها من السلع، فإننا نعتبر ان الشركات متعددة الجنسيات في الفروع التعدينية لم يعد بوسعها تحقيق ذلك.. ان دور الاستثمارات الاجنبية المباشرة تغير كلياً خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة.

إذ لم يعد بوسعها الآن تأمين وصول البلد المركز إلى مصادر الخامات في فترات الحاجة إليها ... دون موافقة البلد المعني على ذلك. وقد اصبحت باشكالها التقليدية عاجزة إلى حد كبير عن زيادة انتاج الخامات وزيادة عرضها، وهو الأمر الوحيد الذي بوسعه حل مسألة الاسعار وقضية الحصول على هذه الخامات.

ويشيركروغر (شريك لحدى شركات الاستشارات القانونية الكبرى في امريكا) في تقرير اعده بتكليف من وزارة الطاقة الأميركية عن علاقات شركات النفط الأميركية بالبلدان الاعضاء في منظمة "الأوبك" إلى ان شركات النفط الأميركية والاجنبية العاملة في الخارج... تحولت إلى رهائن عملياً لدى البلدان الرئيسية المنتجة وليست لديها الرغبة ولا القدرة على مقاومة مطالبها برفع الاسعار أو زيادة حصص المشاركة.

وفي كل الأحوال ان الدوافع الحالية لا تضمن بأن نشاط هذه الشركات سوف يستجيب للمصالح الوطنية للولايات المتحدة الأميركية.

وبالفعل، اظهرت احداث عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ان الاحتكارات النفطية كانت مهتمة بتأمين مصالحها الاقتصادية والمالية والسياسية اكثر مما كانت مهتمة بتامين حاجات البلدان المركز. وتشير دراسة معهد بروكينغ المذكور اعلاه إلى ان بريطانيا، التي تملك الاسهم الاساسية في شركة "بريتش بتروليوم" خسرت اثناء الازمة اكثر مما خسرت اليابان، التي لا تشرف على أية شركات نفطية كبيرة، أو الولايات المتحدة الأميركية التي فرض عليها الحظر.

تشير الاحصاءات التي قام بها الاقتصادي الأميركي ر. ستوباوك، إلى ان الاستهلاك الفعلي في البلدان الرأسمالية الرئيسية كان في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ اقل من التوقعات، التي كانت موجودة قبل الازمة النفطية.

في اليابان كان اقل بمقدار ٣%، وفي الولايات المتحدة الأميركية اقل بمقدار ١١% وفي بريطانيا بمقدار ١٢% وفي فرنسا بمقدار ٢١% وفي هولندا بمقدار ٢٢%. اضافة إلى ذلك ان توزيع امدادات النفط من قبل الاحتكارات الدولية الرئيسية على مختلف الدول الرأسمالية لم يتم بالضرورة على اساس "الانتماء القومي".

ومن ابرز الامثلة على ذلك رفض شركة "ارامكو" تموين الاسطول الحربي الأميركي في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ بالنفط ومشتقاته. في معرض اظهار "تعاطفها" مع المملكة العربية السعودية، خفضت هذه الشركة آنذاك انتاج النفط بمقدار يفوق ما كانت تطلبه الرياض.

لقد دفعت ازمة الطاقة وكذلك السلوك "الغامض" للاحتكارات النفطية اثناءها الدول الامبريالية إلى اعادة النظر في موقفها من نظام تموين الغرب بالنفط. فإذا كان هذا الموقف في الماضي يتلخص في تقديم العون الشامل لاحتكاراتها وحمايتها، اصبح الآن يشتمل على عناصر جديدة هي:

ـ محاولات الدولة الامبريالية التدخل المباشر والمتواصل في عمل نظام امدادات النفط.

ـ تشديد الاشراف على نشاط الشركات النفطية، بما في ذلك استحداث التشريعات والوسائل السياسية، التي تتيح امكانية اخضاعها لارادة مجمع الدولة الاحتكاري الوطني.

ـ محاولات زيادة اهتمام الاحتكارات في تأمين المصالح طويلة الامد لمجمع الدولة الاحتكاري هذا، واضعاف هذا التعاون الوثيق، برأي حكومات البلدان الامبريالية، مع البلدان المنتجة للنفط.

هذا النهج لم يكن واحداً، بالطبع، في كل البلدان الامبريالية. فالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وهولندا هي البلدان المراكز للاحتكارات النفطية الرئيسية، وتتميز سياستها بصورة اساسية بتقديم العون لاحتكاراتها.

اما بلجيكا والسويد وحتى المانيا الاتحادية واليابان ليس لديها احتكاراتها النفطية الكبرى وهي مضطرة للاعتماد إلى حد كبير على خدمات الاحتكارات "الانكلوساكسونية".

اما سياسة المجموعة الثالثة من البلدان الامبريالية (خاصة فرنسا وايطاليا) فتتميز ببذل المحاولات لانشاء شركاتها النفطية الوطنية وتعزيز مواقعها في مواجهة الشركات "الانكلوسكسونية".

وقد بدأت هذه المجموعة قبل ازمة الطاقة عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ بفترة طويلة بممارسة تدخل الدولة المباشر في نظام تموين الاقتصاد الوطني بالنفط المستورد وتشديد الاشراف على نشاط الاحتكارات النفطية الاجنبية. إلاّ ان سبب ذلك لا يكمن في ازمة النظام الاستعماري الجديد لاستغلال النفط، التي نعالج في هذا الكتاب، بل في احتدام التناقضات الامبريالية (التناقض بين البورجوازية الاحتكارية الفرنسية والايطالية من جهة والبورجوازية الاحتكارية الأميركية من جهة أخرى).

وكما اشرنا اعلاه، لقد استخدمت هذه التناقضات الامبريالية بنجاح غير مرة من قبل البلدان المنتجة للنفط. في فترة فرض الحظر على تصدير النفط رأى الاجتماع الدوري للبلدان الاعضاء في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط "اوبك" من الضروري الاعلان عن انها لن تمس مصالح "البلدان الصديقة".

وبالتالي لم يشمل الحظر امدادات النفط لالمانيا الاتحادية واسبانيا والبلدان الاسكندنافية واليابان. واثبتت حسابات "الأوبك" صحتها. فالبلدان الأوروبية الغربية، التي شملها الحظر تعرضت لخسائر كبيرة، وكانت معنية بتحسين علاقاتها مع الدول العربية، اما البلدان "الصديقة" للعرب فقد خشيت ان يؤثر بشكل أو بآخر الاستمرار في تخفيض انتاج النفط وتصديره على امداداتها النفطية ولذلك اظهرت موقفاً ايجابياً تجاه المصالح العربية.

وتجدر الاشارة أيضاً إلى أن الحظر الذي فرض على امدادات النفط ترافق مع ارتفاع سريع للاسعار. وقد اعتبرت البلدان "الصديقة" ان رفع الحظر سوف يحول دون ارتفاع الاسعار لاحقاً.

في اليوم التالي بالذات، الذي اعقب الاجتماع المذكور لأعضاء منظمة "الأوبك" انيع بيان حكومات بلدان "السوق المشتركة" الذي اعلنت فيه تأييدها قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي بما في ذلك تأييد القرار رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٦٧ بجميع بنوده ومن ضمنها انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

ورداً على هذا البيان قررت منظمة "الأوبك" عدم تخفيض امدادات النفط لبلدان اوروبا الغربية في شهر كانون الاول وتخفيض القيود المفروضة وزيادة انتاج النفط بنسبة ١٠% ابتداء من اول كانون الثاني عام ١٩٧٤.

إلاّ ان هذا الاجراء، وكذلك رفع الحظر ابتداء من ١٨ آذار عام ١٩٧٤ لم يحقق اهدافه المباشرة، إذ استمرت الولايات المتحدة الأميركية في تقديم الدعم لاسرائيل، ولم تتخذ مواقف بلدان "السوق المشتركة" البيانات العامة.

مع بداية ازمة الطاقة لم تكن بلدان "الأوبك" وحدها، التي تتعرض للانتقادات الشديدة في كافة البلدان الرأسمالية المتطورة وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية.

بل كانت هذه الانتقادات توجه للاحتكارات النفطية أيضاً. ولم يكن هذا النقد في الولايات المتحدة الأميركية يوجه من قبل ممثلي القوى الديموقراطية أو الدوائر البورجوازية الليبرالية، فحسب، بل من قبل المؤسسات والدوائر الرسمية أيضاً.

فقد كان نشاط الشركات النفطية متعددة الجنسيات موضع دراسة من قبل العديد من اللجان واللجان المتفرعة عنها، التي عينها الكونغرس والعديد من الوزارات والادارات الرسمية.

في هذه الفترة تم اتخاذ سلسلة من التدابير الفعلية في الولايات المتحدة الأميركية تحد إلى درجة ما من حرية الحركة بالنسبة للشركات النفطية. في عام ١٩٧٦ انشئت وزارة الطاقة، التي منحت صلاحيات واسعة للتدقيق في حسابات هذه الشركات، وبدأ العمل بمراقبة اسعار النفط الخام المستخرج في الولايات المتحدة الأميركية، والغيت جزئياً الاعفاءات الضريبية، التي كانت تسمح للشركات متعددة الجنسيات بالتهرب كلياً بالواقع من دفع الضرائب المترتبة على مداخيلها في الخارج.

هذه التدابير وسواها لم تفض، بالطبع، إلى فرض اشراف حقيقي للدولة على نشاط شركات النفط الدولية. إلاّ ان الاتجاه لتشديد هذا الاشراف برز بوضوح في الولايات المتحدة الأميركية وفي معظم البلدان الرأسمالية المتطورة الأخرى.

إلاّ ان الاتجاهات الرئيسية لتأثير الدولة على نشاط الاحتكارات النفطية لا يقتصر فقط على الاجراءات المذكورة هذه في تشديد اشراف الدولة على هذا النشاط. ان تجري محاولات حثيثة لتوسيع نطاق تطابق المصالح الاقتصادية للاحتكارات النفطية مع مصالح المجموعات الأخرى في مجمع الدولة الاحتكاري في بلدان المركز.

وفي حالات معينة يتم اجتذاب الاحتكارات النفطية للمشاركة في تنفيذ برامج الطاقة الحكومية. وتمول الدولة سلسلة من برامج البحث العلمي المكلفة جداً في مجال الطاقة وتقدم للاحتكارات النفطية قروض وضمانات حكومية بشروط مخفضة.

لا تشغل مكانة خاصة في سياسة الدولة الامبريالية قضايا التأثير على اشكال وبنية علاقات الاحتكارات النفطية بالبلدان المنتجة للنفط. فمن جهة، طورت الدولة الامبريالية في السبعينات سياسة تقديم العون للاحتكارات النفطية في صراعها ضد تأميم امتيازاتها في البلدان المنتجة وقيام هذه الاخيرة بفرض اشراف فعال على صناعة النفط الوطنية.

فقد وافقت الدول الامبريالية في مطلع السبعينات على توحيد الاحتكارات النفطية في اطار "مجموعة لندن السياسية" من أجل تمكينها من الوقوف جبهة واحدة في المفاوضات مع بلدان الخليج العربي. كما اتخذت اجراءات اقتصادية وسياسية لممارسة الضغط على حكومات البلدان المنتجة للنفط.

ومن جهة ثانية، شاعت في السنوات الأخيرة في اوساط الدولة الاحتكارية وجهة نظر جديدة "غير تقليدية" حول تأميم الامتيازات النفطية العائدة للاحتكارات. وقد انعكست وجهة النظر هذه بأوضح أشكالها في الكتاب الذي اصدره خبراء معهد "بوكنغ" الشركات الأميركية متعددة الجنسيات والمصالح الأميركية" الذي نشر في عام ١٩٧٨ في واشنطن. ولهذا المعهد تأثير كبير يجعل رأيه حول عدد من القضايا مسموعاً في اوساط الادارة الأميركية.

يشير انصار "النظرة غير التقليدية" (هكذا نسميها نحن مجازاً) حول طبيعة عمليات الشركات النفطية في البلدان النامية المنتجة للنفط إلى ان التأميم (الذي تم على اسس ملائمة للاحتكارات النفطية الدولية، بالطبع، أي على اساس التعويض) سوف تتحول في المدى الطويل إلى عامل يعزز مواقع هذه الاحتكارات كمصدر رئيسي للخبرة الفنية والتكنولوجية والادارية بالنسبة للبلدان المنتجة، وبوصفها المشتري الرئيسي لنفطها.

ويؤكد انصار هذه النظرية الاستعمارية الجديدة ان الاحتكارات، إذ تتخاص من الالتصاق المفرط بمصادر معينة للنفط وببلدان منتجة محددة، تكتسب حرية حركة اكبر وتزداد قدرتها في التأثير على سياسة حكومات البلدان المنتجة.

فإذا لم تستمر موارد الاحتكارات ورأسمالها مباشرة في صناعة النفط بالبلدان النامية، فانها تكف عن كونها "رهينة" للانظمة الحاكمة في هذه البلدان، وسوف يسهل عليها ممارسة الضغط على هذه البلدان عن طريق التهويل عليها برفض التعاون معها في تنمية اقتصادها وما إلى ذلك.

ان التخلي عن الامتيازات كشكل لتغلغل الرأسمال الاجنبي في اقتصاد البلدان النامية، برأي انصار هذه النظرية، يتيح امكانية ربط هذه البلدان على نحو امتن بالتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل.

وسوف يزال ذلك العامل السياسي المتمثل بقضية الملكية الاجنبية الكبيرة في الفروع التعدينية الاساسية في الصناعة، والذي يستفز باستمرار مشاعر الرأي العام في البلدان النامية ويدفع القوى السياسية الداخلية فيها للنضال ضد الدول الامبريالية.

ويرى انصار هذه النظرية ان انتشار الوسائل "غير التقليدية" للتغلغل في اقتصاد البلدان النامية المنتجة للنفط، قد يمكن من كبح الاتجاه لتعزيز مواقع القطاع العام في اقتصاد هذه البلدان. وتبدو قضية السيادة الوطنية، كعنصر يعزز موضوعياً مواقع الدول النامية في مواجهة الرأسمال الاجنبي الاحتكاري، تبدو وكأنها اصبحت بعيدة عن اطار علاقات الاحتكارات النفطية بحكومات البلدان النامية.

إذ ان قضية الملكية الاجنبية على اراضي البلد المعني شكلياً ليست موجودة في هذه الحالة. وتتعزز، بالاضافة إلى ذلك، مواقع القوى الاجتماعية، المستعدة للتعاون مع الرأسمال الاجنبي ومعنية في المحافظة على مثل هذا التعاون.

اما فيما يتعلق بالجانب الدولي، يرى انصار "الوسائل غير التقليدية" انه يمكن استخدامه على نحو فعال لاحكام ربط البلدان المنتجة للنفط باقتصاد الدول الرأسمالية المتطورة. كما تبرز امكانية واسعة أيضاً لاستيعاب منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير بل ومنظمة الامم المتحدة أيضاً.

ووفقاً للظروف الملموسة قد يكون دور هذه المنظمات في الموافقة على مشاريع اتفاقيات نموذج بين الاحتكارات وبين البلدان المنتجة للنفط، أو في قيام المنظمات المالية الدولية بتقديم القروض والضمانات للمشاريع المشتركة التي يتم تنفيذها في اطار مثل هذه الاتفاقيات.

ان انتشار الاشكال "غير الامتيازية" بوسعه، كما يرى انصار النظرية هذه، ان يطلق يد الدول الامبريالية في استخدام اجراءات تأديبية ضد البلدان المنتجة للنفط، التي ترفض وصاية الرأسمال الاجنبي.

فإذا كان استخدام مثل هذه التدابير، مثل مصادرة أو توقيف شحنات النفط المستوردة من البلدان المنتجة، لا يتم بسبب التخوف من ان تثير مثل هذه الخطوات تدابير انتقامية ضد ملكية الاحتكارات النفطية، فان اتخاذ مثل هذه التدابير يصبح اكثر صعوبة حيّث، شكلياً، لا توجد مثل هذه الملكية.

وبكلام آخر ان شروط النموذج الجديد هذا من الاتفاقيات بين الشركات النفطية والبلدان المنتجة للنفط يمكن، في حال الضرورة، ان تتغير بسهولة اكبر لصالح الشركات وتغدو اكثر الزامية للبلدان المنتجة حتى لو لم تعد هذه الأخيرة معنية بالالتزام بها نتيجة تغير الوضع الاقتصادي.

ان اكثر ما يثير انصار الوسائل "غير التقليدية" الاستعمارية الجديدة لتغلغل الاحتكارات النفطية في اقتصاد البلدان المنتجة للنفط هو ما قد يتيحه هذا النموذج الجديد في العلاقات من فرص توسيع نطاق التطابق في مصالح الاحتكارات النفطية مع مصالح مجمعات الدولة الاحتكارية في بلدان المركز .

إذ حين يزول خطر تأميم الرأسمال وخسارة الرأسمال، الذي توظفه هذه الاحتكارات، تصبح اكثر قدرة على الحركة وسوف تنشط في البحث عن فرص زيادة انتاج النفط، وتصبح البلدان المنتجة ميالة لخرق الخط العام "للأوبك" بسهولة اكبر.

ويشير خبراء معهد بروكنغ إلى ان مثل هذا النظام يحول ثروات المواد الخام التي كانت مقفلة امام الاستثمار بسبب التعصب القومي الاقتصادي، إلى ثروات مكشوفة، كما ان هذا النظام سوف يجعل من انشاء كارتلات للبلدان النامية والمحافظة عليها أمراً صعباً.

وبكلام آخر، الحديث يدور عن محاولة الاستخدام الأقصى لافضليات الاحتكارات النفطية، التي تقوم في هيمنتها على السوق الدولية للنفط ومشتقاته ومواقعها المتقدمة في مجال التقنية والتكنولوجيا والخبرة في تنظيم صناعة النفط، في المساومة مع بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

لكن انصار التوسع "غير القائم على الملكية" يؤيدون ليس أي نوع من انواع التأميم، بل ذاك، الذي، اولاً، يشتمل على تعويض "عادل" (من وجهة نظر الشركات، بالطبع)، ثانياً، ويساعد على تعزيز مواقع الانظمة الرجعية الحليفة للامبريالية والمستندة إلى الفئات البورجوازية البيروقراطية والاقطاعية في بلدان الشرق الأوسط المنتجة للنفط.

وتتضمن هذه الفكرة تطويراً للنظرية الاستعمارية الجديدة في المحافظة على اشراف الدول الامبريالية على اتجاهات التنمية الاجتماعية في البلدان المنتجة للنفط.

ان الجوهر الاستعماري الجديد لهذه النظرية (وان كانت تعرض بصورة مقنعة متكيفة مع حقائق العالم الراهن) لا يمكن إلاّ ان يتعارض مع المصالح الموضوعية للبلدان المنتجة للنفط. وتجدر الاشارة إلى ان هذه البلدان تبحث هي الأخرى عن اشكال جديدة لتطور علاقاتها مع الاحتكارات النفطية الاجنبية.

وفي كثير من الأحيان تتطابق شكلياً بعض اقتراحاتها مع توجهات انصار التعاون "غير القائم على الملكية". إلاّ ان مضمون اقتراحات الجانبين المتشابه من حيّث الشكل يختلف نوعياً من وجهة النظر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

وتجدر الاشارة في الوقت نفسه إلى ان تفاؤل انصار اشكال العلاقات "غير القائمة على الملكية" يتناقض مع التحليل الموضوعي للعمليات الجارية في البلدان النامية المنتجة للنفط. فالحلول المقترحة عاجزة عن القضاء على

جذور التناقضات الاساسية داخل نظام استثمار النفط لأن مصدر هذه التناقضات يرتبط أكثر فكثر بالوضع الداخلي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلدان المنتجة للنفط.

كما ان طبيعة علاقات هذه البلدان بالاحتكارات النفطية الدولية وبالدول الامبريالية المستهلكة اخذت تحددها بدرجة متزايدة حركة هذا الواقع.

تتسم الاتجاهات العامة لسياسة الدول الامبريالية تجاه البلدان النامية المنتجة للنفط في المرحلة، التي اعقبت ازمة الطاقة، اولاً، بتعزيز الطابع الجماعي لنشاطات البلدان الامبريالية، بما في ذلك ضمن اطار وكالة الطاقة الدولية، وان كانت ما تزال الولايات المتحدة الأميركية تلعب الدور الرئيسي في النادي الامبريالي، ثانياً، الالتزام بتنفيذ الوظائف والاهداف التي لم تتمكن الاحتكارات النفطية نفسها أو لم ترغب بتنفيذها. هذه الوظائف والاهداف هي:

- جعل المنتجين يحافظون على مستوى من انتاج النفط يضمن تلبية الحاجات الأساسية للبلدان الرأسمالية المتطورة من النفط المستورد.

- اجبار البلدان المنتجة على التخلي عن رفع أسعار النفط الخام أو على الأقل تخفيض معدلات ارتفاعها.

- تشجيع عملية "الربط العضوي" للبلدان المنتجة للنفط بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وجعلها معنية باستقراره، وخلق الظروف لتوجيه الجزء الاكبر من المداخيل النفطية لهذه البلدان إلى اقتصاد الدول الامبريالية أو وضعها تحت اشرافها غير المباشر.

- ضرب وحدة البلدان الأعضاء في الأوبك، والحؤول دون تعزيز الاتجاه التقدمي في نشاط هذه المنظمة.

تحاول الدول الإمبريالية بلوغ هذه الأهداف بصورة رئيسية عن طريق الجمع بين "السوط" و"قطعة الحلوى". فمن جهة، تعمل على اقامة "علاقات مميزة" مع الأنظمة الرجعية، ومن جهة ثانية، تمارس الضغط العسكري على هذه الأنظمة نفسها وعلى غيرها من دول الشرق الأوسط.

نشطت في السنوات الأخيرة محاولات وضع نهج موحد لمختلف الدول الامبريالية تجاه قضايا النفط. في عام ١٩٧٥ انشئت وكالة الطاقة الدولية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي وبمبادرة من الولايات المتحدة الاميركية، بهدف وضع سياسة موحدة للبلدان الأعضاء تجاه الدول المنتجة للنفط.

يدخل في اطار مهمات الوكالة وضع خطط "التوزيع الاستثنائي" للمخزونات المتوفرة من النفط الخام ومشتقات النفط بين البلدان أعضاء المنظمة في حال الانخفاض الشديد في عرض النفط (مثلاً، حظر جديد على النفط).

وتقوم الوكالة بجمع ومعالجة المعلومات حول مخزونات النفط في البلدان الرئيسية الأعضاء، وحول الصفقات الرئيسية، التي تعقد بين الشركات النفطية والبلدان المنتجة. هذه المهمات "البريئة" للوهلة الأولى لا ينبغي أن تغررنا.

فالحديث يدور عن انشاء منظمة متكاملة من قبل البلدان الرأسمالية المتطورة المستوردة للنفط بهدف محدد يتلخص في تنظيم سياسة هجومية ضد بلدان "الأوبك" ترمي إلى تعطيل قرارات المنظمة، التي تتسم بطبيعة معادية للامبريالية.

ورأس الحربة في هذه السياسة هي الولايات المتحدة الأميركية. لكن إدراكاً منها للاختلافات الجدية بين مواقفها ومواقف الأعضاء الآخرين في الوكالة حول عدد من القضايا، كانت الولايات المتحدة الأميركية تركز أيضاً على انتهاج سياسة مستقلة والقيام بخطوات مستقلة تجاه البلدان النامية المنتجة للنفط.

تحاول الولايات المتحدة الأميركية، عن طريق الجمع بين "العلاقات المميزة" والضغط العسكري، ليس تعزيز مواقع الأنظمة الرجعية في الشرق الأوسط وضمان الاشراف على سياستها الداخلية والخارجية، فحسب، بل وزعزعة مواقع الأنظمة التقدمية في المنطقة أيضاً.

ويمكن الحديث عن علاقة عضوية مباشرة بين السياسة النفطية الأميركية واستخدام أساليب القوة. فالولايات المتحدة الاميركية، إذ تهدد البلدان المنتجة باستخدام القوة العسكرية، تمارس ضغطاً نفسياً على هذه البلدان وتجبرها على اتخاذ القرارات النفطية الأساسية والعصا الأميركية الغليظة معلقة فوق رأسها.

وبكلام آخر، كأن الولايات المتحدة تحدد لدول "الأوبك" دائرة الأمور المسموح بها، وترسم لها قواعد سلوكها. في احدى مقالاته يشير المعلق السياسي الأميركي أويكر المعروف بنفوذه إلى أن التهديد باستخدام القوة العسكرية بهذا الشكل أو ذاك "خير تذكير للبلدان المنتجة للنفط" إلى أن "الأعمال، التي تتعدى اطاراً محدداً... قد لا تجاب لها إلاّ الكارثة".

وبكلام آخر، فإن القوة العسكرية والضغط العسكري تشكل جزءاً عضوياً من السياسة النفطية للولايات المتحدة الأميركية. ويقول أويكر المذكور هذا أن "ان امكانية استخدام القوة هي في أساس التجارة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط. والتهديد باستخدام القوة يجب أن يلعب دوره في التجارة الدولية، لأن وجود القدرة العسكرية أو عدم وجودها هي عوامل حقيقية في العالم المعاصر تماماً كما مخزونات النفط والحظر وبنية الأسعار... في هذه الحالة عاملنا الحقيقي، القدرة العسكرية، يجب أن يلعب في التجارة دوراً كالعامل الرئيسي، مخزونات النفط، التي يحتاج إليها العالم الصناعي".

هذه التهديدات لا تبقى كلاماً على صفحات الصحف الأميركية. في مطلع الثمانينات تحولت إلى واقع فعلي من خلال انشاء شبكة القواعد العسكرية الأميركية في المنطقة و"قوات التدخل السريع" لاستخدامها في منطقة الخليج العربي، أي في تثبيت الوجود العسكري الأميركي في المنطقة وهي ظاهرة جديدة نوعياً في سياسة الولايات المتحدة الأميركية.

كان كيسنجر قد هدد في أواسط السبعينات باستخدام القوة العسكرية ضد العرب. في عام ١٩٧٤ جرت لأول مرة في الولايات المتحدة الصحراوية الأميركية تدريبات على غزو القوات الأميركية لمنطقة الخليج العربي من البحر والجو.

وفي عام ١٩٨٠ اكتسبت هذه الفكرة طابعها المؤسساتي الرسمي حين أعلن كارتر في رسالته "حول وضع البلاد" في ٢٣ كانون الثاني عام ١٩٨٠ الخليج العربي منطقة "ذات اهمية حيوية" بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية والعالم الغربي بأسره، واتخذ قراراً بإرسال قوات بحرية أميركية إلى شواطئه بهدف تأمين تواصل امدادات النفط من هذه المنطقة تخوفاً من "عدم استقرار" الأوضاع في بلدان المنطقة و"سعي الاتحاد السوفياتي" لفرض سيطرته على الخليج العربي.

ويجدر بنا أن نتوقف مطولاً عند هذا التصريح لأنه ليس من المستبعد أن يكون في أساس أحد الاتجاهات الرئيسية في سياسة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج العربي في الثمانينات، أي في فترة تراجع الولايات المتحدة النشط عن عملية الانفراج في الوضع الدولي.

ومن نافل القول أن "حجج" الرئيس الأميركي جيمي كارتر في تبرير السياسة الأميركية في منطقة الخليج كانت مليئة بالمغالطات.

أولاً، ليس من سبب يدعو الولايات المتحدة للقلق بشأن امدادات النفط من هذه المنطقة. فالوضع في المنطقة لم يقدم أي حجة لذلك وأثبت الواقع أنه حتى في الحالات الاستثنائية، أي لدى تبدل الأنظمة أو حدوث تغييرات جذرية في سياسة هذا البلد أو ذاك في الخليج، يبقى البلد المعني "بحاجة لتصدير النفط، وتبقى الدول الغربية هي الأسواق الرئيسية لهذا النفط.

وهكذا، في ظل علاقات طبيعية مع بلدان الخليج تقوم على أساس المصالح التجارية المتبادلة والمتكافئة لا يبرز أي تهديد بقطع امدادات النفط. لكن الوضع يختلف، بالطبع، حين ترد الولايات المتحدة الأميركية على التحولات الاجتماعية الاقتصادية الحتمية من الناحية الموضوعية في المنطقة بمحاولات تثبيت الوضع الاجتماعي الراهن أو تنصيب الحكام الموالين لها عن طريق التدخلات العسكرية أو السياسية. إلاّ أن المسؤولية الناجمة عن مثل هذا الوضع تتحملها القوى الإمبريالية وليس منتجو النفط.

ثانياً، إن الولايات المتحدة الأميركية، وكما أشير أعلاه، ليست على الإطلاق "مرتبطة حيوياً" بإمدادات النفط من هذه المنطقة. كما أنه يستحيل في الوقت نفسه أن تصنف في خانة "المصالح الحيوية" للولايات المتحدة الأميركية، استمرار عمل آلية الاحتكارات الأميركية في هذه المنطقة، الذي يوفر أرباحاً بالمليارات للرأسمال الاحتكاري الخاص.

كما أن محاولات الولايات المتحدة الأميركية استخدام النفط المستخرج في الشرق الأوسط لابقاء حلفائها المنافسين لها في العالم الرأسمالي تحت سيطرتها لا يمكن أن تدخل يف خانة "المصالح الحيوية" للولايات المتحدة الأميركية مهما كان ذلك هاماً بالنسبة للامبريالية الأميركية.

لكن الأكيد أن هذه المنطقة ذات أهمية حيوية لشعوبها والبلدان الموجودة فيها.

ثالثاً، الاتهامات الموجهة للاتحاد السوفياتي ليس لها أساس من الصحة ولا تستند إلى الواقع. يبدو أنه ولا ثبات هذه الاتهامات وتبرير السياسة الأميركية في منطقة الخليج عمدت وكالة الاستخبارات الأميركية قبل خطاب الرئيس الأميركي بوقت قصير إلى نشر تقرير عن صناعة النفط في الاتحاد السوفياتي أكدت فيه، دون أي أساس واقعي، أن انتاج النفط السوفياتي "سوف ينخفض قريباً"، وسيجد الاتحاد السوفياتي نفسه مضطراً بعد عام ١٩٨٠ إلى البدء باستيراد النفط على نطاق واسع من منطقة الخليج العربي.

كانت الإدارة الأميركية بحاجة لهذا الكذب لتبرير سعيها لفرض سيطرتها العسكرية السياسية على منابع النفط في الشرق الأوسط. وقد تم غير مرة دحض مزاعم الدعاية الغربية بأن الدخول المؤقت للقوات المسلحة السوفياتية إلى أفغانستان بطلب من حكومته الشرعية "يشهد" على النوايا التوسعية للاتحاد السوفياتي في منطقة الخليج العربي.

ومن المعروف جيداً أن الأسباب التي دفعت القيادة السوفياتية للاستجابة لطلب الحكومة الأفغانية ليس لها أدنى علاقة بالخليج العربي. ومعروف أيضاً أن القيادة السوفياتية أعلنت تكراراً عن استعدادها لسحب القوات السوفياتية من هذه البلاد عندما تتوقف الأعمال العدوانية ضدها، التي تحتضنها وتدعمها الولايات المتحدة الأميركية.

وقد أوضحت صحيفة "البرافدا" موقف الاتحاد السوفياتي حيّث كتبت بأن التأكيدات، التي تزعم وكأن لدى الاتحاد السوفياتي خططاً توسعية تجاه باكستان وايران أو سواها من دول هذه المنطقة، كاذبة كلياً. أن سياسة المستعمرين ونفسيتهم غريبة عنا. اننا لا نطمع بأراضي الغير ولا بثرواتهم المستعمرون وحدهم من تغريهم رائحة النفط.

في كانون الأول عام ١٩٨٠ تقدمت القيادة السوفياتية بخطة ملموسة وبناء لتسوية الوضع في منطقة الخليج العربي. وقد جاء فيها أن الاتحاد السوفياتي لا يعتزم الاعتداء على نفط الشرق الأوسط ولا على طريق نقله.

بالطبع، لسنا غير معنيين بما يجري في المنطقة القريبة إلى هذه الدرجة من حدودنا. اننا نرغب في خلق وضع طبيعي هادئ هنا. وأقترح الاتحاد السوفياتي على الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأخرى والصين واليابان، وعلى كافة الدول، التي تبدي اهتماماً، بما فيها، بالطبع، دول المنطقة نفسها الاتفاق حول عدد من الالتزامات المتبادلة، من ضمنها التخلي عن انشاء قواعد جديدة هنا واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة وربطها بأحلاف عسكرية تشارك فيها الدول النووية.

وفيما يتعلق بشؤون النفط مباشرة، دعا الاتحاد السوفياتي إلى احترام حق دول هذه المنطقة بسيادتها على مواردها الطبيعية، وعدم خلق أية عقبات أو تهديدات للتبادل التجاري الطبيعي واستخدام طرق المواصلات البحرية، التي تربط دول هذه المنطقة ببلدان العالم الأخرى. ان تنفيذ هذه الخطة من شأنه أن يشكل ضمانة أكيدة لتأمين الحقوق المشروعة لهذه المنطقة في السيادة وأمنها سواء السياسي أو الاقتصادي.

على ضوء كل ما تقدم يتضح كلياً أن النهج العسكري للولايات المتحدة الأميركية تجاه بلدان الخليج العربي، والذي أعلن عام ١٩٨٠، قد أملته اعتبارات ليس له أية علاقة لا بمصالح السلام ولا بمصالح أمن هذه المنطقة ولا بالمصالح الوطنية الحقيقية للولايات المتحدة نفسها.

في معرض حديثه عن جوهر السياسة الأميركية في منطقة الخليج العربي أدلى وزير خارجية الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح للمجلة اللبنانية "مونداي مورننغ" قال فيه أن البلدان العربية لم تفكر في يوم من الأيام أن الاتحاد السوفياتي سوف يرسل قوات لاحتلال المنطقة العربية... تحت ستار الحديث عن الاتحاد السوفياتي "كغول شرير" يعمل لابتلاع المنطقة أنشأت الولايات المتحدة الأميركية قوات التدخل السريع للدفاع عنها على حد زعمها، ضد الاتحاد السوفياتي.

ومن المفيد أن نشير في هذا المجال إلى ما قاله رئيس الامارات العربية المتحدة زايد بن سلطان آل نهيان في مقابلة مع مجلة عربية أخرى هي "المستقبل"، أنا لست مقتنعاً أن الاتحاد السوفياتي يشكل في الوقت الراهن خطراً علنياً أو على أية دولة أخرى في الخليج العربي. أما فيما يخص الوجود السوفياتي في أفغانستان، فإن القوات السوفياتية موجودة هناك بموجب طلب رسمي من الحكومة الشرعية لهذا البلد... والضجة المثارة حول الوجود السوفياتي في أفغانستان وخطره المزعوم علينا قد افتعلت من أجل تخويفنا. نحن لا نعتبر الاتحاد السوفياتي عدونا.

اننا نعتبر أن إسرائيل هي عدو العرب الحقيقي الذي يحتل أراضيهم. نحن لا نريد اقامة قواعد عسكرية للولايات المتحدة الأميركية على أراضي الامارات العربية المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية لم تقف عند اعلان "النهج الجديد". ففي اطار "مبدأ كارتر" أرسلت الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج قوات بحرية كبيرة تتألف من ٣١ سفينة حربية من بينها حاملتا طائرات على ظهرها ١٧٠ طائرة، وحصلت على قواعد عسكرية في عمان والصومال وكينيا ومصر وعززت القاعدة العسكرية في جزيرة دياغوغارسيا في المحيط الهندي ووسعتها وانشأت وحدات خاصة من المظليين.

ويفترض البنتاغون أن بعد ٤٨ ساعة من "قرار" الرئيس يمكن أن يصل سرب الطائرات العسكرية، التي تحمل المظليين من الولايات المتحدة الأميركية إلى المملكة السعودية.

إن هذه الترتيبات العسكرية في منطقة الخليج نفسها وعلى تخومها تهدف إلى فرض السيطرة العسكرية السياسية للامبريالية الأميركية على البلدان المصدرة للنفط وخلق رأس جسر عسكري أميركي هنا موجه ضد الاتحاد السوفياتي. ومن المميز هنا، ان السياسة الأميركيين يتهربون من توضيح مفهوم "المسموح وغير المسموح به" في أعمال البلدان المنتجة للنفط.

ويبدو أن هذا الأمر يمنح سياسة الضغط العسكري مرونة أكبر ويجعلها ملائمة لمتطلبات الموقف الملموس.

في مطلع الثمانينات وصف بأنه أمر "غير مقبول على الاطلاق" فرض حظر جديد على امدادات النفط إلى الولايات المتحدة الأميركية وكذلك تخفيض انتاج النفط إلى درجة كبيرة في البلدان المنتجة وتعطيل طرق المواصلات، التي ينقل عبرها نفط الشرق الأوسط إلى البلدان الرأسمالية المتطورة.

وفي الوقت نفسه جاء على لسان المسؤولين الأميركيين أكثر من مرة أن رفع سعر النفط "يضرب استقرار الاقتصاد الغربي". وبالتالي يصبح محتملاً قيام الولايات المتحدة الأميركية بعمل عسكري سياسي ضد البلدان المنتجة للنفط أما عن طريق استخدام القوة، أو باستعراضها في عدد واسع من الحالات، التي تقيم بأنها تنطوي على ضرر بالمصالح الأميركية.

إن "جانب القوة" هذا، تكملة في السياسة الاميركية، كما ذكرنا آنفاً، "علاقات مميزة" مع عدد من البلدان المنتجة للنفط ذات الأنظمة الرجعية. هذه "العلاقات المميزة" ليست دائماً ذات معنى واحد.

ويظهر الواقع أنه على الرغم من نوايا الولايات المتحدة الأميركية، فان رجعية عدد من الأنظمة في البلدان المنتجة للنفط وحتى الميول الأميركية لدى الفئات الحاكمة فيها ليست مساوية "لتبعية" هذه الدول، وخير دليل على ذلك" العلاقات المميزة" للولايات المتحدة الأميركية بالمملكة العربية السعودية.

وينبغي أن نشير أولاً إلى أن ثمة قاعدة معينة للتطابق بين عدد من المصالح في مجال السياسة النفطية بين المملكة السعودية والدول الغربية، وبالدرجة الأولى، الولايات المتحدة الأميركية.

منذ الأيام الأولى لوجود "الأوبك" كان واضحاً بما فيه الكفاية أنه على الرغم من وحدة الأهداف حول عدد من القضايا النفطية إن هذه المنظمة ليست متجانسة كلياً في الداخل، إذ أن الأعضاء المنتسبين إليها يختلفون عن بعضهم البعض في مستوى التطور وطبيعة الأنظمة الحاكمة والبنية الاجتماعية والتوجه الاجتماعي الاقتصادي كما يختلفون أيضاً في مشاكل التنمية وتوفر احتياطيات النفط لديهم وحجم انتاجه.

مصلاً بالنسبة للبلدان الكبيرة من حيّث المساحة وعدد السكان والتي تملك احتياطيات نفطية متوسطة الحجم كالجزائر ونيجيريا واندونيسيا وفنزويلا وايران والعراق هي بحاجة ماسة للمداخيل من العملات الصعبة.

في حين أن البلدان العربية الصغيرة الأقل مساحة وعدداً في السكان لا تستطيع أحياناً "انفاق" كافة مداخليها في الداخل.

ولذلك نرى أن المجموعة الأولى من البلدان تؤيد عادة رفع أسعار النفط باستمرار في حين أن المجموعة الثانية معنية بدرجة أقل بهذا الأمر. أكثر من ذلك، ان الدوائر الحاكمة في عدد من البلدان العربية النفطية الملكية تخشى ان يؤدي الارتفاع السريع في الأسعار إلى زيادة معدلات التضخم مما يخفض قيمة استثماراتها في الاقتصاد الغربي، التي بلغت في واخر السبعينات مقاييس استثماراتها في الاقتصاد الغربي، التي بلغت في أواخر السبعينات مقاييس هائلة تعطيها مداخيل على شكل فوائد على الرأسمال.

اضافة لذلك هذه الأنظمة الملكية لا تريد صراعاً مكشوفاً مع الدول الغربية، التي ترى فيها حليفاً يساعدها في المحافظة على مواقعها.

في عام ١٩٧٥ عقدت اتفاقية بين الولايات المتحدة الأميركية تعهد بموجبها الجانب الأميركي بتقديم الاسلحة الحديثة للسعوديين وتوفير المساعدة العسكرية للمملكة ضد أي تهديد. وتعهد السعوديون من جهتهم بمنع "الاوبك" من رفع اسعار النفط بما يزيد عن ٥% في السنة وتوظيف نصف مداخيلهم من النفط في الاقتصادي الاميركي، بما في ذلك في سندات الخزينة الأميركية.

عقدت هذه الاتفاقية في عهد جيرالد فورد وتم تصديقها في عهد جيمي كارتر. وتشير كافة الدلائل انها ما زالت سارية المفعول حتى الآن.

تبني بعض الانظمة الملكية في البلدان النفطية سياستها آخذة هذه العوامل بعين الاعتبار. فالسعوديون كانوا يفشلون باستمرار محاولات بعض اعضاء "الاوبك" رفع سعر النفط، مع العلم أن سعره الفعلي قد انخفض حتى أواخر عام ١٩٧٨ بسبب التضخم إلى ما دون مستوى عام ١٩٧٤ بنسبة تتراوح بين ١٦ و٢٠%.

تنتهج الرياض سياسة واضحة في مجال انتاج النفط. فهي لم تخفض حجم الانتاج حتى حين بدأ الطلب على النفط يتقلص في السوق العالمية الرأسمالية.

ابدى عدد من البلدان النفطية ذات الأنظمة الملكية تأييده اكثر من مرة لشراء رأسمال الشركات صاحبة الامتيازات على عدة مراحل وعلى أساس حل وسط معها.

ومما يسترعي الانتباه انه حتى بعد الاعلان الرسمي عن الاتفاقية مع "ارامكو" حول الانتهاء من شراء نسبة ٤٠% أي بعد العديد من البلدان الأخرى الاعضاء في "الاوبك"، وبشروط وفرت لمساهمي ارامكو عدداً من المكاسب الهامة.

وحتى اثناء اشتداد الازمات بين البلدان العربية والولايات المتحدة الأميركية ظهيرة إسرائيل كان بعض البلدان النفطية ذات الانظمة الملكية يصر على وسائل استخدام سلاح "النفط" التي تسبب اقل ضرر ممكن للامبريالية الأميركية.

ففي حين كانت كل الأنظمة التقدمية في البلدان العربية تطالب بالتأميم الفوري لممتلكات الشركات الاميركية، والنفطية منها بالدرجة الاولى، اقترحت الانظمة الملكية بدلاً من ذلك حظر امدادات النفط، أي الوسيلة التي لا تؤدي، في ظل غياب اشراف البلدان العربية على مجال التصريف، إلى حرمان الولايات المتحدة الأميركية من النفط.

ان العلاقات الوثيقة للانظمة الملكية النفطية بالغرب تعززها أيضاً ودائعها الهائلة في بنوك العالم الرأسمالي المتطور. فمن أصل ٢٣٦ مليار دولار كانت تشكل في عام ١٩٨٠ مجموع الاستثمارات الخارجية لبلدان الاوبك كانت السعودية تملك منها ١١٨ مليار دولار والكويت ٦٤ مليار دولار والامارات العربية المتحدة ٢٦ مليار دولار.

وليس من الصدفة ان تقوم الولايات المتحدة الأميركية بتسليح الانظمة الملكية النفطية. فهي تغتنم فرصة سعي هذه الانظمة لتحديث قواتها المسلحة باستمرار وابقائها على استعداد للوقوف بوجه العدو الخارجي والاعداء الداخليين المناهضين للحكم الملكي.

في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦ بلغت قيمة طلبيات المملكة العربية السعودية من الأسلحة ١٠ مليارات دولار بلغ نصيب الولايات المتحدة الأميركية فيها ٧ مليارات دولار وبريطانيا ١,٥ مليار دولار وفرنسا مليار دولار، وكانت الطلبيات هذه تتكون من الطائرات المقاتلة والمروحيات العسكرية والدبابات والمركبات المدرعة والصواريخ من مختلف الانواع.

وتقوم قوات سلاح الهندسة الأميركية ببناء المنشآت العسكرية في البلاد كالمطارات والقواعد البحرية في جبيل وينبو والطرقات وسوى ذلك، مما بلغ قيمته ١٦ مليار دولار.

وتبذل باستمرار جهود خاصة لتحديث قاعدة الظهران الجوية. وقد أنشأ الأميركيون هذه القاعدة بعد الحرب العالمية الثانية واستمروا يستخدمونها رسمياً خلال فترة طويلة من الزمن.

في عام ١٩٧٣ اقرت في السعودية خطة عشرية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٤ لتحديث الجيش وضعت من قبل الاختصاصيين الأميركيين ورصد لها مبلغ هائل بلغ ٥٢,٣ مليار دولار.

خلال السبعينات كانت وتائر ازدياد النفقات العسكرية تفوق الوتائر المقررة بنسبة ٢٠%. وهكذا، ان جزءاً كبيراً من عائدات النفط لا ينفق لتمويل احتياجات الاقتصاد الوطني، بل يذهب إلى خزائن الاحتكارات العسكرية الصناعية، أي ان هذا الجزء من المداخيل النفطية يعود مجدداً إلى الولايات المتحدة الأميركية.

تترك هذه العلاقات الاقتصادية والعسكرية السياسية بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية تأثيرها على السياسة الخارجية للرياض.

إذ على الرغم من استمرار الولايات المتحدة الأميركية في دعم نهج إسرائيل التوسعي ووقوفها وراء مؤامرة كمب ديفيد الموجهة ضد المصالح الحيوية للبلدان العربية، تستمر المملكة العربية السعودية في انتهاج سياسة التحالف الوثيق معها.

إلاّ ان النظام الملكي السعودي، الذي يطمح لتزعم العالم العربي، لا يستطيع تناسي الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطينية وخاصة القدس. في هذا المجال تعلن الرياض ادانتها لاسرائيل.

وتجدر الاشارة هنا إلى أمر آخر لا يخلو من الاهمية. فعلى الرغم من استمرار التناقضات الاقتصادية بين الرأسمال الاجنبي والسعودي، يلاحظ تلاحم لوثق بين البورجوازية الاحتكارية الاجنبية والبورجوازية المحلية السعودية.

ويتم ذلك عبر الاستثمارات التي تقوم بها الدولة السعودية والامراء والمتمولون في البنوك الغربية والاوراق المالية.

ويتعاون الرسميون السعوديون تعاوناً وثيقاً مع المسؤولين في شركة "أرامكو" التي تشارك الارستوقراطية السعودية في ادارتها. وقد اشترى الامراء ٤٠% من اسهم شركة "موبيل" لناقلات النفط.

كما ان الدوائر الحاكمة تفسح المجال أمام الرأسمال الاجنبي بما فيه النفطي لجني الارباح من عملياتها الاقتصادية في بلادها ومن النفط السعودي في الخارج.

وبالمقابل تعرض الولايات المتحدة الأميركية "خدماتها" في حماية الاسرة المالكة. ومع هذا، حين تقدم المملكة العربية السعودية عن اتخاذ اية خطوات معادية لاسرائيل "غير مرغوب فيها "بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية، أو أية خطوات مستقلة عنها، تتصرف الولايات المتحدة بشكل وقح إلى حد كبير مع حليفتها.

وهذا ما حدث في عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، حين اتخذ الملك فيصل، الذي كانت تعتبره الولايات المتحدة الأميركية حليفها الاساسي في العالم العربي، موقفاً مستقلاً بشأن التسوية في الشرق الأوسط.

فقد بدأت الولايات المتحدة الأميركية لعبة معقدة ضد الملك، لم تتضح حتى الآن ابعادها الحقيقة. وتشير احدى المجلات الكويتية إلى ان وكالة الاستخبارات الأميركية وضعت خطة تقضي بتنظيم انقلاب في الرياض أو ازاحة الملك فيصل بوسيلة أخرى.

وأشارت المجلة إلى وجود خطة لتقسيم المملكة العربية السعودية إلى ثلاثة اجزاء، يوضع الجزء الشرقي منها الغني بالنفط تحت سيطرة شاه ايران. في عام ١٩٧٥ قتل الملك فيصل على يد أمير سعودي شاب من اقربائه الكثر، والذي كان على علاقة وثيقة بالاميركيين.

ان سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي تقوم على التوفيق بين "العلاقات المميزة" والضغط العسكري تشكل الارضية، التي تنشط عليها الاحتكارات النفطية في السنوات الاخيرة. إلاّ ان مغزى ما يجري يكمن في دخول الدول الامبريالية حقل صناعة النفط مباشرة. في اواسط السبعينات انتشر على نطاق واسع عقد اتفاقيات حكومية طويلة الاجل تبيع بموجبها دول الشرق الأوسط للدول الرأسمالية المتطورة مقابل تقديم الاخيرة المساعدات الاقتصادية والعلمية التقنية.

تقف الولايات المتحدة الأميركية موقفاً سلبياً بشكل عام من الاتفاقيات المماثلة ومن التجارة بنفط الشرق الأوسط بين الحكومات مباشرة.

وتعلل ذلك بان هذا الامر يؤدي إلى احتكار مصادر الطاقة من قبل بعض البلدان المستهلكة مما يزيد من خطر الحرب التجارية الاقتصادية بينها.



وبالفعل، فان الصراع بين حكومات البلدان الرأسمالية المتطورة من أجل تأمين الوصول إلى منابع النفط يشدد مجمل التناقضات الاقتصادية والسياسية بين الدول الامبريالية. ويجري ذلك بحدة تفوق كثيراً حد التناقضات، التي كانت تبرز لثناء الصراع بين الشركات النفطية الخاصة التابعة لهذه البلدان من أجل السيطرة على منابع النفط.

كما تساق حجة أخرى ضد هذه الاتفاقيات. إذ يقال ان شروطها ليست مرنة إلى حد كاف حيّث لا تأخذ بالحسبان تغيرات السوق العالمية.

ولهذا فهي تتفق، كما تزعم هذه الحجة، مع مصالح البلدان المنتجة بالدرجة الأولى لانها تضمن لها تصريف جزء كبير من انتاج النفط وتثبيت اسعار المبيع عند مستوى مرتفع.

ان مناهضة الولايات المتحدة الأميركية لتطوير العلاقات المباشرة بين حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة تعود لسببين اثنين بصورة رئيسية: من جهة، تخوفها من أن يؤدي ذلك إلى طرد الاحتكارات النفطية الأميركية من سوق النفط الدولية الرأسمالية، واضعاف مواقع الرأسمال الأميركي في البلدان المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، ومن جهة ثانية، اعتقادها بان ذلك سوف يضعف السيطرة الأميركية على الحلفاء الاوروبيين الغربيين واليابانيين ويقضي على وسائل التأثير عليها، التي تستخدمها الولايات المتحدة الآن بنجاح لا بأس به.

وتجدر الاشارة هنا، إلى أن الولايات المتحدة الأميركية نفسها عقدت اتفاقية من هذا النوع مع المملكة السعودية حول شراء كمية كبيرة من النفط للاحتياطيات الاستراتيجية لديها. وانشاء هذه الاحتياجيات يمثل توجهاً آخر لتدخل الدولة الامبريالية في مجال النفط.

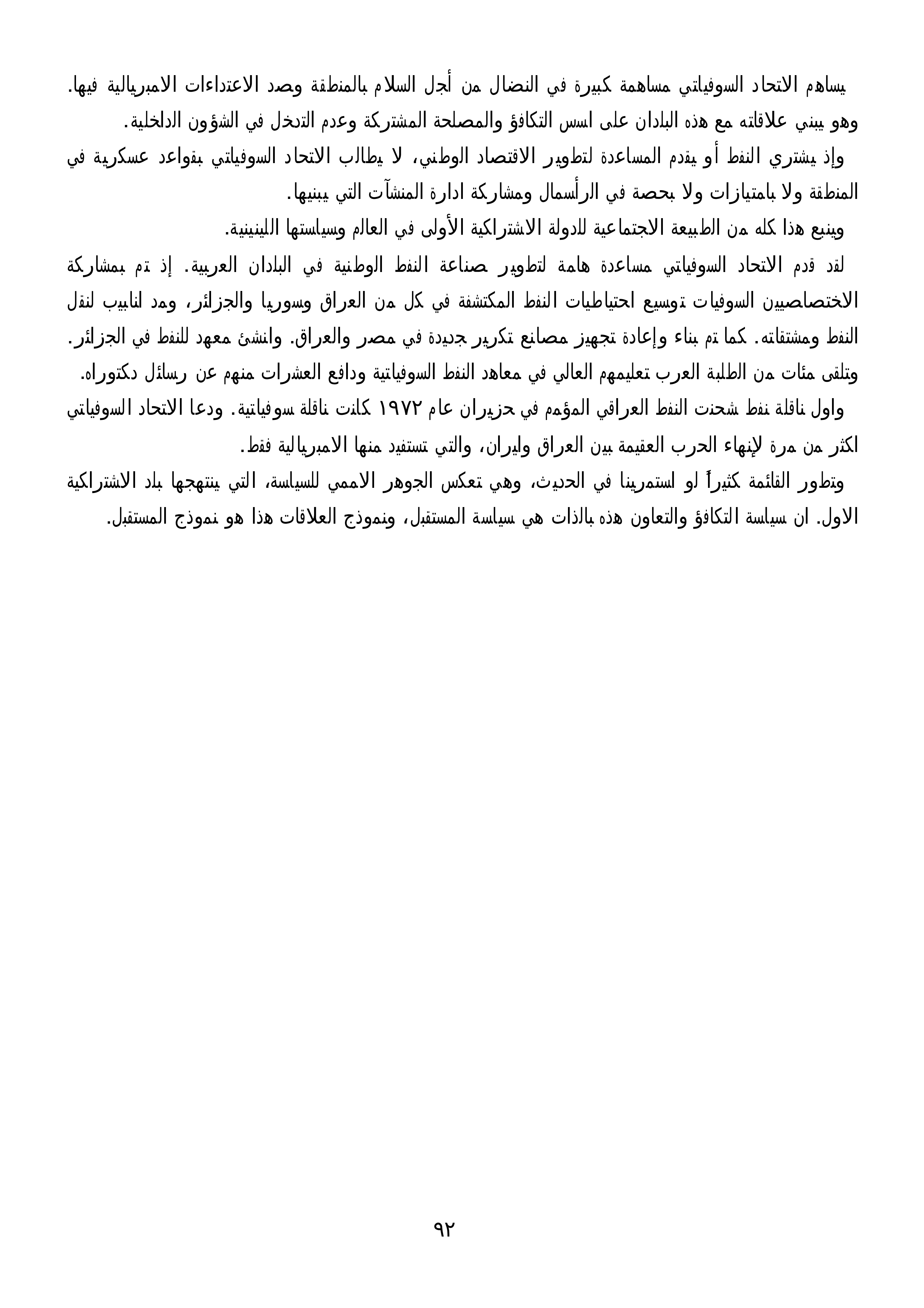
يدور الحديث عن المساعي المنسقة على الصعيد الدولي لانشاء احتياطيات نفطية هائلة بين البلدان الرأسمالية المتطورة ليس بهدف ضمان استهلاك الدول المعنية في حال انخفاض امدادات النفط، بل بهدف الضغط المستمر على سوق النفط الدولية للحؤول دون الارتفاع الشديد في اسعار النفط.

وتأخذ الدولة على عاتقها في معظم الدول الامبريالية تمويل انشاء هذه الاحتياطيات. وتعهد للاحتكارات النفطية نفسها القيام بمهمة انشاء هذه الاحتياطيات مما يفتح أمامها سوقاً جديدة مربحة.

ذلك هو نظام العلاقات في مثلث بلدان "الاوبك" ـ الاحتكارات النفطية ـ الدول الامبريالية، الذي برز في مطلع الثمانينات، ويشتد تعقيد هذه العلاقات في ظل التراجع عن عملية الانفراج في العالم، نتيجة لاعمال المجمع الحربي الصناعي الأميركي واشتداد الاتجاه المغامر في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركي وحلف الاطلسي، بما فيها النفطية، في وضع وتنفيذ هذه السياسة الخارجية المعادية للانفراج.

ومن الواضح كلياً، ان الاتحاد السوفياتي ليس بوسعه الوقوف مكتوف الايدي تجاه الوضع السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط. إذ أن هذه المنطقة تقع عند تخوم حدوده الجنوبية مباشرة. كما أن الاتحاد السوفياتي مصدر كبير للنفط.

وتتطور صلاته وتتعمق مع بلدان المنطقة، التي يقدم لها المساعدة الفنية والاقتصادية في تطوير صناعتها النفطية الوطنية، ويدعم نضالها من أجل حقها المشروع بالتصرف بصورة مستقلة بثروالتها النفطية بما يخدم مصالحها الوطنية.



يساهم الاتحاد السوفياتي مساهمة كبيرة في النضال من أجل السلام بالمنطقة وصد الاعتداءات الامبريالية فيها. وهو يبني علاقاته مع هذه البلدان على اسس التكافؤ والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وإذ يشتري النفط أو يقدم المساعدة لتطوير الاقتصاد الوطني، لا يطالب الاتحاد السوفياتي بقواعد عسكرية في المنطقة ولا بامتيازات ولا بحصة في الرأسمال ومشاركة ادارة المنشآت التي يبنيها.

وينبع هذا كله من الطبيعة الاجتماعية للدولة الاشتراكية الأولى في العالم وسياستها اللينينية.

لقد قدم الاتحاد السوفياتي مساعدة هامة لتطوير صناعة النفط الوطنية في البلدان العربية. إذ تم بمشاركة الاختصاصيين السوفيات توسيع احتياطيات النفط المكتشفة في كل من العراق وسوريا والجزائر، ومد انابيب لنقل النفط ومشتقاته. كما تم بناء وإعادة تجهيز مصانع تكرير جديدة في مصر والعراق. وانشئ معهد للنفط في الجزائر. وتلقى مئات من الطلبة العرب تعليمهم العالي في معاهد النفط السوفياتية ودافع العشرات منهم عن رسائل دكتوراه.

واول ناقلة نفط شحنت النفط العراقي المؤمم في حزيران عام ١٩٧٢ كانت ناقلة سوفياتية. ودعا الاتحاد السوفياتي اكثر من مرة لإنهاء الحرب العقيمة بين العراق وايران، والتي تستفيد منها الامبريالية فقط.

وتطول القائمة كثيراً لو استمرينا في الحديث، وهي تعكس الجوهر الاممي للسياسة، التي ينتهجها بلد الاشتراكية الاول. ان سياسة التكافؤ والتعاون هذه بالذات هي سياسة المستقبل، ونموذج العلاقات هذا هو نموذج المستقبل.